المملكة العربيَّة السعوديَّة
وزارة التعليم العالي
جامعة طِيبة
كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة
قسم اللُّغة العربيَّة

المَقطوعُ والمَوصولُ في الرَّسمِ القُرآنيِّ

(دِراسةٌ نَحْويَّةٌ)

رسالة مُقدَّمة لاستكمال مُتطلَّبات الحصول على دَرجة الماجستير
في اللُّغة العربيَّة تخصُّص لُغويَّات

إعداد

الطالبة/ شُروق بِنت محمَّد إبراهيم عبد العال

الرقم الجامعي ٣٢٨٢٢٩٣

إشراف الدكتور

نصر سعيد عبد المقصود

أستاذ أصول اللغة المساعد في قسم اللُّغة العربية بكلية الآداب والعلوم
الإنسانية في جامعة طِيبة

١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

نموذج رقم (15)

ثالثاً: قرار لجنة المناقشة(*):

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين... وبعد:

ففي يوم الخميس: 1436/5/21هـ، اجتمعت اللجنة المشكلة لمناقشة الطالبة: شروق محمد إبراهيم عبدالعال، في أطروحتها لرسالة الماجستير المعنونة: (المقطوع والموصول في الرسم العثماني - دراسة نحوية) وبعد مناقشة علنية للطالب من الساعة ..... إلى الساعة الثانية عشرة ..... وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:

- ☑ قبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة.
- ☐ قبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات، دون مناقشتها مرة أخرى(1).
- ☐ استكمال أوجه النقص في الرسالة، وإعادة مناقشتها(2).
- ☐ عدم قبول الرسالة(3).

رابعاً: تعقيبات أخرى:

واللجنة إذ تقرر ذلك، توصي الطالبة بتقوى الله في السر والعلن، والحمدالله رب العالمين.

المشرف والمقرر	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
د. نصر سعيد عبدالمقصود	د. حسانين إبراهيم حسانين	د. رياض رزق الله منصور أبوهولا

(*) يعبأ من قبل مقرر اللجنة ويوقع من بقية الأعضاء.

(1) في حالة الأخذ بهذه التوصية يفوض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الأخذ بهذه التعديلات في مدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة، ولمجلس الجامعة الاستثناء من ذلك بناء على توصية لجنة الحكم ومجلس عمادة الدراسات العليا.

(2) في حالة الأخذ بهذه التوصية يحدد مجلس عمادة الدراسات العليا بناءً على توصية مجلس القسم المختص موعد إعادة المناقشة، على ألا يزيد ذلك على سنة واحدة من تاريخ المناقشة الأولى.

(3) في حالة الاختلاف في الرأي لكل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة حق تقديم ما له من مرئيات مغايرة أو تحفظات في تقرير مفصل إلى كل من رئيس القسم وعميد الدراسات العليا، في مدة لاتتجاوز أسبوعين من تاريخ المناقشة.

الرقم : ..... التاريخ : ..... المشفوعات : .....

فهرس الموضوعات

الإهداء ..... و
شكرٌ وتقديرٌ ..... ز
المُستخلَص ..... ح
المقدِّمة ١
التَّمهيدُ ١٠
الفصل الأوَّل: التَّأصيل والتَّقعيد العامُّ للقَطع والوَصل وأَثرُهما في الدرس النحوي ٢٥
المَبحَث الأوَّل: التأصيلُ للقطعِ والوصلِ في اللغة العربية. ٢٦
المَطلَب الأوَّل: الأصلُ في رسْم الكلمة العربيَّة ٢٦
المطلب الثاني: ما يَصيرُ به الوصلُ أصلاً ٢٧
المَطلَب الثَّالث: نوعُ الكَلمة التي دخَل عليها القطعُ والوصل ٣٠
المَطلَب الرابع :أكثرُ أنواعِ الكلمِ وصلاً ٣٢
المَطلَب الخامس: القطعُ والوصلُ في رسْمِ المُفردَة العربيَّة ٣٥
المبحث الثاني: التَّقعيدُ العامُّ للقطع والوصل عند النُّحاة..... ٤٠
المَطلبُ الأوَّل: معالجة النُّحاة للمقطوع والموصول ٤٠
المَطلَب الثَّاني: علَّل النحاةُ للقطع فيما حقُّه الوصل، وللوصل فيما حقُّه القطع. ٤٤
المبحث الثالث: أثر القَطع الوصل في الدَّرس النَّحْوي..... ٥٥
المَطلَب الأوَّل: أثَرُ القَطعِ والوَصلِ في المُفردَة نَحْويًّا ٥٥
المَطلَب الثَّاني: أثَرُ القَطعِ والوصلِ في إعرابِ العلماءِ لآيِ كتاب اللّه..... ٦٥

الفَصل الثَّاني :(المقطوعات والموصولات في الرسم القرآني، والآراء النحوية فيها)٧٤
المبحث الأوَّل: المقطوع عن(ما) والموصول بها في الرَّسم القرآني. ٧٥
المطلب الأوَّل: القياس العام لقطع «ما» ووصلها..... ٧٦
المطلب الثاني: القياس الخاص لقطع «ما» ووصلها حَسَب نوعها ٧٩
المبحث الثاني: المقطوع عن (لا) النافية والموصول بها في الرسم القرآني..... ١٠٠
المبحث الثالث: المقطوع عن الضمير (هم) والموصول به في الرسم القرآني..... ١٠٨
المبحث الرابع: المقطوع عن (إذ) والموصول بها في الرسم القرآني. ١١٩
المبحث الخامس: كلمات متفرِّقة من كتاب الله خالفت الخط القياسي (لات حين – إل ياسين – يابنئوم – ويكأن)..... ١٢٣
المبحث السادس: الكلمات المطَّردة وصلاً (أل التعريفية- ياء النداء- ها التنبيه). ١٤٨
المبحث السابع: فَصْل «لام الجر» المجاورة (ما) الاستفهاميَّة عن «مجرورها».... ١٥٩
المبحث الثامن: ما جاء مخالفًا للأصل (القطع)، فكان منه الوصلُ؛ للإدغام اللفظي والخطِّي. ١٦٣
الخاتِمة ١٧٠
فهرس الآيات القرآنية ١٧٧
فهرس الأحاديث والآثار ١٩٦
فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات ١٩٧
فهرس الأعلام المترجم لها ٢٠٠
قائمة المصادر والمراجع ٢٠١
المستخلص باللُّغة الإنجليزية ٢٢٢

إلى مَن نذَرَت عُمرَها لأَداء رِسالةٍ عنوانها: العَطاء، والصَّبر، والحَنان

رِسالة تُعلِّم العطاء؛ كيف يكون العطاء

رِسالة تُعلِّم الصبر؛ كيف يكون الصَّبر

رِسالة تُعلِّم الحَنان؛ كيف يكون الحَنان

أُميِّ الغالية

إلى دِفْء الحياة، ومعنى العطاء، إلى فَخري وعِزْوتي، وتاج رأسي

والدي العزيز

إلى أَشقَّائي ورُفقاء دربي؛ إخوتي- أدامكم اللّه فخرًا لي وسندًا

إلى كلِّ مَن مدَّ يدَ العون لي وشَجَّعني للمُضي قُدمًا في طلَبِ العِلم

إلى كلِّ مَن سلَك طريقًا يلتمِس به علمًا

إليكم جميعًا أُهدِي هذِه الرِّسالة،،،

الحمدُ للّه ذِي المَنِّ والفضلِ والإحسانِ، حمدًا يَليق بجلاله وعظمتِه، وله الشُّكر أولاً وأخيرًا، على حُسن توفيقه، وكريم عَونِه، على ما مَنَّ وفتَح به عليَّ من إنجازٍ لهذا البحث، بعد أنْ يَسَّر العسير، وذلَّل الصَّعب، وفرَّج الهمَّ، فله الفضلُ، وله المِنَّة، وله الثَّناء الحسن.

كما أَدِينُ بعظيمِ الفَضل والشُّكر والعِرفان- بعدَ اللّه سبحانه وتعالى- في إنجازِ هذا البَحث وإخراجه إلى الدكتور: نصر سعيد عبد المقصود الذي تفضَّل عليَّ بإشرافه على هذه الدِّراسة، فكان لي نِعمَ الموجِّه والمرشِّد؛ أتقدَّم إليه بفائقِ الشُّكر والامتنان على جُهودِه وتعاونه؛ فالكلماتُ تقِفُ عاجزةً عن وصْف جميلِه، وتقديرِ جُهوده؛ لذا أَدعو الحيَّ القيومَ أن يُعلي شأنَه في الدُّنيا والآخِرة، وأسأله أن يَجعلَ ما قدَّمه لي ولبَحْثي في ميزانِ حَسناتِه.

إلى كلِّ مَن كانتْ لهم لمساتُهم الخاصَّة، وبَصَماتُهم الخفيَّة في إنجازِ بحثي، لكم مني كلُّ الشُّكر والامتنان والدُّعاء.

وكل الشُّكر والامتنان لهذا الصَّرحِ العِلمي الشامخ (جامعة طِيبة) على ما أتاحتْه لي من فُرصةٍ للالتحاق بركْب المتعلِّمين، وأرجو من اللّه أنْ أكونَ عند حُسن ظنِّكم وتقديرِكم، فجزاكم اللّه عنِّي خيرَ الجزاء.

وختامًا: أسالُ اللّهَ العليَّ القديرَ أن يكونَ هذا العملُ خالصًا لوجهه، وأنْ يجعله عِلمًا نافعًا، ويُسهِّل لي به طريقًا إلى الجَنَّة.

المُستخلَص

عنوان الرِّسالة: المَقطوعُ والمَوصولُ في الرَّسمِ القُرآنيِّ- دِراسةٌ نَحْويَّةٌ.

اسم الباحثة: شُروق بِنت محمَّد إبراهيم عبد العال.

موضوع الرِّسالة: المقطوعُ والموصولُ في الرسم القرآني- دِراسة نحويَّة.

تتناول هذه الدِّراسة المقطوعَ والموصولَ ودراستَه دِراسةً نحويَّة، بالتعرُّف على ماهية القَطع والوَصل، والعلاقة بينه وبين غيرِه من العلوم، وتتبُّع المفرداتِ المقطوعةِ والموصولة من كُتُب التجويدِ وعُلوم القرآن، وسَرْدها وتوزيعها على الأبواب النَّحْويَّة، وسرْد العِلل والمسوِّغات والآراء النَّحْويَّة للقطع والوصل، ثم التأصيل للقَطعِ والوصلِ في اللُّغة العربيَّة؛ لربْطِ القطع والوصل بواقِع اللُّغة، بالتعرُّف على الأصلِ لكلٍّ منهما، وما يصير به الوصلُ أصلاً، وتتبُّع هذه الظاهِرة في ثنايا لُغة العرب (شِعرًا ونَثرًا)، والاطِّلاع على أكثرِ المفرداتِ وصلاً، ووضْع العِلل والمسوِّغات العامَّة عند النُّحاة للمقطوعاتِ والموصولات، مع التعرُّف على الأثَر النَّحْويِّ للقطع والوصل في المُفردَة العربيَّة لفظًا ومعنًى وإعرابًا، ومعرفة ما يُؤدِّيه الرسمُ بالقطعِ والوصلِ مِن اشتباهٍ في إعراب العلماء لآياتِ كِتاب الله تعالى، وتعدُّدٍ للوجوه الإعرابيَّة لآياتِ كتاب الله عندَ العلماء، وعلى النقيض مِن ذلك يَتعرَّف على ما يُؤدِّيه الرَّسْم بالقَطْع والوَصل من تحديدٍ للوجه الإعرابيِّ الصَّحيح، وتَصحيحٍ للإعراب الخاطِئ عند العلماء.

وقد تبيَّن من محاولةِ تفسير الرَّسم القُرآني (المقطوع والموصول) تَفسيرًا نحويًا: أنَّ الرسم العثماني ليس محضَ صُدفةٍ، وليس دليلاً على بداوةِ الكِتابة العربيَّة في مرحلةٍ ما، بل هو نابعٌ من واقِع اللُّغة، بما يَتماشى مع بديعِ نَحوِها وقياسِها، وأنَّه حاوٍ لكثيرٍ من العِلل والأسرارِ النَّحْويَّة، كما أنَّه ليس غريبًا على لُغة العرب، فكما أنَّ الرسمَ العُثماني اشتملَ على مُفرداتٍ مقطوعةٍ وموصولة، فكذلك اللُّغة العربيَّة اشتملتْ على مُفرداتٍ مقطوعة وموصولة، فوافق الرسمُ العثمانيُّ لُغةَ العرب، وطابَق فصاحةَ القرآن وبلاغتَه، فكما أنَّهم كانوا يُراعون في الألفاظِ الفصيحَ والأفصحَ كانوا يُراعون في الخطِّ القياس والأقيس، ويَكرهون في الخطِّ ما يكرهون في اللَّفظ، وحينئذٍ لا وجهَ للعجب والاستغراب، ولا جفوةَ ولا قَطيعةَ بين الرَّسم واللُّغة العربيَّة وكِتابتها.

المقدِّمة

وتَشتمل على:

- أهميَّة الموضوع.
- أسبابُ اختياره.
- خُطَّة البحث.
- منهجُه.

المُقدِّمة

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للّهِ الذي علَّم بالقَلم، علَّم الإنسانَ ما لمْ يَعلمْ، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّ خيرِ الأُمم، وسيِّد العرب والعَجم، وعلى آله وصحْبه أُولي الفضائل والهمم.

وبعدُ:

فقد قال المولى عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾ [يوسف: ٢].

فالقرآن الكريم هو كتابُ اللّه الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بين يديه ولا من خَلْفه، وهو معجزةُ اللّه الخالدة، وحُجَّتُه البالِغة، أَنزله اللّهُ بلسانٍ عربيٍّ مبين، وتحدَّى فصحاءَ العرب أن يأتوا بمِثله، أو بمِثل عَشْر سُور منه، أو بمِثل سورةٍ منه، أو حتى بمِثل آيةٍ من آياته، فعجزتْ قرائحُهم عن الإتيانِ بشيء من ذلك؛ ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ٨٨﴾ [الإسراء: ٨٨].

وقد ظلَّ هذا التحدِّي قائمًا منذ ذلك الوقت إلى وقتِنا الحاضر، وهذا هو الإعجازُ بحدِّ ذاته، بل هو موسوعة المعجزات، وكما أنَّ اللّه أيَّد أنبياءَه ورسله بالآيات والمعجزات، فقد أنعم اللّهُ على رسولِه بمُعجزاتٍ كثيرةٍ رآها الذين عاصروه، فآمَن مَن آمن، وكَفَر مَن كفر، وترَك محمَّدٌ ﷺ المعجزةَ الخالدة الباقية كتابَ اللّه المعجز في كلِّ تفاصيله وإجماله، فها نحن أمامَ الإعجاز اللُّغوي والبياني للقرآن الكريم الذي حيَّر ألبابَ العلماء، وجعلهم يقفون حائرين عاجزين أمامَه، حتى قال ابنُ خلدون: «الإعجاز تقصُر الأفهامُ عن إدراكه، وإنَّما يُدرك بعضَ الشيء منه مَن كان له ذوقٌ بمخالطة اللِّسان العربي وحصول مَلَكته، فيُدرك من إعجازه على قدْر ذوقِه»[1].

(١) توحيد الخالق (١٢٦).

ولمْ تَزلْ علومُ القرآن وأسرار بيانه وفصاحته مع علومِ العربيَّة متآخيةً ورسمًا، بل إنَّ كتاب الله جمَع في ثناياه أدقَّ تفاصيل اللُّغة العربيَّة؛ ممَّا جعل علماء اللغة يقفون مبهورين أمامَ بديع بيانه، وسِحْر كلامِه، فأخذوا يحاولون أن يُفسِّروا ويُعلِّلوا ويستخرجوا؛ فتارة أصابوا، وتارةً أخطأوا، وتارةً اختلفوا، ويُحسَب لهم اجتهادُهم، وكلَّما تقدَّم بهم العلم، وطال بهم الزَّمن، ظهرت وجوهٌ جديدة من وجوه الإعجاز القرآنيِّ.

ومِن بين تلك الوجوه الرَّسم القرآني، «وأكثرُ خطِّ المصاحف موافقٌ لقواعد الرَّسم القياسي، وأقلُّه مخالفٌ للخطِّ القياسي؛ فمنه ما ظهرتْ فائدتُه، وتجلَّت حِكمتُه، ومنه ما غاب عن العلماء عِلمُه، ولم يكُن ذلك من الصَّحابة كيفما اتَّفق، بل لأمرٍ عندهم قد تَحقَّق»[1]، إذ به حروفٌ جاء رسمُها مخالفًا لأداء نُطقها لأغراضٍ شريفة، وأسرار دقيقة، وهي واحدةٌ من أسرارِ هذا الكتابِ العزيزِ، وقد درَس العلماءُ هذه الاختلافاتِ تحتَ خمسِ قواعدَ، وهي: قاعدة الحذف، والزيادة، والبدل، القطع والوصل، والهمزة[2].

والهدف المرادُ من هذه الأُطروحةِ هو الكشفُ عن قاعدةٍ من تلك القواعد التي خالَفَ بها الرَّسمُ القُرآنيُّ الرَّسمَ القِياسيِّ، فكان الاختيارُ للرسم المقطوع والموصول.

أهميَّة الموضوع:

وتأتي أهميَّةُ الموضوعِ وعَظيم قدْره مِن ارتباطه بألفاظِ كِتابِ الله تعالى، وأوْجُه قِراءته، وأَسرارِ إعجازه، وبيانه لعَظمةِ هذا القرآن، وما يُؤدِّيه من خِدمةٍ لكتاب الله تعالى، وما يَشتمل عليه ما سُرِد من عِلل تَدفَعُ للبحث والتعمُّق فيه.

دوافع اختيار الموضوع:

والدَّافع لدِراسة هذا المُوضوعِ أمورٌ كثيرة، أبرزُها ما يلي:

---

(١) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢٣٢/١).

(٢) بتصرف : رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة(٣٧).

١- تأكيدُ مبدأ المحافظة على رسْم المصحف الإمام؛ الذي يُعدُّ العاصمَ مِن الخطأ في كتابة القرآن الكريم، خاصَّةً في هذا الزمانِ الذي انتشرتْ فيه المصاحفُ الإلكترونيَّة، المخالف كثيرٌ منها لرسْم المصحَف، والقابلة للتعديلِ في الرَّسْم بكلِّ سُهولة ويُسر؛ وذلك من خلال ذِكر الأدلَّة التي تَدعو إلى ذلك، وإبرازِ ما في هذا الرَّسْم من مزايا لا تتوافَر في غيره، وفوائدَ تُؤكِّد أهميَّةَ الحفاظ عليه، بل إثبات أنَّ القرآن كما أنَّه معجِزٌ في لفظِه ومعناه، فكذلك هو معجزٌ في رَسْمِه[١].

٢- الردُّ على بعض العُلماءِ القائلين بأنَّ سبب مُخالفة الرَّسمِ القرآنيِّ للرَّسْم القياسيِّ يَرجع إلى بَداوة فنِّ الكتابة في تِلك المرحلة، وجهْل مَن كتبوه بأصول الكتابة من جِهةٍ ثانية، كما ذكر ذلِك ابن خلدون في مُقدِّمته[٢].

٣- ردُّ الدَّعاوى التي تُنادي لتَرْكِ الرَّسْم القرآني مِن جهةٍ أخرى، والدَّعوى التي تُجيز الكتابةَ بالرَّسم القياسي، والردُّ من خلال هذا البحثِ بالتطبيق لا التنظير والتقويل؛ لأنَّ في الكشف عن العِلَّة اللغوية لوجهٍ من وجوه هذا الرسم دليلاً قاطعًا على أهميَّة التمسُّك به؛ لِمَا فيه من عِلل وخَفايا قد تظهر، وقد لا تظهر؛ فبقدْر إلمام الناس بفوائد الرَّسم العُثماني ومزاياه، يدركون أهميَّةَ المحافظة عليه، خاصَّةً أنَّ رسمَه يحوي الكثيرَ من العلل، ويتضمن العديدَ من المزايا التي ينَبغي أن يستمرَّ البحثُ في كشفِها، وتتواصل الدِّراساتُ في تحقيقها، وتسهيلها للنَّاس؛ ليُدركوها ويُدركوا من خلالها عَظمةَ هذا الكتابِ الذي تتجلَّى عظمتُه في كلِّ جوانبه؛ لفظه، ومعانيه، ورسمه.

٤- عدَم تناولِ المقطوعِ والموصولِ وغيرِه من مواضيع الرَّسم القرآني تناولاً نَحْويًّا في دِراسة عِلميَّة مستقلَّة، وإذا ما عُثر في كتُب العربية على تعليلات لبعض الظواهر، فإنَّها تُعتبر نظراتٍ جزئيَّةً لا تتناول إلاَّ أمثلةً محدودة، ولا تُعطي تفسيرًا شاملاً لظواهر اللُّغة، ولعلَّ أشهر محاولة لتفسيرِ ظواهرِ الرَّسمِ تلك المحاولة الموجودة عند ابن البنَّاء[٣] في كتابِه «عنوان الدليل على مرسوم خط التنزيل»،

(١) ينظر: مزايا وفوائد الرسم العثماني (٢،٣).

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون (٤١٩).

(٣)ابن البناء: (٦٥٤ - ٧٢١ هـ): هو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العددي، أبو العباس، رياضيٌّ باحث، من أهل مراكش مولدًا ووفاة، كان أبوه بناءً، ونشأ هو منصرفًا إلى العلم، فنبغ في علوم

وأساس هذه المحاولة هو تفسيرُ ظواهرِ الرسمِ على أساس اختلاف معاني الكلمات حسَب السِّياق بعيدًا عن التفسير اللُّغوي، وكان لمذهبِ ابن البنَّاء هذا أثرٌ فيمَن تَعرَّضوا لدِراسةِ ظواهرِ الرَّسم من بَعدَه حتى الوقت الحاضر؛ فلا تكاد تنفكُّ دراسةُ الرسم القرآني عن مُنحيين: **المنحى الأوَّل:** منحى التفسير بالمعنى، **والمنحى الثاني:** منحى دِراسات عُلوم القرآن- ومن هنا ظهرتِ الحاجةُ إلى دراسة لُغويَّة (نَحْويَّة) تُفسِّر ظواهرَ الرَّسمِ القُرآني مِن اللُّغة وفيها.

كل هذا أعطى الدَّافعَ والرغبة في تناول هذا الموضوع بالبحث والدِّراسة.

الدِّراسات السَّابقة:

استأثَر موضوعُ رَسْم المصحفِ العُثمانيِّ باهتمامٍ كبيرٍ من قِبل عُلماءِ المسلمين قديمًا وحديثًا، فقدَّموا وصفًا دقيقًا أمينًا لطريقة رسم الكلمات في المصاحف العثمانية، كما كانت لهم محاولات جادَّة في تفسير ما خرَج منه عن المألوف في الكتابة الإملائيَّة المتداولة، وقد تمثَّلتْ في ثلاثة اتِّجاهات نتَج عنها أهمُّ الدِّراسات التي تناولتْ هذا الموضوع:

١- **الاتِّجاه الدَّلالي:** ورائد هذا الاتجاهِ بلا منازعٍ هو أبو العبَّاس أحمد بن البناء المراكشي (ت ٧٢١ هـ)؛ فقد ألَّف كتابًا بعنوان "عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل"، وحاول فيه أن يُوجِّه ظواهرَ رسْم المصحف توجيهًا دلاليًّا إشاريًّا، وقرَّر أنَّ اختلاف رسْم الكلمةِ الواحدةِ إنَّما يكونُ لاختلافِ معناها حسَبَ موقعِها الذي ترِدُ فيه.

٢- **الاتِّجاه التاريخي:** ورائد هذا الاتِّجاه بحقٍّ هو الدكتور غانم قدُّوري الحَمد، في كتابه "رسم المصحف، دراسة لُغويَّة تاريخيَّة"، وتبعه في هذا المنهجِ طارق الخوالدة في أطروحته للماجستير "رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية"، ويَعتمد هذا

شتَّى، له: (حاشية على الكشاف)، و(منتهى السلوك في علم الأصول)، و(اللوازم العقلية في مدارك العلوم)، و(الروض المريع في صناعة البديع)، و(تلخيص أعمال الحساب)، و(عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل). ينظر: الأعلام (١/ ٢٢٢).

الاتجاهُ على التتبُّع التاريخيِّ للإملاء، ورسوم الكلمات؛ للوصول إلى رُؤية تاريخيَّة تكشف عن أصلِ نُطق الكلمة وصورتها الأولى، والتطور الذي حصَل في اللفظ مع ثبات الرسم.

٣- **الاتِّجاه اللُّغوي:** ويقوم هذا الاتجاه على توجيهِ ظواهر رسم المصحف توجيهًا لهجيًّا أو نحويًّا، ورائد هذا الاتجاه هو الإمامُ أبو عمرو الداني[(١)]؛ إذ يقول: «ليس شيءٌ من الرسم ولا من النَّقط اصطلح عليه السَّلفُ- رضوان الله عليهم- إلاَّ وقد حاولوا به وجهًا من الصحَّة والصَّواب، وقصَدوا به طريقًا من اللغة والقياس؛ لموقعهم من العِلم، ومكانهم من الفصاحة، علِمَ ذلك مَن علِمه، وجهله من جهِله"[(٢)]، قال الدكتور غانم قدوري الحمد: «وهذا الاتِّجاه أقربُ إلى الحقِّ والواقعِ في تناوُل قضايا الرَّسم، برغمِ عدمِ وضوح الأساس الذي يَقومُ عليه، ورغم إهماله للجانبِ التاريخيِّ، والعواملِ الأخرى التي يمكن أن تُسهِمَ في إعطاءِ الكلمات صورةَ هِجائها»[(٣)].

مَنهج البحث:

وقدِ اعتمدتِ الباحثةُ في أُطروحتها على منهجين عِلميينِ: المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي؛ يأتي في المقدِّمة المنهجُ الوصفي، وذلك في وصْف الرَّسمِ القُرآني للموصول والمقطوع وتصويره، والشَّرْح له من الناحية التجويديَّة والناحية المتعلِّقة بعِلم الرَّسْم، وربْطه بغيره من العلوم، ثم تأتي الاستعانةُ بالمنهجِ الاستقرائيِّ في تتبُّع الموصول والمقطوع في آيِ القرآن الكريم، والفَصْل والتوزيع لمُفرداته وكلماته على أبوابِ النَّحو، ثم الوقوف على أثَر الوَصل والفَصل في البِنية التركيبيَّة للجُملة في القرآن الكريم، ثم صِياغة القاعدة والعِلَّة النَّحويَّة للمقطوع والموصول في القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: التفسيرات الصوتيَّة لرسم المصحف (٤١).

(٢) المحكم في نقط المصاحف (١٩٦).

(٣) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (٢٠٥).

وتَتبَّعت الباحثةُ جميعَ مفردات الوصل والقطع من كتُب التجويد بشكلٍ عامٍّ، ومِن كتاب «هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ» بشكلٍ خاصٍّ؛ لأنَّه جمَع بين ما جاء في المقدِّمة الجزريَّة وبين ما جاء في كتُب التجويد الأُخرى؛ فالمقدمة الجزريَّة لم تذكر جميعَ مفرداتِ الوصل والقطع.

وسعَت الباحثةُ إلى ربْط هذا الرسم بواقع اللُّغة النَّحْوي ربطًا واقعيًّا، بعيدًا عن تكلُّف العِلَّة النَّحْويَّة، بل ربما قدَّمت الباحثةُ عِلَّة أخرى بعيدةً عن النَّحو؛ مراعاة للمصداقيَّة والواقعيَّة، مع لفْتِ الانتباه إلى وجود استثناءاتٍ وتخريجات لقواعد القطع والوصل، ولكن العبرة بالأكثر.

وسيُلاحَظ من خلالِ هذه الدِّراسة أنَّ لكلِّ مبحثٍ فيها خصوصيتَه، وطريقةَ معالجةٍ تختلف عن غيرِه من المباحث؛ وذلك لتباعُد الأبواب النَّحويَّة التي يتداخل معها المقطوع والموصول، وتنوُّعِها.

خُطَّة البحث:

جاء البَحثُ في مقدِّمة، وتمهيدٌ، وفَصلين، وخاتمةٌ، وتفصيل ذلك كالآتي:

المقدِّمة: فتشتمل على: أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخُطَّة البحث، ومنهج البحث.

التَّمهيد: فيه تعريف المقطوع والموصول، وعلاقة المقطوع والموصول بغيره من العلوم.

الفصل الأوَّل: التأصيل والتقعيد العام للقطع والوصل ، وأثرُهما في الدرس النحوي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: التأصيل للقطع والوصل في اللُّغة العربيَّة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأوَّل: الأصل في رَسْم الكلمة العربيَّة.

المطلب الثاني: ما يصير فيه الوصلُ أصلاً.

المطلب الثالث: نوع الكلمة التي دخَل عليها القطع والوصل.

المطلب الرابع: أكثر أنواع الكَلِم وصلاً.

المطلب الخامس: القطع والوصل في رَسْم المفردَة العربيَّة.

المبحث الثاني: التقعيد العام للقطع والوصل عند النحاة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: معالجة النحاة للمقطوع والموصول.

المطلب الثاني: عِلل النُّحاة للقطع فيما حقُّه الوصلُ، وللوصل فيما حقُّه القطعُ.

المبحث الثالث: أثر القطع الوصل في الدَّرس النَّحْوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: أثر القَطع والوصل في المفردة نحويًّا.

المطلب الثاني: أثر القَطع والوصل في إعرابِ العلماء لآي كِتاب اللّهِ.

الفصل الثاني: المقطوعات والموصولات في الرَّسم القرآني، والآراء النَّحويَّة فيها، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأوَّل: المقطوع عن (ما) والموصول بها في الرَّسم القُرآني، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: القياس العام لقطع «ما» ووصلها.

المطلب الثاني: القياس الخاص لقطع «ما» ووصلها حَسَب نوعها.

المبحث الثَّاني: المقطوع عن (لا) النافية والموصول بها في الرَّسْم القُرآني.

المبحث الثَّالث: المقطوع عن الضمير (هم) والموصول به في الرَّسْم القُرآني.

المبحث الرَّابع: المقطوع عن (إذ) والموصول بها في الرَّسْم القُرآني.

المبحث الخامس: كلمات مُتفرِّقة من كتاب اللّهِ تعالى خالفتِ الخطَّ القياسي (لات حين- اَل ياسين- يبنئوم- ويكأن).

المبحث السَّادس: الكلمات المطَّردة وصلاً (أل التعريفيَّة- ياء النِّداء- ها التنبيه).

المبحث السَّابع: فَصْل «لام الجر» المجاورة (ما) الاستفهاميَّة عن «مجرورها».

المبحث الثَّامن: ما جاءَ مخالفًا للأصل (القطع)، فكان منه الوصلُ للإدغام اللفظي والخطّي.

وختامًا:

فإنَّني أسألُ الله أن يغ فرَ لي زَلَّتي وتقصيري فيما زللتُ فيه وقصَّرت؛ فالخطأُ والنقصان وصفانِ ملازمانِ للإنسان إلاَّ مَن عصَم الله؛ وما العِصمةُ إلاَّ لنبيٍّ، كما أسأله سبحانه أن يَجعلَ عمَلي المتواضِع في هذه الرِّسالة خالصًا لوجهه الكريم، وأن يُوفِّقني في إتمام مسيرتي العِلميَّة على أحسن وجهٍ يحبُّه ويرضاه.

وصلَّى الله على محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِه وسلَّم

التَّمهِيدُ

(المقطوعُ والموصولُ- تعريفُه، وعلاَقَتُه بغيرِه من العُلوم)

❖ تعريفُ المقطوعِ والموصولِ لُغةً واصطلاحًا.

❖ الفائدة من هذا العِلم، وحُكم القِراءة به.

❖ المقطوعُ والموصولُ، وعَلاقَتُه بغيره من العُلوم:

- المقطوع والموصول وعِلم رسْم المصحف (الرسم العثماني).
- المقطوع والموصول وعِلم الوَقْف والابتداء في التجويد.
- المقطوع والموصول والنَّبر في عِلم الأصوات.
- المقطوع والموصول وعِلم القِراءات.
- المقطوع والموصول وعِلم المعاني (البلاغة).

تعريفُ المقطوعِ والموصولِ
- لغةً واصطلاحًا -

قَسم العلماءُ الرَّسمَ الكتابيَّ- الخطَّ الإملائيَّ-ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: أطلقوا عليه اسمَ (الرسم القياسيّ)، ويقصدون به كتابةَ الكلمة كما تُلفَظ، مع الأخذ بعين الاعتبار حالتَي الابتداء بها، والوقوف عليها.

والقِسم الثاني: أطلقوا عليه اسم (الرسم التوقيفيُّ)، ويقصدون به الرسم العثمانيَّ؛ إذ هو الرسمُ الذي كُتِبتْ به المصاحفُ.

والقسم الثالث: أطلقوا عليه اسمَ (الرسم العروضي)خط يتبع فيه ما يتلفظ به المتكلم، ويسقط ما يحذفه، ولذلك يكتبون التنوين ويحذفون همزة الوصل؛ لأنه لا ينطق بها[1].

الرَّسم في اللُّغة:

«رسم: الرَّسْمُ: الأَثَرُ، وَقِيلَ: بَقِيَّةُ الأَثَر، وَقِيلَ: هُوَ مَا لَيْسَ لَهُ شَخْصٌ مِنَ الْآثَارِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا لَصِقَ بالأَرض مِنْهَا. ورَسْمُ الدَّارِ: مَا كَانَ مِنْ آثَارِهَا لَاصِقًا بالأَرض، وَالْجَمْعُ أَرْسُمٌ ورُسومٌ. ورَسَمَ الْغَيْثُ الدَّارَ: عَفّاها وأَبقى فِيهَا أَثراً لَاصِقًا بالأَرض»[2].

قال ابنُ دريد (ت ٣٢١ هـ): «رسْم كلِّ شيء: أثرُه، والجمْع: رسوم»[3].

«ويُطلَق لفظ (الرَّسْم) على تَصويرِ الألفاظِ برموزٍ مكتوبةٍ، كما يُطلق تَصويرُ الألفاظ برموزٍ مكتوبةٍ على عِدَّة دَلالات ومعانٍ، منها: الهجاء،

---

(١) بتصرف : رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة(١٠).

(٢) لسان العرب (٢٤١/١٢)،مادة (رسم).

(٣) جمهرة اللغة (٧٢٠/٢)مادة (رسم).

والخط، والإملاء، وقد اشتهر استخدامُ لَفْظِ (رسْم) على خطِّ المصحَف الذي كُتِب في عهد النبيِّ ﷺ، وكُتِبَ بصورةٍ نهائيَّة في عهدِ عثمان ﷺ، ولعلَّ ذلك لِمَا في معنى كلمة (الرَّسم) من تتبُّع الأثر»[1]؛ لذلك أُوثر هذا اللفظ على غيره في ثنايا البحث لمناسبته لموضوع الدراسة ولِمَا يحمله من دلالة المحافظة على ما كُتِب في عهد النبي ﷺ، عن طريق كُتَّاب الوحي من الصَّحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

الرَّسم القُرآني «العُثماني» في الاصطلاح:

هو الرَّسْم المخصوصُ الذي كُتِبتْ به حروفُ القرآن الكريم وكلماتُه في أثناء كتابته بين يدي النبيِّ ﷺ، ومن خلال الجمع الذي تم له في عهد أبي بكر ﷺ في صحائف والنَّسْخ الذي تم في عهد عثمان ﷺ في المصاحف، وقد عرفه الدكتور فهد الرومي بأنَّه (الوضع الذي ارتضاه الصحابةُ في عهد عثمانَ في كتابة كلمات القرآن الكريم وحروفه)[2]، وكثيرًا ما ينسبون هذا الرسم إلى الخليفة الذي ارتضاه؛ لذلك سُمِّي به، فيقولون: رسم عثمان أو الرسم العثماني[3]، لكن ينبغي التنبيهُ إلى أنَّ تسميته بالرسم العثماني لا تَعني أنَّ عُثمان هو الواضع لقوانين هذا الرَّسم المصطلَح عليها، بل المراد أنَّه ارتضاه ونُسِخت في عهده المصاحفُ على تلك الهيئة المتضمِّنة للرسم القرآني الخاص، وهم يُسمُّونه كذلك الرسم الاصطلاحي؛ تمييزًا له عن الخطِّ القياسي، «وأكثرُ خطِّ المصاحف موافقٌ لقواعد الرَّسم القِياسي، وأقلُّه مخالفٌ للخطِّ القياسي؛ فمنه ما ظهرتْ فائدتُه، وتجلَّت حِكمتُه، ومنه ما غاب عن العلماء عِلمُه، ولم يكُن ذلك من الصَّحابة كيفما اتَّفق، بل لأمرٍ عندهم قد تَحقَّق»[4]، ومن الوجوه التي خالَف فيها الرسمُ القرآنيُّ الرَّسمَ القياسيَّ (القطع والوصل).

---

(١) مزايا وفوائد الرسم العثماني (١٠).

(٢) دراسات في علوم القرآن (٣١٥).

(٣) ينظر: مباحث في علوم القرآن (٢٧٥).

(٤) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢٣٢/١).

المقطوعِ والموصولِ لُغةً:

المقطوعِ لُغةً:

اسمُ مفعولٍ من القَطْع، وهو إبانةُ بعضِ أجزاءِ الجِرْم من بعضٍ فصلاً؛ يقال: قطَعه يَقطَعُه قطعًا، وقطيعةً، وقطوعًا، والقطعُ: مصدرُ قطعتُ الحبلَ قطعًا فانقطَع. والمقطِع، بالكسر: ما يُقطَع به الشيءُ. وقطَّعه واقتطعه، فانقطع وتَقطَّع؛ شُدِّد للكثرة. ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، أي تقسَّموه[١].

الموصول لُغةً:

(وَصَلَ) الْوَاوُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ: أَصلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى ضَمِّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى يَعلَقَهُ. وَوَصَلْتُهُ بِهِ وَصلًا. وَالْوَصلُ: ضِدُّ الْهِجرَانِ. وَمَوْصِلُ الْبَعِيرِ: مَا بَيْنَ عَجُزِهِ وَفَخِذِهِ. وَالْوَاصِلَةُ فِي الْحَدِيثِ: الَّتِي تَصِلُ شَعرَهَا بِشَعرٍ آخَرَ زُورًا. وَيَقُولُ وَصَلْتُ الشَّيْءَ وَصلًا، وَالْمَوْصُولُ بِهِ وِصلٌ بِكَسرِ الْوَاوِ[٢].

المرادُ بالمقطوعِ والموصولِ اصطلاحًا:

المرادُ بالمقطوع: كلُّ كلمةٍ مفصولةٍ عن غيرِها رسمًا ولُغةً؛ نحو(حيث ما)[٣].

والمراد بالموصولِ: كلُّ كلمةٍ متَّصلة بغيرها رسمًا، مفصولةٍ عنها لُغةً؛ نحو: وَيْكَأَنَّ، أو غير مفصولة؛ نحو: إِلْياسَ، والمقطوعُ هو الأصلُ، والموصول فرعٌ منه؛ لأنَّ الشأنَ في كلِّ كلمة أن تُرسَمَ مقطوعةً عن غيرها، والكلمات الموصولة ليستْ كذلك؛ لاتِّصالِها رسمًا، وانفصالِها لُغةً في بعض الأحوال، والقطع والوصل- كالحذف والإثبات- من خصائصِ الرَّسم العُثماني المطلوبِ اتِّباعُه[٤].

ويَنحصِرُ المقطوعُ والموصولُ في مفردات مُعيَّنة، وقد حصَرَها علماءُ التَّجويد والقِراءات، ونظَمُوا فيها القصائدَ والأبيات؛ منها ما صاغه ابنُ الجزري في

(١) لسان العرب(٨/٢٧٦)، (مادة قطع) .
(٢) مقاييس اللغة (٦/١١٥)، (مادة وصل).
(٣) العميد في علم التجويد (١/١٦٤).
(٤) المرجع السابق.

منظومتِه[١]:

وَاعْـرِفْ لِمَقْطُـوعٍ وَمَوْصُـولٍ وَتَـا ... فِـي مُـصْحَفِ الإِمَـامِ فِيمَـا قَـدْ أَتَـى
فَـاقْطَعْ بِعَـشْرِ كَلِمَـاتٍ أَنْ لاَ ... مَـعْ مَلْجَـإٍ وَلاَ إِلَـهَ إِلاَّ
وَتَعْبُـدُوا يَاسِـينَ ثَـانِي هُـودَ لاَ ... يُـشْرِكْنَ تُـشْرِكْ يَـدْخُلَنْ تعلـوا علـى
أن لا يقولـوا لا أقـولَ، إن مَّـا ... بالرعـد والمفتـوحَ صِـلْ وَعَـنْ مَـا
نُهُـوا اقْطَعُـوا، مِـنْ مَـا بِـرُومٍ وَالنِّـسَا ... خُلْـفُ الْمُنَـافِقِينَ أَمْ مَـنْ أَسَّـسَا
فُـصِّلَتِ النِّـسَا وَذِبْـحٍ، حَيْـثُ مَـا ... وَأَنْ لَـمِ الْمَفْتُـوحَ، كَـسْرُ إِنَّ مَـا
الانْعَـامِ وَالْمَفْتُـوحَ يَـدْعُونَ مَعَـا ... وَخُلْـفُ الانْفَـالِ وَنَحْـلٍ وَقَعَـا
وَكُـلِّ مَـا سَـأَلْتُمُوهُ وَاخْتُلِـفْ ... رُدُّوا، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالْوَصْلَ صِفْ
خَلَفْتُمُـونِي وَاشْـتَرَوْا فِـي مَـا اقْطَعَـا ... أُوحِـيْ أَفَـضْتُمُ اشْـتَهَتْ يَبْلُـوا مَعَـا
ثَـانِي فَعَلْـنَ وَقَعَـتْ رُومٌ كِـلاَ ... تَنْزِيـلُ شُـعَرَا وغيرهـا صِـلاَ
فَأَيْنَمَـا كَالنَّحْـلِ صِـلْ وَمُخْتَلِـفْ ... فِـي الـشُّعَرَا الأَحْـزَابِ وَالنِّـسَا وُصِفْ
وَصِـلْ فَـإِلَّمْ هُـودَ أَلَّـنْ نَجْعَـلاَ ... نَجْمَـعَ كَـيْلاَ تَحْزَنُـوا تَأْسَـوْا عَلَـى
حَـجٌّ عَلَيْـكَ حَـرَجٌ وَقَطْعُهُـمْ ... عَـنْ مَـنْ يَـشَاءُ مَـنْ تَـوَلَّى يَـوْمَ هُـمْ
ومَـالِ هَـذَا وَالَّـذِينَ هَـؤُلاَ ... تَحـينَ في الإمـام صِـلْ وَوُهِّـلاَ
وَوَزَنُـوهُمُ وكَـالُوهُم صِـل ... كـذا مِـنَ ألْ وَيَـا وَهَـا لا تَفـصِلِ[٢]

وكتُب التجويدِ وعلومِ القرآن استفاضتْ في الحديث عن المقطوعِ والموصولِ

(١) هي المنظومة المشهورة بالجزريَّة، أو المقدِّمة الجزريَّة، وقد صاغها ابنُ الجزري على بحرِ الرجز، وتاريخ نظمها كان في حدود سنة ٧٩٨ هـ، وعدد أبيات المنظومة ١٠٧، على ما في أقلِّها، ويبدو أنَّ ابن الجزري لم يضعْ عناوين فرعيَّةً بين أبيات المنظومة، لكن مَن أتى بعدَه ونسخَها أو حقَّقها وضَع لها بعضَ العناوين، التي قد يكون فيها اختلافٌ يسيرٌ في صياغتها، لكن العناوين الرئيسة لم يختلفْ عليها، ومِن خلالها يَظهَرُ أنَّ هذا المتن قد اشتمل على جميعِ الموضوعاتِ الأساسيَّة في علم التجويد، ينظر: الدليل إلى المتون العلمية (١٤٢)، شرح المقدمة الجزرية، غانم قدوري (٧٩).

(٢) منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)، (١٩).

استفاضةً تُلبِّي حاجةَ طالب العِلم؛ فلا يكاد يخلو كتابٌ في علم التَّجويد من الحديثِ عن القَطْع والوصلِ، إمَّا بشكلٍ مُفصَّل وموسَّع، وإمَّا بشكل مُوجَزٍ ومُختصَر[١].

أهميَّةُ معرفةِ المقطوعِ والموصولِ، وحُكمُ القِراءةِ به:

المقطوعُ والموصولُ ليس بابًا من أبوابِ الجزريَّة فحسب، ولكنَّه علم قائم بذاته، وقد أُلِّفتْ فيه مؤلَّفات ؛ مثل: «المُقنِع في رسْم المصاحِف» للإمامِ أبي عمرو الدَّاني[٢] رحمه الله، وسمَّاه الدَّاني (ما رُسِم في المصاحِف من الحروفِ المقطوعةِ على الأصلِ، والموصولةِ على اللَّفظ)

ونَظَمه الإمام الشاطبيُّ في منظومةٍ سمَّاها: «عَقيلة أتراب القصائد في أَسْنَى المقاصد» في عِلم رسْم المصاحِف[٣].

فائدةُ معرفةِ هذا العِلم:

الوقفُ والابتداء بابٌ عظيم القدْرِ، اهتمَّ به الصحابةُ والتابعون ومَن بعدهم، فكانوا يتناقلون مسائلَه مشافهةً، ويتعلَّمونه كما يَتعلَّمون أحكام تجويد القرآن الكريم؛ لأنَّه لا يتأتَّى معرفة معاني القرآن معرفةً تامَّة وصحيحة إلاَّ بمعرفة أنواع الوقوف؛ فالوقف حِلية التلاوة، وتَحلية الدِّراية، وزينة القارئ، وبلاغة القارئ، وفَهْم المستمع، وفَخْر العالم، ومعرفة كيفيَّة الوقف على بعضِ الكلمات القرآنيَّة والابتداء بها، لا يَتأتَّى إلاَّ من خلال معرفة المقطوعِ والموصولِ؛ ولذلك أتى هذا

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: «فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد» لصفوت محمود سالم، و«دليل الحيران على مورد الظمآن» لأبي إسحاق إبراهيم المارغني، و«العميد في علم التجويد» لمحمود بن علي بسّة المصري.

(٢) الإمام الداني: هو عُثمان بن سعيد بن عثمان، أَبُو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، (٣٧١ - ٤٤٤ هـ = ١٠٥٣ ٩٨١ م)، من موالي بني أُميَّة، أحد حفَّاظ الحديث، ومن الأئمَّة في علم القرآن ورِواياته وتفسيره، له أكثر من مِئة تصنيف، منها «التيسير» في القراءات السبع، و«الإشارة» في القراءات، و«المقنع» في رسم المصاحف ونقطها، و«الاهتدا في الوقف والابتدا»، و«الموضح المذاهب القراء»، و«جامع البيان» في القراءات، و«طبقات القراء». ينظر: الأعلام للزِّركلي (٤/ ٢٠٦)، وبغية الملتمس (٣٩٩) وغاية النهاية (٥٠٣/١).

(٣) ينظر: فتح رب البرية في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد (٨٩).

البابُ في المنظومة الجزريَّة بعدَ باب الوقف والابتداء[١]، ولذا كان لا بدَّ للقارئ من معرفة المقطوعِ والموصولِ من الكلمات القرآنيَّة؛ ليقف على كلٍّ منها كرسمه في المصحف متى أراد ذلك، أو طُلِب منه على سبيلِ الاختبار؛ لأنَّ الوقف كالرَّسْم من حيث القطعُ والوصلُ، كما أنَّ الوقف تابع للرسم في الحذف والإثبات.

«يترتَّب على هذا: أنَّه إذا كانت الكلمتانِ المتلاقيتان مقطوعتين رسمًا اتفاقًا، فإنَّه يجوز الوقفُ على كلٍّ منهما، وإذا كانتَا موصولتينِ اتفاقًا، فإنَّه لا يجوزُ الوقفُ إلاَّ على الثانية منهما دون الأولى، وإذا كان مُختَلفًا في قطعهما ووصلهما بَيْنَ الرُّسَّامِ، فإنَّه يجوز الوقفُ على كلٍّ منهما؛ اعتمادًا على القول بكونهما مقطوعتين، ويجوز الوقفُ على الثانية منهما دون الأولى؛ اعتمادًا على القول بأنَّهما موصولتان»[٢]. ويجب اتِّباع الرسم في كلٍّ من المقطوع والموصول، فيوقف على كلٍّ من الكلمة الأولى والثانية في المقطوع، ولا يُوقَف إلاَّ على الكلمةِ الثانية في الموصولِ وجوبًا؛ للاتصال الرسميِّ، ولا يجوز فيه الفصلُ إلاَّ بروايةٍ صحيحة[٣].

المقطوعُ والموصولُ، وعَلاقتُه بغيره من العُلوم:

من خلال التأمُّل في مسائلِ القطع والوصل تَبيَّن أنَّها ظاهرةٌ لا تُحَدُّ بحدودٍ حاصرة، بل إنَّها تتداخلُ مع العلومِ الأخرى للُّغة؛ بلاغةً ونحوًا، وصرفًا ولُغةً، بل تتداخل مع المقاصدِ التجويديَّة، وهي تتناغم بدورها مع غيرِها من العلوم؛ لتؤدِّيَ وظيفةً أساسيَّة في ما تدخُل فيه من علوم.

العلاقة بين المقطوع والموصول، وعِلم الرَّسم القُرآني:

مِن أهمِّ القواعِدِ التي تضمَّنها «الرسم القرآني»، وخالَفَ فيها «الرسم القياسي»:

١) الحذف: وهو مُطَّرد في الألِف، والياء، والواو، واللام، وأحيانًا في النون.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) العميد في علم التجويد (١٦٤).

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤١٥/٢).

٢) الزيادة: وهي مُطَّردة في الألِف، والياء، والواو.

٣) الهمزات: ولها أوضاعٌ خاصَّة في أوَّل الكلمة، ووسَطِها، وآخِرها.

٤) الإبدال: وهو مُطَّرد في إبدالِ الألِف واوًا أو ياءً، أو تاءِ التأنيث المربوطة تاءً مفتوحة، أو إبدالِ الثلاثيِّ الواويِّ ألِفًا، أو نونِ التوكيدِ الخفيفةِ ألفًا.

٥) المقطوع والموصول[١].

فالعلاقة- إذنْ- بين المقطوع والموصول والرسم القرآني علاقةُ جزءٍ بالكلِّ؛ فالمقطوع والموصول هو أحدُ ظواهر الرَّسم القرآني، وأحدُ تفرعاته التي خالَف فيها الرسمَ القياسي، وهو من خصوصيات الرسم العثماني، «الذي أوجب علماءُ الأداء على القارئِ معرفتَه واتِّباعَه؛ ليقفَ على كلِّ كلمةٍ من كلمات القرآن الكريم حسَبَ رسمِها في المصاحف العثمانيَّة، إلاَّ ما استُثنِي من هذه القاعِدة»[٢]، ولا يخلو كتابٌ تحدَّث عن الرسم القرآني من الحديثِ عن المقطوع والموصول، إجمالاً أو تفصيلاً، ولا يَتَّسعُ المقامُ لذِكرها كلِّها[٣].

المقطوعُ والموصولُ، وعَلاقتُه بالوقفِ والابتداءِ في عِلم التجويد:

الوقفُ والابتداءُ هو العلم الذي يبحث في معرفةِ ما يُوقَف عليه وما يُبتدأ به من الكلام، ويُلحق به أيضًا ما يتعلق بكيفية الوقف على الكلمة، وكيفيَّة الابتداء بها. وأهميَّة هذا العلم كبيرة؛ إذ به يُعرف تفسيرُ القرآن، وفَهمُ كثير من معانيه؛ ولذلك رُوِي عن السلف ما يُؤكِّد أهمية معرفته والعناية به؛ قال عليٌّ رَضِي اللّه عنه: «الترتيلُ معرفةُ الوقوف، وتجويدُ الحروف»[٤].

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/١٦٩- ١٧٨).

(٢) غاية المريد في علم التجويد (٢٣٩).

(٣) يُنظر على سبيل المثال: «رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة» لشعبان إسماعيل، و«التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد» لأحمد بن أحمد شرشال، و«رسم المصحف دراسة لغوية تاريخيَّة» لغانم قدوري الحمد.

(٤) ينظر: مقدمات في علم القراءات (١٩٨).

ويَنقسِم الوقفُ باعتبار حال القارئ إلى أربعةِ أقسام:

١- اضطراري:

«وهو ما يَعْرِض للقارئ بسبب ضيق نَفَس ونحوِه كعجز ونسيان، فله أن يقف على أيِّ كلمة شاء؛ لكن يجب الابتداءُ بالكلمة الموقوف عليها إنْ صحَّ الابتداء بها، نحو: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، فإنْ وقف على «هدًى» لا يبتدئ بها، بل يَبتدئ بـ (على هدى...)»[(١)].

٢- انتظاري:

«وهو أنْ يقف على كلمة مُعَيَّنة من الجملة التامَّة؛ ليعطف عليها وجهًا آخر للقارئ نفْسه، أو لراوٍ آخر من راوِيَيْ قارئ واحد، فيكمل بقية الآية، وذلك عند جمْع القراءات والرِّوايات»[(٢)].

٣- اختباري- بالباء المُوحَّدة-:

«وهو ما يَتعلَّق بالرسم لبيان المقطوع والموصول، والثابت والمحذوف ونحوه، ولا يُوقف عليه إلاَّ لحاجة؛ كسؤال ممتحن، أو تعليم مبتدئ لكيفية الوقف؛ كالوقف على التاء المبسوطة أو المربوطة «سنت اللّه- سنة اللّه»، فيُوقَف على المبسوطة بإثباتها، وعلى المربوطة بإبدالها هاء»[(٣)].

٤- الاختياري- باليَاءِ التَّحتِيَّة المُثنَّاة-:

«يكون الوقف اختياريًّا إذا قصَدَه القارئ بمحض إرادته من غير عُروض سببٍ خارجي»[(٤)].

ولَمَّا كان الوقفُ الاختباري- بالباء الموحَّدة- أحدَ أقسام الوقف الأربعة، وهو متعلَّق بالرسم العثماني لزِم القارئ معرفة المقطوع والموصول من الكلمات؛

---

(١) صفحات في علوم القراءات (٢٧٢/١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) فتح رب البرية شرح المقدمة الجزريَّة في علم التجويد (٨٩).

ليقفَ على المقطوع مقطوعًا حال انقطاع نفَسه، أو اختباره- بالموحَّدة- وعلى الموصولِ موصولاً عند انقضائه كذلك حسَبَما ورَدَ رسمُه في المصاحف العثمانيَّة[١]؛ ومنه:

«**الوقف بقطع الموصول في ألفاظ مثل:** ﴿وَيْكَأَنَّ - وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢]، فقد ورد عن الكسائي الوقف على (وي) وعن أبي عَمرٍو الوقف على: (ويك)، وورد عن الكسائي في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥]، وقراءته فيها بتخفيف اللام، جواز الوقف اضطرارًا أو اختبارًا على (ألا) و(يا) ويبدأ بـ (اسجدوا) بهمزة مضمومة»[٢].

فمِن هذا المنطلق يُقال: إنَّ الوقف والابتداء غايةٌ، ورسم المقطوع والموصول وسيلةٌ لهذه الغاية.

العَلاقة بين المقطوعِ والموصولِ والنَّبر في عِلم الأصوات:

النَّبْرُ عِنْد الْعَرَب: «ارتفاعُ الصَّوْت. يُقَال: نَبَرَ الرجلُ نَبْرَةً، إذا تكلّم بكلمةٍ فِيهَا عُلُوٌّ»[٣] والنَّبر في النطق: «إبرازُ أحد مقاطِع الكلمة عند النطق به»[٤]، وهو ما يُسمِّيه بعض العلماء الضغط على الحرف حتى تكمل حركته، ويتميَّز عما قبله وبعده بارتفاع الصوت، وهو تميُّز المعنى بطريقة الأداء، وبصَرْف النظر عن اختلاف العلماء حول طبيعة النبر وأدائه، فهناك علاقة قويَّة بين المقطوع والموصول والنبر، وينبه إلى طبيعة هذه العلاقة محمد حسن جبل- رحمه الله- في كتابه «التلقي والأداء في القراءات القرآنية (تحقيقات)»؛ فهو يرى أنَّه يمكن التفريق بين أمثلة باب المقطوع والموصول بالنبر في مثل: (إنما) مع (إنَّ ما)، (وكلما) مع (كلَّ ما) وغير ذلك؛ وساق أمثلة لها (إن ما) (أنَّ ما) (كلَّ ما) (بئس ما) (أين ما) تحت عنوان «النبر في الحروف المقطعة»[٥].

---

(١) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤١٥/٢).

(٢) مقدِّمات في علم القراءات (١٩٩، ٢٠٠).

(٣) تاج العروس (١٦٤/١٤).

(٤) المعجم الوجيز (٦٠٧/١).

(٥) ينظر: التلقي والأداء في القراءات القرآنية (تحقيقات) (٢٥٦,٢٦٦).

ولا شكَّ أنَّ حال المتلقّي هو التساؤل عن الكيفية التي يؤدِّي بها النبر وظيفته في باب القطع والوصل، ومن خلال ما تيسَّر من الاطِّلاع على هذا الموضوع في كتاب التلقي والأداء في القراءات القرآنية ،كُوِّنْت قاعدة مفادها: أنَّ النبر يكون في الكلمات المقطوعة رسمًا، وبالتحديد في أوَّل الجزء الثاني من الكلمة المقطوعة؛ أي: إنَّ النبر هو وسيلة نستطيع من خلالها أن نميِّز بين الرسم المقطوع والرسم الموصول للمفردة التي يأتي فيها الوجهان القطع والوصل مثل (أنَّ ما) في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقد رسمت مفصولة وفيها النبر[1].

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾ [المائدة: ٤٩].

فالراجح أنَّ «ما» فيهما كافَّة؛ فلا تُنبر، وقد رُسِمَت بالاتصال.

وممَّا يتجلَّى فيه تداخُل القطع والوصل بالنبر قوله تعالى ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ [المطففين: ٣].

قال السمرقنديُّ[2] في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ [المطففين: ٣]، «﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ﴾ يعني: إذا باعوا من غيرهم ينقصون الكيل ﴿أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ يعني: ينقصون الكيل، وقال بعضهم: ﴿كَالُوهُمۡ﴾ حرفان، يعني: (كالوا)، ثم قال: (هم)، وكذلك (وزنوا) ثم قال: (هم يخسرون)، وذُكِرَ عن حمزة الزَّيَّات أنَّه قرأ هكذا، ومعناه هم إذا كالوا أو وزنوا يَنقصون، وكان الكسائيُّ يجعلها حرفًا واحدًا ﴿كَالُوهُمۡ﴾ أي: كالوا لهم، وكذلك وزنوا لهم. وقال أبو عُبَيدة: «وهذه هي القراءة؛ لأنَّهم كتبوها في المصاحف بغير ألف، ولو كان مقطوعًا لكتبوا (كالوا هم) بالألف»[3]، ولَفْظُ حرفينِ في كلام أبي عُبَيد معناه كلمتين؛ ذلك أنَّ لفظ (هم) على هذه القراءة مؤكِّد لضمير الفاعل، واللفظ

(١) ينظر: التلقي والأداء في القراءات القرآنية (تحقيقات) (٢٥٦،٢٦٦).

(٢) أبُو اللَّيْث السَّمَرْقندي(٠٠٠ - ٣٧٣ هـ = ٠٠٠ - ٩٨٣ م)نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السَّمَرْقَنْدي، الملقب بإمام الهدى: علامة، من أئمة الحنفية، من الزهاد المتصوفين. له تصانيف نفيسة منها: " بستان العارفين - ط " تصوف، سماه " البستان " و " خزانة الفقه - ط " رسالة، " و " تفسير جزء: عم يتساءلون - خ " موجز، ورسالة في " أصول الدين – خ"، الأعلام للزركلي (٢٧/٨).

(٣) بحر العلوم (٥٥٦/٣).

التوكيدي كالزائد عن بناء الجملة؛ لأنَّه ينصبُّ علي مفردة فيها لا على مبناها كله، في حين أنَّ المفعول هو من تمام بناء الجملة الفعلية في الفعل المتعدِّي؛ لأنَّ الكلام يَتطلَّبه، ومن هنا عدُّوا قراءة ﴿كَالُوهُمْ﴾ في حالة تنغيم (هم) مفعولاً كلمةً واحدة، وفي حالة تنغيمها توكيدًا حرفين؛ أي: كلمتين، وكذلك الأمر في ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾. والنبر هنا يتمثَّل في ضغط النطق بالضمير ضغطًا يُشعِر بتميُّزه عمَّا قبله، ويرتفع به صوته عمَّا قبله وبعده في كلٍّ من القراءتين، وكذلك الأمر في جعْلِ الضميرِ (هم) في (هُمْ يُخْسِرُونَ) مبتدأً، وهذا الضمير يُعَدُّ لُغَويًّا كلمةً، ويُعدُّ صوتيًّا مَقْطعًا، وأبو عُبيد عبّر عن ذلك التميز بالوقف، وهناك احتمال أنْ يكون قُصد بالوقف ذلك التمييز النبري الذي ذكرناه[1].

وينبغي أن يُضمَّ «النبر» إلى أبواب عِلم التجويد؛ لتعلُّقه بكيفية أداء الكلمات القرآنيَّة، وهذا أمر يُؤخَذُ عن طريق التلقِّي بالمشافهة، وإنْ كان له قواعدُ وأصولٌ نظريَّة.

عَلاقَةُ الرَّسم القرآني وفَرعيه المقطوع والموصول بعِلم القِراءات:

لَمَّا كان المقطوعُ والموصولُ متعلِّقًا بالرسم العثماني، وكان من شروط القِراءة الصَّحيحة موافقتها لرسم المصحف، تجلَّت العلاقة القويَّة بين المقطوع والموصول وعِلم القراءات، في بعض مواضع المقطوع والموصول التي اختلفت القراءة فيها لرسمها مقطوعةً أو موصولة، مِثل قراءتي «إل ياسين» من قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠]، «فقرأ ابنُ عامر، ونافع، ويعقوب «ال ياسين» بفتح الهمزة ومدِّها، وكسر اللام، وفصلها عمَّا بعدها، وعلى هذا يكون «ال» كلمة، و«ياسين» كلمة، أضيف « ال» إلى «ياسين» و«ياسين» اسم نبيٍّ من الأنبياء، فسلَّم الله تعالى على أهل ياسين لأجْله، وهو داخلٌ في السلام، وحينئذٍ يكون المعنى: فسلَّم الله تعالى على أهل ياسين لأجْله، وهو داخل في الإسلام، وحينئذٍ يكون المعنى: سلَّم الله على «ال ياسين». ويجوز قراءة حالة الاضطرار، أو الاختبار قطعُ «ال»، والوقفُ عليها عن «ياسين» ثم وصل «ال» بـ«ياسين»، وقرأ الباقون «إلياسين» بهمزة قطع مكسورة، وبعدَها لام ساكنة موصولة بما بعدها،

(١) ينظر، التلقي والأداء في القراءات القرآنية (تحقيقات) (٢٥٨).

وعلى هذه القراءة يكون «إلياسين» كلمةً واحدة، و«إلياسين» جمْع منسوب إلى «إلياس»، فيكون السلام واقعًا على من نسب إلى «إلياس» فقط»[١].

وقِراءتي) ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، و(ألا يا اسجدوا)؛ «فورد عن الكسائي في ﴿أَلَّايَسْجُدُوا﴾ قراءته فيها بتخفيف اللام، جواز الوقف اضطرارًا أو اختبارًا على (ألا) و(يا)، ويبدأ بـ(اسجدوا) بهمزة مضمومة»[٢].

وهذا الترابُط بين القراءة والرسم هو الذي جعَل عُلماءَ السَّلف يُوجِبون المحافظةَ على رسم المصاحف بالرسوم الثابتة في المصاحف العُثمانيَّة؛ فهذه الرسوم تؤدِّي مهمَّتين:

الأولى: حِفظ نصِّ القرآن الكريم على ما خَطَّهُ الصحابة- رضوان الله عليهم.

الثانية: استيعابُ القراءات الصَّحيحة الموافِقة للخطِّ.

ولا شكَّ في أنَّ المهمَّة الأولى أعظمُ أهميةً وأوسع مدًى، على جلالة قدر المهمَّة الثانية وأهميتها.

وهكذا، فإنَّ علاقةً تَنَاوُبِيَّةً نشأتْ بين الرسم العثماني والقراءات المتواترة؛ فقد خدَم كلٌّ منهما الآخر، وتآزرَا في ضبط الأداء القرآني[٣].

المقطوعُ والموصولُ وعلاقتُه بعِلم المعاني:

نتَج عن العَلاقة بين هذين العلمين ما يُسمَّى بفقهِ معاني الرسم القرآني:

«وهو العلمُ الذي يَكشِف عن معاني الرسم القرآني وأسراره ولطائفه، وطريقة البَحث والعمل في هذا العلم تكون بدِراسة الأمثلة التي كُتبت بالرسم القرآني وما يماثلها ممَّا كُتب بالرسم الإملائي؛ لإيجادِ الفرق في مضامين الآيات التي تكشف عن سبب هذا الاختلاف، وتعميمها»[٤].

---

(١) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/ ١٨٢، ١٨٣).

(٢) مقدمات في علم القراءات (٢٠٠).

(٣) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية(٩٥).

(٤) سر المقطوع والموصول والتاءات التي بُسِطت في الرسم القرآني (٣٤).

بل إنَّ أغلب الكتُب التي تناولت الرسم القرآني- مع ما فيه من قَطع ووصل- علَّلت لهذا القطع والوصل بالمعنى؛ مثل ما وُجد عند أبي العبَّاس أحمد بن البناء المراكشي (ت ٧٢١ هـ)؛ فقد ألَّفَ كتابًا بعنوان «عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل»، وحاول فيه أن يُوجِّه ظواهرَ رسم المصحف توجيهًا دلاليًّا إشاريًّا، وقرَّر أنَّ اختلاف رسْم الكلمة الواحدة إنما يكون لاختلاف معناها حسَبَ موقعها الذي تَرِد فيه، أو اختلاف الرسم لمعانٍ باطنية تتعلق بمراتب الوجود والمقامات، ومن ذلك قوله عن قطع إنَّ مَا ووصلها: «(إِنَّما) بكسر الهمزة كله موصول إلاَّ حرفًا واحدًا؛ ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] فُصِل حرف التوكيد؛ لأنَّ حرف «ما» يقع على مُفصَّل؛ فمنه خيرٌ موعودٌ به لأهل الخير، ومنه شرٌّ موعود به لأهل الشر، فمعنى «ما» مفصول في الوجود والعلم»[(١)].

فوائد هذا العلم (فِقه معاني الرسم القرآني) والعمل به، وأثره:

- معرفة سببِ هذا الرسمِ والقواعد التي بُنِي عليها؛ ممَّا يزيد درجة التمسُّك به.
- عدَم الخروج عليه.
- إدراك أنَّ إبدال الرسم القُرآني بالرسم الاصطلاحي يُذهب بالفوائدِ والمعاني التي يُنبِّه إليها[(٢)].

وممَّا يَجدُر التنبيهُ إليه أنَّ التكلُّف في تقصُّد المعاني للرسم القرآني قد يُحسَب على صاحبه وليس له، وهذا المذهب «التعليل للرسم بالمعاني» قد يصعُب إدراكه إلاَّ للمتخصِّص والمتعمِّق في معاني القرآن حينئذٍ يصعُب تقبله وفَهمه من قِبَل المتلقي البسيط، «وذهب جمهور القراء وأهل الأداء إلى أنَّ الرسم العثماني كُتِب بهذه الكيفية؛ ليشملَ الأحرف السبعة، وعلَّلوا ذلك الاختلاف بعِلل لُغوية ونَحْوية»[٣]، قال الدكتور غانم قدوري الحمد: «وهذا الاتِّجاه أقربُ إلى الحقِّ والواقع»[(٤)].

---

(١) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل (١١٩).

(٢) ينظر: سر المقطوع والموصول والتاءات التي بسطت في الرسم القرآني (٤٧).

(٣) مختصر التبين لهجاء التنزيل (١/٢٣٤) .

(٤) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (٢٠٥).

بَقِي أنْ يُشار إلى العلاقة القائمة بين عِلم الرسم القرآني بمبحثه المقطوع والموصول واللُّغة «نحوًا ولغةً وصرفًا»؛ ففي كثيرٍ من الأحيان فُسِّر القطع والوصل بظواهر لُغويَّة بحْتة، ومن ذلك تعليلهم لقطْع لام الجر عن مجرورها في المواضع التي جاءتْ فيها مقطوعة؛ ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾ [النساء: ٧٨] قال الفرَّاء: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ «(فمالِ) كثُرت فِي الكلام، حَتَّى توهَّموا أنَّ اللام متصلة بـ (ما) وأنها حرف فِي بعضه»[(١)].

أمَّا علاقة القطع والوصل بعِلم النَّحو فهي محورُ هذه الدِّراسة، والهدف منها، ولمعرفة هذه العلاقة وهذا التبادُل المعرفي القائم بين هذين العِلمين قامتْ هذه الدراسة، ويُراد أن تَكتمل حلقاتُ السِّلسة التي تبحث عن عِلل الرسم القرآني؛ ليُعرف «أنَّ رسم المصاحف العثمانيَّة على هذه الكيفيَّة إنما كان لعِلل وأسرار كثيرة؛ منها ما وَقَفْنا على عِلله، ومنها ما لم نقِفْ له على عِلَّة حتى الآن»[(٢)].

قال الإمامُ أبو عمرو الدانيُّ: «وليس شيءٌ من الرسم ولا مِن النَّقط اصطَلَح عليه السلفُ- رضوان الله عليهم- إلاَّ وقد حاولوا به وجهًا من الصِّحَّة والصواب، وقَصدوا به طريقًا من اللُّغة والقياس؛ لموقعهم من العِلم، ومكانهم من الفصاحة، عَلِمَ ذلك مَن عَلِمَه، وجَهِله من جهله، والفضلُ بيد الله يُؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[(٣)].

إنَّ تدوين عِلل رسم الكلمات في المصحف موضوعٌ واسع، وضارب في أعماق التاريخ، ولا يتأتَّى تدوينه كاملاً لشخص واحد، أو عصر واحد؛ فكلُّ صورة كتابية متميِّزة لها قصة في التاريخ، وقد يتمكَّن الدارس من معرفة تلك القصة، وقد لا يتمكَّن؛ ومِن ثَمَّ فإنَّ من الخطأ النظرَ إلى رسم المصحف نظرةً عَجْلى تقيس الماضي على الحاضر أو من خلاله؛ إنَّ رَسْمَ المصحف ظاهرةٌ حضاريَّة، وثروةٌ لُغويَّة يجب التعامل معها بكثير من الجِدِّيَّة والصبر والأناة؛ فهي متحفٌ لُغوي رائع لِلُّغة العربيَّة.

---

(١) معاني القرآن (١/٢٧٨).

(٢) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (٤٧).

(٣) المحكم في نقط المصاحف (١٩٦).

الفَصل الأول
التَّأصيلِ والتَّقعيد العامُّ للقَطع والوَصل
وأثرُهما في الدرس النحوي

وفيه ثلاثةُ مباحث:

المَبحَث الأوَّل: التأصيلُ للقطعِ والوصلِ في اللغة العربية.

المبحث الثاني: التَّقعيدُ العامُّ للقطع والوصل عند النُّحاة.

المبحث الثالث: أثَر القَطع الوصل في الدَّرس النَّحوي.

المَبحَث الأَوَّل
التأصيلُ للقطعِ والوصلِ في اللُّغة العربيَّة

وفيه خمسة مطالب:

المَطلَب الأوَّل
الأصلُ في رسم الكلمة العربيَّة

"الأصلُ في الكلماتِ فَصْلُ كلِّ كلمةٍ عن الكلمة الأخرى؛ لأنَّ كلَّ كلمة تدلُّ على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أنَّ المعنيين متميِّزان، فكذلك اللفظ المعبِّر عنهما يكون متميزًا، وكذلك الخطُّ النائب عن اللفظ يكون متميزًا بفصْله عن غيره"[(١)]؛ يقول ابن درستويه: «وحق كل كلمة أنَّ تقع مفصولة في الكتاب ممَّا قبلها وما بعدها ليدَلَّ كلٌّ على ما وضع له مفردًا»[(٢)]، ويقول ابنُ الجزري: «واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ في كُلِّ كلمةٍ كانتْ على حرفَينِ فصاعدًا أَنْ تُكْتبَ مُنفصِلَةً من التي بعْدَها، سواءٌ كانتْ حَرْفًا، أو فِعْلاً، أوِ اسْمًا»[(٣)]. وقال الرضيُّ في شرح الشافية: «أصل كلِّ كلمة في الكتابة أن يُنظَر إليها مفردةً، مستقلةً عمَّا قبلها وما بعدها؛ فلا جرمَ تُكتَبُ بصورتها، مبتدأً بها، وموقوفًا عليها»[(٤)].

حتى إنَّ ابن السَّرَّاج في كتابه «الخط» بعدَ أن عرَض للمقطوعات والموصولات وعلَّل لها قال: «فأصلُ هذه كلِّها الانفصالُ؛ لأنَّها حروفٌ تقوم بأنفسها»[(٥)]، ولكن قد يطرأُ على الكلمة ما يَصيرُ به الوصلُ أصلاً لها، كاختزالِ بنيتها إلى حرفٍ واحدٍ، فيصبح القياسُ لها الوصلَ لا القطع، فإنْ

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢١٢/٣).

(٢) كتاب الكتاب (٤٧).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٤٧).

(٤) شرح الشافية (٣ / ٣١٥).

(٥) كتاب الخط (١٣٢).

قُطعت عُلِّل لها، كما وُجِد في فصل لام الجرِّ عن مجرورها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الآية: ٧ الفرقان]، وهكذا توجد مجموعةٌ من مفردات اللُّغة وأدواتها الأصلُ لها والقياس فيها الوصلُ، كما سيأتي لاحقًا، ولكن هي بالنسبة للمفردات التي أصلُها القطع جزءٌ يسير جدًّا، ولا مجال للمقارنة بينهما بالكمِّ، فللقطعِ الصدارة؛ فالكلمات المقطوعة تفوقُ الكلمات الموصولة عددًا لِمَا علل العلماء، ولكن اللُّغة لا تُمانع الوصلَ إنْ كان في هذا ما يخدم اللغةَ ومفرداتها، ويخدم المعنى أيضًا.

المطلب الثاني
ما يَصيرُ به الوصلُ أصلاً

كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، وتمايزُ المعنيين يستوجبُ تمايزَ اللفظين، غير أنَّ هناك بعضَ الكلمات النَّحْويَّة لها من الخصائص ما يُحتِّم وصلَها بغيرها في الكتابة، ويخضع هذا الوصلُ لقاعدةٍ عامة، وهي:

(تُوصَل بغيرِها كلُّ كلمة لا يصحُّ الابتداء بها، أو لا يصحُّ الوقف عليها).

وتفصيلُ ذلك كالآتي:

١- ما لا يصحُّ الابتداءُ به، بل يجِبُ وصلُه بغيرِه في الكتابة:

أ- نونا التوكيد (الثقيلة والخفيفة): وتُوصلان بآخرِ الفعل المضارع وفعل الأمر، مثل: لأَخدمنَّ الوطن، تبرعنَّ لهذا المشروع- لنون التوكيد الثقيلة. ومثل: لنكونًا من المتطوعين، في مستقبلِكَ فكّرًا[1]- لنون التوكيد الخفيفة.

---

(١) كُتبت نون التوكيد الخفيفة هنا ألفًا؛ تطبيقًا للقاعدة التي تنصُّ على أن نون التوكيد الخفيفة لا تُبدل ألفًا إلا في الوقف، أمَّا في درج الكلام فلا؛ قال الزمخشري: «والنون الخفيفة تبدل ألفًا عند الوقف في قوله تعالى: «لنسفعن بالناصية». لنسفعَا؛ قال الأعشي:

ولا تعبـــــد الـــــشيطان والله فاعبـــــدَا».

المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٨١).

وقال الأستراباذي: «وإذا وقفت على المؤكد بالنون الخفيفة أبدلتها ألفا إن وليت فتحة كقولك في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾ [العلق: ١٥] «لنسفعا»، وكقولي:..... في «قفن» «قفا». شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤١٩).

ب- علامة المثنَّى (الألف والياء) مثل: الكتابان والكتابين، وعلامة جمع المذكَّر السالم (الواو والياء) مثل: المجتمعونَ والمجتمعِينَ، وعلامة جمع المؤنَّث السالم (التاء) مثل: المسلمات.

ج- تاء التأنيث الساكنة: وتُوصَل بآخِر الفعل الماضي، مِثل: الشمس أشرقت.

د- الضَّمائر البارزة المتَّصلة بأنواعها (ضمائر الرَّفع- وضمائر النصب والجر):

- **ضمائر الرفع**، وهي: تاء الفاعل، ونا الفاعلين: وهاتان تُوصلان بآخر الفعل الماضي. وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النِّسوة: وهذه تُوصل بآخر الأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر). وياء المخاطبة: وتوصل بآخِر الفِعل المضارع وفعل الأمر.

- **ضمائر النصب والجر** وهي: ياء المتكلِّم، ونا، وكاف المخاطب، وهاء الغائب وما تَصرَّف منهما: وتتَّصل بالفعل فتكون في محلِّ نصب مفعولاً به، وتتَّصل بالاسم فتكون في محلِّ جرٍّ مضاف إليه، وتتَّصل بحرف الجر فتكون في محل جر اسمًا مجرورًا، وتتصل بـ(إنَّ) وأخواتها فتكون في محلِّ نصب اسمًا لها.

٢- وممَّا لا يصحُّ الوقف عليه:

أ- الحرف المفرد، أي: المكوَّن من حرفٍ واحدٍ، سواء أكان هذا الإفرادُ بالوضع اللُّغوي- مثل: باء الجر، وتاء القَسَم، ومثل: اللام الجارَّة، أو اللام التي للابتداءِ، أو للاستغاثةِ، أو الواقعة في جواب قَسَم، ومِثل السِّين، وفاء العطف أو الجزاء. أم كان هذا الإفرادُ عرضًا، وذلك مِثل: الميم في (مِن)، والعين في (عن)، إذا دخلتَا على (ما) مثل: ممَّ، ممَّا، عمَّ، عمَّا، أو دخلتا على (من)، مثل: ممَّن، عمَّن؛ وبقِي مِن الكلمة حرف واحد، فيُوصل بـ(ما) أو (مِنْ) بعده، يعلل ابن درستويه ذلك بقوله: «لأنَّ العرب لا تنطق بحرفٍ واحدٍ مفرَد، فتبتدئ به وتقِف عليه، وكذلك يجب أنْ لا يُفرَد مثل ذلك في الكتاب اتِّباعًا للفظ إلاَّ أن يكون حرفًا من الحروف الستَّة التي لا تتَّصل بما بعدها»[1].

---

(١) كتاب الكتاب (٢٢).

ومِن المعلوم«أن كل حرف من حروف المعجم يُوصل بما بعده من الكلمة التي هو فيها، ويفصل مما في غيرها إلا ستة أحرف من المعجم لا تتصل بما بعدها البتة وأن كانتا في كلمة واحدة وهي: الألف، والدال والذال والراء والزاء والواو» [١]، مجموعة في «زُرْ ذا وُدّ».

ب- أمَّا لفظ (أل)، فيُوصل بالاسم بعدَه، نحو: الرجل، الابتسام.

ج- المركَّب تركيبًا مزجيًّا، مثل: بعلبك، مَعْد يكرب.

د- العدد من ثلاثة إلى تِسعة إذا رُكِّب مع المائة، نحو: ثلاثمائة وتِسعمائة، بخلافِ ما رُكِّب معها من الكسور، مثل: رُبُع مائة، أي: خَمسة وعشرين، وخُمس مائة، أي: عشرين.

ه- ما رُكِّب من الظروف مع إذ المنوَّنة، نحو: كحينئذٍ، وساعتئذٍ، أمَّا (إذ)غير المنونة فيُفصل عنها الظرف نحو: رجعتُ حين إذْ سقَطَ المطرُ.

و- تُوصل كلمة (حَبّ) بكلمة (ذا) في حبَّذا ولا حبَّذا[٢].

ويُفهم من قاعدة وصْل الكلمات أنَّ كلَّ ما يصحُّ الابتداء به والوقفُ عليه، يُفصَل عمَّا جاورَه في الكتابة، فيُفصل الاسمُ الظاهر عن الاسم الظاهر، وعن الضميرِ المنفصل، ويُفصل كلٌّ منهما عن غيره من الأسماء، أو الأفعال، أو الحروف المكوَّنة من أكثرَ من حرف، وما لا يصحُّ الابتداءُ به،

وما لا يصحُّ الوقف عليه يجب وصلُه، كما تَبيَّن؛ لأنَّه لا يستقلُّ بنفسه في النُّطق، والكتابةُ تكون بتقدير الابتداء بالكلمةِ والوقف عليها، إضافةً إلى ذلك هناك أدوات تُوصل بغيرها طبقًا لقواعدَ أخرى معيَّنة، كما سيأتي الحديثُ عن ذلك في الفصل الثاني.

---

(١) كتاب الكتاب (٤٧).

(٢) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية (٨٧)، وينظر: همع الهوامع (٥١٢/٣)، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل الإملاء (٥٥٩)، قواعد الإملاء (٥٦)، جامع الدروس العربية (٢/ ١٥٧، ١٥٨).

المَطلَب الثَّالث
نوعُ الكَلمة التي دخَل عليها القطعُ والوصل

ربَّما يتبادر إلى الذِّهن للوهلةِ الأولى أنَّ القطع والوصل لا يكونان إلاَّ في الحروف دون الأسماء والأفعال، ولكن بالتعمُّق في البحث يتَّضح أنَّهما يدخُلان على جميعِ أنواع الكلم (الاسم، والفعل، والحرف)، مع أنَّ الأصل في المفردة العربيَّة هو الفصل والاستقلال بذاتها؛ يقولُ ابن الجزري «واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ في كُلِّ كلمةٍ كانتْ على حرفَينِ فصاعدًا أَنْ تُكْتبَ مُنفصِلَةً من التي بعْدَها، سواءٌ كانتْ حَرْفًا، أو فِعْلاً، أوِ اسْمًا»[1] كما سبَق بيانُ ذلِك.

ومِن الأمثلة على وصْل الأسماء (يومئذ)، (حينئذ)؛ فقد وُصلت (إذ) بالظروفِ حين ويوم.

ومِن الأمثلة على وصل الأفعال: وصْل (ما) النكرة أو المعرفة التامَّة بـ (نعم وبئس)؛ قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [البقرة: ٩٣]. ومِن وصْل الأفعال كذلك: وصْل (ما) الكافَّة بـ: طالما، قلَّما، وكثُرَما؛ لشبهها بـ (ربّ)، وتكفُّها عن عمَل الرفع[2]، فيصبحن أدوات بمنزلة (رب) و(ما) النافية، ويَليهن الأفعال، وذلك نحو:

قَلَّمـــا يَـــبرحُ اللبيـــبُ إلى مـــا ... يُـــورِثُ المجـــدَ داعيًـــا أو مجيبًـــا[3]

وكذلك الفعل: شدَّما وعزَّما دخلتْ عليه (ما) الكافة، فعلان مكفوفان بـ(ما) كـ(قلّما) و(طالما)، ومعناهما (حقًّا)[4]. ومن وصْل الأفعال: «كالوهم»،

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٤٧).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/٢٩٤).

(٣) البيت من بحر (الخفيف) وورد بلا نسبة في: المغني (١/ ٣٠٦)، والتصريح (١/ ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص٣٠٤)، وشرح شواهد المغني (٣٠٦)، والنكت الحسان (ص٦٦)، وابن عقيل «دار الفكر»: ١/ ٢٠٥.وحاشية الصبان: ١/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٤) السابق (٤/٣٤٨).

و«وزنوهم» بسورة المطفِّفين في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطففين: ٣]؛ فوصل الضمير (هم) بالفِعلين (كال) و(وزن).

ومِن وصْل الحروف: وصْل حروف المعاني بما بعدَها؛ لكونها على حرف واحد (أل التعريف، ها التنبيه، ياء النداء)، فالوصل والقطعُ لم يَستثنِ نوعًا من أنواع الكلم، وهذا بالأحرى يُبيِّن ما لهذا الموضوع من صِلة وثيقة بطبيعة اللُّغة العربيَّة من حيث ميلُها إلى الاختصارِ ما أمكن.

على أنَّ القطع والوصل متوغِّل في الحروف (أنّ، إنّ، كأنّ، أنْ، إنْ، كي، ...إلخ) أضعافَ ما هو عليه في الفعل والاسم، فكان للحروف النصيبُ الأكبرُ من هذه الظاهرة؛ وهذا يرجع لضعفِها، ولقلَّة حروفها (حروف المباني)، فجاء الحرف الزائد معها ليكثرَ حروفها، ولشدَّة تعلُّقها بما قبلها أو تعلُّقها بما بعدها، ولكثرة وُرودها على الألسنة، «ولا يُوصَل من الحُروفِ لِشَيءٍ «لَنْ»، و«لمْ» و«أمْ» وما وَرَدَ شيءٌ من ذلك في المصحَف؛ فلا يُقَاس عليه كسَائِرِ ما رُسِم فيه مُخَالِفًا»[1].

بقِي أنْ يُشارَ إلى أكثر أنواع الكلم وصلاً بما قبلها؛ وهل هو الاسم، أم الفعل، أم الحرف؟ والذي يَظهر- من خلال البحث والتعايُش معه-: أنَّ ما يُسمَّى عند النحاة بالأدوات هو من أكثرِ المفردات وصلاً بما قبله، ولكن هناك أدوات كثُر وصلُها عن غيرها.

وقبل أن يُشار إليها لا بدَّ من توضيح المراد مِن مصطلح الأدوات، ويوضِّح ذلك السيوطيُّ معرِّفًا الأدوات بقوله: «هي الحروفُ وما شاكَلَها من الأسماء والأفعال والظروف»[2].

وقد عرَّفها الفارابيُّ بقوله: «الأداة لفظ يدلُّ على معنى مفرَد، لا يمكن أن يُفهَم بنفسه وحْده، دون أن يقرن باسم أو كلمة، مثل (من) و(عن) وما أشبهَ ذلك»[3]، ولعلَّ في تعريف الفارابي ما يدلُّ على التعليلِ لكثرةِ وصْلها.

---

(١) معجم القواعد العربية (٢/٣٤٠).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/١٩٠).

(٣) كتاب في المنطق (العبارة) ٧).

المَطلَب الرابع
أكثرُ أنواعِ الكلمِ وصلاً

أكثر الأدوات وصلاً بما قبلها

الأدوات الزائدة: (ما) الزائدة الكافَّة وغير الكافة، و(لا) النافية.

الأدواتُ هي من أكثر أنواع الكلمات وصلاً بغيرها قياسًا وسماعًا؛ لأنَّها من أكثرها تركيبًا، ولكثرتها، وتنوُّع دَلالاتها، وقِلَّة ألفاظها[1]. و(الأدوات الزائدة) أكثرُ أنواع الأدوات وصلاً، وكثر وصْلُها بعد الأداة لا قَبلَها.

وللزيادة أدواتٌ محدَّدة جمَعها عبد الرحمن المطَّردي في قوله:

فهـاكَ حروفًـا بالزوائـدِ سُـمِّيت وجاءتْ لتوكيد كما نصَّ أهلُ فن
فبـاءٌ ولامٌ ثـم كـافٌ ومـا ومـن وزِيـد عليهـا لا وقـالوا بـإنْ وأنْ[2]

ومِن الأدوات الزائدة غير ما ذُكر (إذ، إذا، إلى، أمْ، الفاء، وفي، الواو، كان، أصبح من الأفعال)[3]، ولها استعمالاتٌ أخرى غير الزِّيادة.

ومِن أكثر الأدوات الزائدة صلة بغيرها (ما)، و(لا) فلهما أثر كبير فيما توصل به إعرابا ولفظا ومعنى، مع أنها ضعيفة في ذاتها، فتارة تسلب اختصاص الأداة وعملها كما في (إنما) وتارة تسعى إلى توفير عمل لها كما في (حيثما)، و(إذما)، وتارة تغير المعنى كما في (مما)، وتارة تقوي المعنى الذي توصل به كتقوية الإبهام في أدوات الشرط نحو: إمّا، وأينما، وتلك التغيرات والأدوار قام بها التركيب الذي بدوره سعى إلى الرسم بالوصل، فالوصل من دلائل التركيب وكثر تركيبها لكثرة استعمالها، أو لضعفها يستأنس على هذا بقول أبي البركات الأنباري «إن (إنّ) لا تركب مع الأدوات لقوتها، و(لا) تركب مع الأسماء

(١) التركيب في المفردات والأدوات (٨).
(٢) أساليب التوكيد في القرآن الكريم (٣٥٥).
(٣) معترك الأقران (٢٥٦/١).

لضعفها»[1]، وحكم على تركيبها لأن النحاة حين رأوا أن الأدوات يتغير معناها بانضمامها إلى (ما) و(لا) حكموا بالتركيب، وكثر وصل (ما) و(لا) بسبب تعدد معانيها واستعمالاتها فكلما كثر استعمال الأداة وتصرفها كثر وصلها لغيرها.

وكثر وصل (أسماء الإشارة) ب(ها) التنبيه قبلها واللام والكاف بعدها، حتى قل وجودها من دون وصلها بهذه الأدوات قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾ [هود: ٧٢]، فلم يردِ اسمُ الإشارة غيرُ المتصل باللام والكاف دون (ها التنبيه) إلاَّ في ستة مواضع؛ خمسة منها قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٥٥، ٢٤٥، وآل عمران: ١٦٠، والأحزاب: ١٧، والحديد: ١١]، والسادس في قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾ [طه: ٨٤]، وفي هذا أكبرُ دليل على كثرة وصْل هاء التنبيه باسمِ الإشارة.

كذلك كثُر وصلُها باللام والكاف، وسيأتي تفصيلُ الحديثِ عنها في أثر الوصْل على المفردة نَحويًّا.

وكثر وصل حروفُ الجرِّ الزَّائدة قبل الأدوات وبعدها (الباء واللام): لأنَّها تكون زائدةً، ويُزاد بعدها الأدوات، تعمل في اللَّفظ لا المحل حملاً على الأصلي للشبه اللفظي بينهما، ولأنَّها اختصَّت بالأسماء والمختص يَعمل؛ فمِن مواضع زيادة اللام عاملة، وغير عاملة:

اللاَّم المقويَّة بعدَ بعضِ الأدوات:

من مواضع زيادة اللام المقويَّة التي تدخل لتقوية عامِلٍ ضعُفَ؛ إمَّا لتأخُّره، وإمَّا لكونه فرعًا في العمل؛ **فأمَّا الأول**- وهو ضَعْف العامل لتأخُّره-: فكقولِه تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]. **وأمَّا الثاني**- وهو ضعفه لكونه فرعًا في العمل-: فكقولِه تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله سبحانه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]، وقوله عزَّ شأنُه: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾

(١) الإنصاف (١/ ٣٧٠).

[المعارج: ١٦]، وَقد اجْتمع التَّأَخُّر والفرعيَّة فِي قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنبياء: ٧٨][1].

لام المستغاث- عند المبرِّد، كما في: يالزيد، يالعمرو، واختاره ابنُ خروف[2] بدليل صحَّة إسقاطها[3].

ومن مواضِع زيادة الباء:

وصلُها بخبرِ ليس وما، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾﴾ [آل عمران: ١٨٢، الأنفال: ٥١، الحج: ١٠].

وصلُها وزيادتها وجوبًا في فاعلِ صيغة (أفعِلْ به) في التعجُّب كما في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

وغير ذلِك من المواضِع التي جاءتْ فيها الباءُ واللام زائدةً ومتصلة، ومجيئها على حرفٍ واحد هو العلة في وصْلها؛ فهي مفردةٌ بالوضع اللُّغوي لها.

أمهات الأبواب: وكثر وصل أمَّهاتُ الأبواب النَّحْويَّة وهي «أدوات تؤمُّ بابًا نحويًّا، وفيه تؤاخي عملاً أو إهمالاً أدوات أخر»[4]، يُراد بذلك كلُّ لفظة اشتركت مع غيرها في باب واحد، سواء أكان وجه الاشتراك العملَ أم المعنى أم كليهما، وانفردت بخصائص وأحكام لا توجد في غيرها من ألفاظ الباب ومِن تلك الأحكام التي استقلَّت وتميَّزت بها أمَّهات الأبواب في النَّحو وصْلُها بغيرها،

---

(١) مغني اللبيب (٢٨٦ - ٢٨٧).

(٢) ابن خَرُوف (٥٢٤ - ٦٠٩ هـ = ١١٣٠ - ١٢١٢ م): هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميُّ، أبو الحسن، النَّحْوي، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، نِسبته إلى حضرموت، ولعلَّ أصله منها؛ له كتب، منها: «شرح كتاب سيبويه» سماه «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و«شرح الجمل للزجاجي»، وله ردودٌ كثيرة على بعض معاصريه. وهو غير معاصره وسَميِّه «ابن خَرُوف» الشاعر. ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٤٣)، وفوات الوفيات (٢/ ٧٩)، الأعلام للزركلي (٤/ ٣٣٠).

(٣) مُغْنِي اللبيب (٢٨٨).

(٤) أُحْجِيَةُ (أُمِّ البَابِ) (ص: ٧).

كما وجد في ياء النِّداء ووصْلها بما بعدَها ومثل: «أنْ» في باب نصْب المضارع ووصلها بـ«لا»، و«إنْ» في باب الجزم ووصلها ب «لا».

المَطلَب الخامس
القطعُ والوصلُ في رسمِ المُفردَة العربيَّة

لا بدَّ أن يُشار إلى أنَّ القطع والوصل ليس محصورًا على المفردة القرآنيَّة، بل إنَّ القطع والوصل موجودٌ في بقية مفردات اللُّغة العربيَّة شِعرًا ونثرًا، وفي هذا أكبرُ دليلٍ على مرونة المفردة العربيَّة وسلاستها وميلها إلى التَّخفيف والاختصار ما أمكن؛ لأنَّ في وصل الكلمتين اختصارًا وخفَّةً، فبعد أنْ كانتا كلمتين صارتَا كلمةً واحدة؛ وممَّا يبرهن على دخول القطع والوصل في كثيرٍ من مفردات اللغة العربية أنَّ كُتب النَّحو حين تَطرَّقت إلى هذا الموضوع لم تتناولْه على أساس كونه قاعدةً من قواعد الرسم القرآني، بل على أنه نوعٌ من أنواع الخطِّ المخالفة للخطِّ القياسي، فرسْمُ القرآن ليس بدعًا عن رسم اللُّغة، إلاَّ أنَّ مخالفته له في عِدَّة أوجه ونقاط إنما كانت لمصلحةٍ لُغويَّة قد تظهر أو لا تظهر.

وفي هذه الجزئيَّة يُكتفَى بذكر عدد من مفردات اللُّغة التي دخلها الوصل على سبيل التمثيلِ لا على سبيل الحصر؛ فلو ذُكرت كلُّها لضاق المجال، ولكن يُكتفَى بذِكر طرفٍ منها؛ لإثبات هذه الظاهرة وعدم استهجانها، فالرسم العثماني ليس غريبًا على لُغة العرب، فكما أنَّ الرسمَ العثمانيَّ قد اشتمل على حروفٍ مقطوعة وموصولة، فكذلك رسمُ اللُّغة اشتمَل على حروف مقطوعةٍ وموصولة، فلا قَطيعةَ ولا جفوةَ بين رسم المصحف ورسْم اللُّغة.

أمثله لمفردات دخلها الوصل والقطع في رسم اللُّغة العربيَّة:

من هذه المفردات- على سبيلِ التمثيل والتوضيح لا على سبيل الحصر-، ما يأتي:

ذا: ممَّا جاء موصولاً بما قبله في رسم اللُّغة (ذا) الإشاريَّة، وهي اسمُ إشارة للمذكَّر، فتوصل بـ:

- (منذا): (مَن) الاستفهاميَّة إذا رُكبت مع (ذا)؛ تقول: (مَنذا)، وتحتمل (ذا)

أن تكونَ موصولةً، أو إشاريَّة، أو زائدة، ومذهبُ بعض النَّحاة أن (مَنذا) مركَّبة من مجموع (مِن) و(ذا)[١].

وتوصل معها: (ما) الموصولة المركَّبة معها:

- (ماذا): (ما) اسم استفهام، و(ذا) اسم موصولٌ[٢].

- الظرف (آن) جوازًا، فتصير (آنذاك).

- وحبَّذا: وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّ حبَّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمةٍ واحدة، نحو لولا[٣]، فإن قال قائل: فما الذي أحْوجَ أن يَجْعَلَ (حب) مع (ذَا) اسْمًا وَاحِدًا؟

قيل: يجوزُ أن يكون الغَرَضُ تَخْفيفَ اللَّفْظ؛ لأنَّهم إذا قدَّروها بمنزِلَة شَيْءٍ استغنَوْا عن تَثْنِيَة (ذَا) وتأنيثه؛ فلهذا جُعِلاَ شَيئًا واحِدًا[٤].

-(أيهذا)، يقال: أيهذا الرجل اتقِ الله: (أي): منادَى، وحرف النداء (يا) محذوف، و(ها) هاء التَّنبيه، و(ذا) اسم إشارة، وهو بدلٌ من (أي)[٥].

- أندْا: أنا، ضمير المتكلِّم حُذفت ألفه كتابةً لا لفظًا، وهو مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة، وهو خبر[٦].

- لا: وتوصل بأدوات التحضيض؛ يقول سيبويه: «هلاَّ ولولا وألاَّ، ألزموهنَّ (لا)، وجعلوا كلَّ واحدةٍ مع (لا) بمنزلة حرفٍ واحد، وأخلصوهنَّ للفِعل حيث دخَل فيهنَّ معنى التحضيض»[٧].

ويلمه: «يريدون ويلَ أمِّه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد،

---

(١) مغني اللبيب (٤٣٢).

(٢) الإملاء الميسر (١٠٢).

(٣) الكتاب (١٨٠/٢).

(٤) علل النحو (٢٩٦).

(٥) الإملاء الميسر (١٠٢).

(٦) الإملاء الميسر (١٠٣).

(٧) الكتاب (٣ / ١١٥).

كما جعَلوا هلاَّ بمنزلة حرفٍ واحد، فإنَّما هي: هلْ ولا» [١]؛ فحذف لام «ويل» وتنوينه لِمَا ذُكِر آنفًا، وحُذفت همزة أمْ، فصارت: ويلمه، فاللام الآن لام الجرِّ؛ بدليل أنَّها مكسورة، وقد يجوز أنْ تكون اللامُ المحذوفة هي لام الجر[٢]؛ يقول ابن السَّرَّاج: «تكتب ويلمه موصولا إن لم تهمز»[٣]

ثَلاَثمِائَة- تِسْعُمائة: الأعداد من «٣-٩» تُميَّز بجمعٍ مجرور، ويُستثنى من ذلك تمييزُ هذه الأعداد بكلمة «مائة»؛ فإنَّها تبقى مفردةً ولا تُجمع، فيقال: «ثَلاثُمائة، أرْبَعُمائة، خَمسُمائة، سِتُّمائة، سَبْعُمائة، ثمَانُمائة، تِسْعُمائة» بالرسم السابق (الوصل)، وأَشْبَهت ثَلاَثمِائَة العشْرين فبُينت بِوَاحِد، وأشبهتِ الثَّلاَثَ فِي الْآحَاد فَجُعل بيانُها بالإضافَة. فلا يقال فيها: «مئات»، وهذا خلاف الأصل[٤]، فأمَّا شبهها بالعشرين؛ فلأَنَّ عقدَها على قِيَاس الثَّلاَث إلى التِّسع؛ لأَنَّك تقول: ثَلاثمِائَة وَتِسْعمِائَة، ثمَّ تقول: ألف، ولا تقول: عشر مائَة؛ فصارَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: عشرُون وَتسْعُونَ. ثمَّ تَقول: مائَة على غير قِيَاس التسعين. وتقول في الآحاد: ثَلاَث نسْوَة، وَعشر نسْوَة، فَتكون الْعشْر بِمَنْزِلَة التَّأْنِيث[٥].

إذ: وهي ظرفٌ للزمان الماضي، تتَّصل بما قبلها من ظروف: «لَيلَتئذٍ، وساعتَئذٍ، وغَداتَئذٍ، وعامتَئذٍ، وعشيئذ»، وسيأتي شرحُها بالتفصيل في الفصل الثاني.

ها التنبيه: (ها) وُصِلت مع: أنتم، هنا، أندا، فصارت:

-هأنتم: يقال: هأنتم تعملون بجِد: (ها) حرف تنبيه حُذفت ألفُه، و(أنتم) ضمير منفصل.

- ههنا: كما في قول الشاعر:

الفخـرُ حـطَّ عـصَا الترحُّـل ههنـا ثـم

(١) الكتاب (٥/٣).

(٢) ينظر: الخصائص (١٥٢/٣).

(٣) كتاب الخط (١٣٢).

(٤) النحو المصفى (٧١٠/١).

(٥) العدد في اللغة (٣٥/١).

(٦) صدر بيت من مشطور الكامل، ولم يوقف على نسبته أو قائله.

(ها) حرف تنبيه حُذفت ألفه، و(هنا) اسم إشارة للمكان.

-هأنذا: كما في قول الشاعر:

إنَّ الفَتَـــى مَـــن قـــال هأنـــذا لـيس الفَتَـى مَـن قـال كـان أبـي[1]

(ها) حرف تنبيه حُذفت ألفه كتابةً لا لفظًا، و(أنا) ضمير المتكلِّم حذفت ألفه، وهو مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة، وهو خبر[2].

- هلمَّ: وهي اسمُ فِعل أمرٍ، وتأتي بمعنيين:

بمعنى: احْضر، فتتعدّى بنفسها كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وبمعنى: أَقْبِلْ، فتتعدّى بالحرف «إلى» كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ﴾ [الأحزاب: ١٨].

وقد اختُلِف في تركيبها وإفرادها؛ فقال البصريُّون: «هي مركَّبة مِن «ها» التنبيه و«لُمّ»، التي هي فعل أمر مِن «لَمّ» بمعنى: جَمَعَ، وحُذفت ألف «ها»؛ لكثرة الاستعمال» [3].

وقال الفرّاء والكوفيون: «هي مركَّبة من «هل» التي هي للزجر والحث، و«أُمّ» بمعنى: اقصدْ، حذفت همزتها» [4].

وقيل: هي مفردةٌ وليستْ مركَّبة؛ قال أبو حيّان: «وهو قولٌ لا بأسَ به؛ إذْ الأصل البساطة، حتى يقوم دليلٌ واضح على التركيب»[5].

---

(١) البيت من السريع، وهو لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في ديوانه (ص: ١٦)، برواية أخرى على البحر المنسرح، وهي قوله:

إنَّ الفَتَـــى مَـــن يقـــول هأنـــذا لـــيس الفَتَـــى مَـــن يقـــول كـــان أبـــي

(٢) الإملاء الميسر (١٠٣).

(٣) الأصول (١٤٦/١).

(٤) معاني القرآن (٢٠٣/١).

(٥) ارتشاف الضرب (٣ /٢٠٩).

والحجازيُّون فيها على لفظٍ واحدٍ في التثنية والجمْع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: هلمَّا، هلمُّوا، هلمِّي هلممنَ[١].

ملآن:

كأنَّهمـــا مـــلآن لم يتغيَّـــرا وقد مرَّ للدارين مِن بعدنا عصر[٢]

مِن العربِ مَن يحذف نونَ (من) إذا جاءَ بعدها (أل) في من (الآن)، فيقول: ملآن[٣].

(ما): ومما جاء موصولاً من مفردات في رسم اللغة ما يتصل بـ (ما) الكافة أو ما يسميها البعض زائدة: وذلك مثل: (حينما، وريثما، حيثما، بعدما، بينما) من الظروف. و(طالما وقلَّما، وكثرما، وجلَّما، وشدَّما، عَزَّ ما) من الأفعال.

الأسماء المتصلة للتركيب المزجي:

حَضَرَمَوْت: جنوب الجزيرة العربية.

بَعْلَبَكّ: مدينة فينقية في لبنان.

نبوخذنصَّر: اسم ملك آشوري عظيم.

مَعْدِيَكْرِب: عمرو بن مَعْدِيَكْرب الزبيدي؛ بطل عاش في الجاهلية والإسلام، ويُكتب منفصلاً (مَعْدِي كرب) وهو في الحالتين مركبٌ مزجيٌّ[٤]، هذا إذَا لم يُعرَبْ إعراب المتضايفين، فإذا أُعرب كذلك فُصِل صدرُه، فيُكتب: مَعدِي كرب، فليس في كِلتا الحالتين مركبًا مزجيًّا، بل هو في حالة الفصل مركَّب إضافيٌّ.

---

(١) المفصل في صناعة الإعراب (١٩٣).

(٢) البيت من بحر (الطويل)، وهو لأبي صخر الهذلي، وهو في ديوان الهذليين (١٧١/٢). وينظر: شرح ابن يعيش (٨/ ٣٥) والأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٢٠١) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٨٦)، وروي هذا البيت هكذا:

لِلَيْلَـــى بـــذات الجـــيشِ دارٌ عَرفتُهـــا وأخـــرى بـــذاتِ الـــبين آياتُهـــا ســـطر

(٣) ينظر: الخصائص (٣١٠/١)، رصف المباني (٣٩١).

(٤) الإملاء الميسر (١٠٦).

المَبحَث الثَّاني
التقعيد العام للقَطع والوَصل عند النحاة

وفيه مطلبان:

المَطلبُ الأوَّل
معالجة النُّحاة للمقطوع والموصول

تناولتْ كتُبُ النَّحو في مُجملها «القطع والوصل» على أنَّه شكلٌ من أشكال الخطِّ المخالفةِ للخطِّ القياسي، وليس على أساسِ كونِه رسمًا تميَّز به الرسم القرآنيُّ (المقطوع والموصول) عن غيرِه، وعلى أنَّه من أبواب عِلم التجويد: موضوع (الوقف والابتداء)؛ فابن السَّرَّاج يقول عنه: (ما عَرَض في الخطِّ من وصلِ منفصلَيْنِ)، نعم كانوا يستشهدون لهذا الرسم بآيات من القرآن الكريم؛ يقول ابن السَّرَّاج: «وإنِ التي للجزاء إذا وَلِيَتْها (ما) وُصِلَتْ معها؛ نحو: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾ [الأنفال: ٥٧]»[(١)]، ولكن لم يطرحوه على أنه ظاهرة متكرِّرة في القرآن، ولم يَلجؤوا إلى الحصر للمفردات المقطوعة والموصولة كما فَعَلَ علماء القرآن والقراءات، ولكنهم لا يُلامون على ذلك؛ فطبيعة تخصُّصهم التقعيد والتعليل.

ولَعلَّ في الطَّريقة التي تناوَلَ بها النُّحاةُ المقطوع والموصول لفتَ انتباهٍ على أنَّ القطع والوصل موجود في رسم اللُّغة كما هو موجود في الرسم القرآني، فعلَّلوا لهذا، ولكنَّهم في أغلب الأحيان لا يتَّفقون على تعليل واحد، فتعدَّدتِ التعليلات لشكلٍ واحد من أشكال الرسم المقطوع والموصول، كتعليلهم لوصل (أن لا)، فاختلف النحويُّون في التعليل لوصلها؛ فمنهم مَن قال: «واتصلت (أن) الناصبة بـ(لا) النافية؛ لأنَّها متصلة بما بعدها معنًى من حيث كونُها مصدريَّةً، ولفظًا بسبب الإدغام»[(٢)].

---

(١) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٢) كتاب الكتاب (٥٩)، شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٦/٣).

في حين أنَّ ابن السَّرَّاج يجعل إعمالها وإهمالها هو المحك؛ يقول: «لا» إذا اتصلت فـ «أن» التي تنصب الفعل المستقبل تُكتب: أردت (ألاَّ) تفعل ذاك، فلا تظهر أنْ في الكِتَاب ما كانت عاملةً في الفعل للإدغام، وإذا لم تكُن عاملةً في الفعل أظهرْتَ «أن»»[١].

وهكذا الاختلافُ في التعليل لكثيرٍ من الأدوات التي رُسمت موصولة، ومن تعدُّد التعليلات كذلك قولهم: «وقد تُكتب (ما) الاسميَّة أيضًا متَّصلة؛ لِكَوْنها كالحرفية لفظًا على حرفين، ولمشابهتها لها معنًى، ولكثرة الاستعمال، ولاتِّصالها اللفظي بالإدغام»[٢].

ومن خِلال الاستقراء والبَحث عن المقطوعِ والموصول في كتُب النحو، تبيَّن أنَّه لم يوجد هذا المصطلح (المقطوع والموصول) بالصورة التي هو موجود عليها في عِلم الرسم القرآني وعلوم القرآن إلاَّ في كتاب (اللُّباب في عِلل البناء والإعراب) للعكبري تحت باب سمَّاه المؤلِّف «باب الموصول والمقطوع»[٣]، أما في بقية كتب النَّحو فنجد هذا المصطلح تحت مصطلحات نحويَّة بَحتة؛ فقد وُجد عند سيبويه فيما يسمَّى عند النُّحاة بالتركيب، ويسمَّى عنده (على حرف واحد) أو (كلمة واحدة) في أكثر من موضع في كتابه؛ يقول: «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ، حتى يُضَمَّ إلى كلِّ واحد منهما «ما» فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما بلغوٍ، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد»[٤]. ويقول «جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيَّؤوها ليُذكَر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى «رُبَّ يقول»، ولا إلى «قلَّ يقول»، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل»[٥].

وقد يقول قائل: إنَّ مراد سيبويه هنا التركيب، ولا شكَّ في صحَّة ذلك، إلاَّ أنَّ الوصل هو صورة من صور التركيب، بل إنَّ الوصل يدلُّ على شِدَّة التركيب

(١) كتاب الخط (١٣١).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٣/٣٢٥).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٤٩١).

(٤) الكتاب (٣/٥٧).

(٥) السابق (٣/١١٥).

والتراكب بين الكلمتين، في حين تحدَّث عنه أبو جعفر النَّحاس في كتابه «عمدة الكتاب» تحت (باب الاصطلاح في الخط)، وبالأدقِّ (حذف النون من الخطِّ وما يتَّصل بها من لا وما وغيرهما)[١]؛ فكانت معالجة هذا الموضوع تحت باب الحذف. ومعالجةُ موضوع المقطوع والموصول في ثنايا معالجة الحذف تكرَّرتْ عند عدد من النحاة، ولعلَّ سبب ذلك هو ما ينتج عن الوصل من حذف بعض حروف الكلمة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤]، «حذفت ألف «يا» وألف «ابن» لعدمهما في النُّطق» [٢].

ولعلَّ ابن السَّرَّاج وابن درستويه هما خيرُ مَن تحدَّثا عن هذا الموضوع وعلَّلا له؛ فابن السَّرَّاج عرض له في رسالته «الخطّ» تحت ما أسماه «ما عرض من الخط من وَصْل منفصلين»، تحدَّث فيها عن وصل (ما) وقطعها، وتحدَّث عن وصل (لا) وقطعها، ووصْل (من) وقطعها[٣]،فكانت دراسة ابن السَّرَّاج للموضوع دراسةً نَحْويَّة متكاملة تقوم على التعليل والتحليل، في حين أن ابن درستويه فصل للمقطوعات والموصولات فتحدث عن ما يقطع عن (ما) وما يوصل بها وكذلك (من) و(لا) وحرف التنبيه (ها)،ووضع فصلاً اسماه (ما شذ من الموصول عن نظائره) ومراده (ويكأنه ويبنؤم).

وتحدَّث عنه الزَّجاجيُّ في رسالته الخط (باب من الهجاء)[٤].و وقد وُجِد الحديث عن القطع والوصل كذلك عند السيوطي في «أحكام الوصل والفصل»[٥]. وكذلك من الكُتُب التي تحدَّثت عن المقطوع والموصول شروحاتُ الشافية، ومنها شرح شافية ابن الحاجب للرَّضِي الأستراباذي في قوله: (الكتابة تكون بالنظر للابتداء والوقف)[٦].

وهكذا تنوَّعت التسميات، إلاَّ أنَّ أغلب كتب النحو أطلقت عليه تسميَّة

---

(١) عمدة الكتاب (١٨٢).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٥٢/٢).

(٣) كتاب الخط لابن السراج (١٣٠، ١٣١، ١٣٢).

(٤) كتاب الخط للزجاجي (١٥١).

(٥) همع الهوامع (٥١١/٣).

(٦) شرح الشافية للرضي (٩٩٧/٢).

الفصل والوصل، وأُوثِرَ في البحث استخدامُ لفظ المقطوع والموصول؛ لأنَّ في هذا تحديدًا للمراد وتخصيصًا للرسم القرآني دون غيره، بعكس الفصلِ والوصل؛ فهو يُستخدم في البَلاغة وفي النَّحو، بين الجُمَل والمفردات والضمائر المتصلة والمنفصلة، ويستخدم كذلك في عِلم الأصوات، وما ذُكر من كتب ليست هي الكتب النَّحْويَّة الوحيدة التي تناولت القطع والوصل، ولكنَّها من أبرز الكتُب التي فصَّلت وشرحت هذا الموضوع.

وجاء حديثُ علماء العلوم القرآنيَّة عن المقطوع والموصول بعيدًا عن نوع الكلمة، فيقولون مثلاً: إن (إنَّما) تُرسم في القرآن متصلة إلاَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وهذه تُرسم مفصولةً في القرآن وغيره؛ لأنَّها اسم موصول، ولم يربطوا الوصل والفصل بنوع الكلمة؛ لاختلافِ النحاة والمفسرين في بيان بعض أنواع الكلمات المتصلة والمنفصلة، وكذلك نادرًا ما علَّلوا للرسم المقطوع والموصول، في حين أنَّ النحاة كان اهتمامهم بالتعليل والتفسير، ولعلَّ ذلك يرجع إلى منهجية كلِّ تخصُّص وطبيعته.

فالخلاصة: أنَّ النُّحاة رأوا أنَّ القطع والوصل شكلٌ من أشكال الخط المخالِفَة للخط القياسي، وعلَّلوا لهذا الخط ومثَّلوا له بعيدًا عن الإحصاء والجمع، في حينِ أنَّ علماء القرآن رأَوا أنَّ هذا الرسم نوعٌ من الأنواع التي تميَّز بها الرسمُ القرآني وخالف بها غيره، ولم يُفَسِّروا ولم يُعلِّلوا، بل كان همُّهم هو الجمْعَ والإحصاء.

وقدْ حاول النُّحاة أن يُعلِّلوا للمقطوع والموصول، فكان تعليلهم يدور حول عِدَّة نقاط:

التركيب (الإعمال والإهمال)- كثرة الاستعمال – الإدغام – القراءات- التأثير الإعرابي). وسيأتي تفصيلُ الحديث عن ذلِك[1].

(١) (ص: ٢١-٣٠).

المَطلَب الثَّاني
علَّل النحاةُ للقطع فيما حقُّه الوصل، وللوصل فيما حقُّه القطع

ذُكِر سابقًا اختلافُ العلماء في التَّعليل للقطع والوصل، إلاَّ أنَّ التعليل عندهم لا يكاد يَنْفَكُّ عن عدد من التعليلات التي تتكرَّر في مؤلفاتهم عند حديثهم عن المقطوع والموصول، ولكن تتفاوت هذه التعليلات حَسَبَ كثرتها وتكرارها عند النحاة، فكان التعليل بكون الكلمتين كالكلمة الواحدة (المركَّب)، والتعليل بكثرة الاستعمال يحتلاَّن المرتبةَ الأولى، يأتي بعد ذلِك التعليلُ بالإدغام، ثم تتفاوت باقي التعليلات المختلِفَة تفاوتًا لا يُذْكَر، وهذا الاستنتاج أتَى من خلال الاستقصاءِ والدِّراسة لهذا البحث.

وليس معنى هذا أنَّ هذه التعليلات هي الوحيدة التي علَّل بها العلماء للقطع والوصل، بل ثَمَّة تعليلات أخرى متعدِّدة، كما سيوضح ذلك في الفصل الثاني، ولكن ما يُميِّز هذه التعليلات هو كثرةُ دَورانها بين النُّحاة، ولعلَّ في ذِكرها في صلب البحث تحقيقًا لِمَا تطمح إليه الباحثةُ من وضْع قياس عامٍّ، وتعميم لقاعدةِ القطع والوصل، وهذه العلل التي علل بها النُّحاة للقطع والوصل هي:

أن تكونَ الكلمةُ مع الأخرى كشيءٍ واحد «المُركَّبات»:

التركيب: هو ضمُّ مفرد إلى مفرد[(١)]، وهُوَ الْمركَّب من كلمتَينِ بِمنزِلَة اسم واحِد في شدَّة الانعِقاد[(٢)]، فتكون الكلمتان كشيء واحد؛ ولكن التركيب المقصود هنا على وجه الدقَّة والتحديد هو أن يتَّحِدَ مدلولُ اللفظين ومعناهما وإعرابهما؛ يتَّحد لفظاهما لأنَّ منتهى اللفظ الثاني هو منتهى الاسم وجُزْأَيِ المركَّب لا ينفصلان[(٣)]؛ فالمركبات تُبنى بالمعنى الذي كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها؛ إذ يتكوَّن المعنى الجديد من معناهما السابق، مع بعض زيادة

(١) الأصول في النحو (١١١/٢).

(٢) رسالة الحدود (٧٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (٥٢٧/١).

تنضم إليه، دون إلغاء لمعناهما السابق، أو إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدَث، فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زيادة إليه[١]، والمركَّب يَجْرِي مجرَى المُفرد فِي مَوضِع الْإِعْرَاب[٢]؛ فهو مفرد في المعنى، وفي اللفظ وفي الإعراب، وله عِدَّة مصطلحات عند النُّحاة: حرف واحد، اسم واحد، كلمة واحدة، (المركب) (التركيب).

وبذلك تخرج جميع التراكيب النحويَّة الأخرى؛ مثل: تركيب الإسناد، نحو: زيد قائم، أو تركيب الإضافة، نحو: غلامُ زيدٍ، أو تركيب البناء الذي لم يتَّحد فيه مدلول اللفظين؛ نحو: خمسَةَ عَشَرَ، وصَبَاحَ مَسَاءَ، وبَيْنَ بَيْنَ، وحَيْصَ بَيْصَ، فإن هذا كله يُكتب مفصولاً لا تُخلط فيه كلمة بأخرى، يتبقى التركيب المزجي مثل: بَعْلَبَكَّ، وهذا النوع من التركيب يكون فيه وصل للكلمة بالأخرى رسمًا ويكون فيه اتحاد مدلول اللفظين، وهو من أنواع المفردات التي يكون الوصل هو القياس لها، غير أنَّه يخرج من المراد هنا؛ لأنَّ الوصل أصلٌ له، وما أتى على أصلِه لا يُسأل عن عِلَّتِهِ، ولأنَّه إذا أُعرب إعراب المضاف والمضاف إليه، فإنَّ هذا الإعرابَ يَقتضي أن تُفْصَل إحدى الكلمتين من الأخرى؛ لأنَّ الإعرابَ قد فصلهما، وكذلك يخرج؛ لأنَّ المركَّب المزجي لا يكون إلاَّ من كلمتين فقط، في حين أنَّ المركب هنا قد يكون في ثلاث كلمات؛ مثل: (لِئَلاَّ، وكأنَّما، لكيلا)، ويرى الدكتور محمد عبد الحميد سعد أنه لا مانعَ من عَدِّ تركيب الأدوات من قبيل التركيب المزجي[٣]، كتركيب حبَّذا من حَبَّ وذَا، إلاَّ أنَّ الباحثة ترى وجود فروق دقيقة بينهما كما تمَّ إيضاحه في السطور السابقة.

يَقُول الخليل: «وجدت الْحُرُوف مَتى رُكِّبت خرجت عَمَّا كانَت عليه، فمِن ذلِك (هَل) أصلها الاسْتِفْهَام، ولا يجوز أن يَعْمل ما بَعْدها فيمَا قَبلها، لو قلتَ: زيدًا هَل ضربتَ، لم يَجُزْ، فإذا زِيدَ على (هَل) (لاَ) ودخلها معنى التحضيض، جازَ أَن يتَقَدَّم مَا بعْدهَا عليها، كقَوْلك: زيدًا هلاَّ ضَرَبْتَ»[٤].

---

(١) النحو الوافي (٤/٢٢٧).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٣٣).

(٣) قضايا التركيب (١١١).

(٤) علل النحو (١٩٢).

ومِن خروج الحروف عمَّا كانت عليه بسبب التركيب وَصْلُها بغيرها، فالوصل هو شكل من أشكال التركيب، وهو دليل على شدَّة التركيب والامتزاج بين اللفظين المتصلين، وليس كلُّ موصول مركبًا؛ فـ(على) و(حتى) وغيرها من حروف الجر إذا اتصلت بـ «ما الاستفهامية» يحدُث بينهما تمازج وتأثُّر وتأثير بقلب الياء ألفًا من حروف الجر المختومة بالياء لتوسُّطها، وحَذْف ألف (ما) الاستفهاميَّة، فتُرسم (عَلامَ، حَتَّامَ)، ومع ذلك فهي غير مركَّبة، ولكن ذلك يدلُّ على شدَّة التداخل بين الأداتين فكأنَّهما كلمة واحدة[1].

وتتمحور العلاقةُ بين المركَّب والموصول في العبارة القائلة: الوصل هو شكلٌ من أشكال التركيب الدالَّة على شدَّة التركيب والتراكب والامتزاج، في حين أنَّ التركيب علَّة من العلل التي تُساق للوصل، يقول ابن السَّرَّاج: «كل أداة جُعلت مع (ما) حرفًا واحدًا وُصِلَت»[2]؛ فالأدوات المركبة متصلة.

وممَّا يَجدُر لفتُ الانتباه إليه أنه في رسم المصحف قد تتَّصل الأداتان المركبتان وقد تنفصلان، في حين أنَّ اتصال الأداتين المركَّبتين في الرسم القياسي مطَّرِد، ولكن لماذا كان الوصل مطَّرِدًا في التركيب؟

وُجد التعليل للرسم الموصول بالتركيب عند جُلِّ علماء النحو، والتعليل لوصل المركَّبات هو ما تُحاول الباحثة تفسيره في هذه الدِّراسة؛ فيقال: (إنه كلَّما أثَّرت الأداة فيما دخلت عليه، سواءٌ كان التأثيرُ في اللفظ أو المعنى، أو الإعراب، أو فيها مجتمعةً، كان الوصل في حقِّها دليلاً على شدة التأثير والتأثر والتمازُج بينها وبين ما دخلت عليه، وصاحب اللُّغة يعرف ما للتركيب من قوة في التأثير والتغيير).

فممَّا غيَّر التركيب معناه وإعرابه فكان فيه الوصل رسمًا: (حيثما-إذما)، دخلت عليهما «ما» الكافة فجعلتهما تعملان الجزم (الإعمال)، وكفَّتهما عن طلب الإضافة فأخرجتهما من دائرة الإضافة إلى دائرة الشرط، وكانتا قبل دخول (ما) خاليتين من معنى الشرط ملازمتين للإضافة إلى جملة، ولا تعملان في

(١) الإنصاف (٥٧٢/٢).

(٢) كتاب الخط (١٣١).

الأفعال، وبعدما رُكِّبتَا مع «ما» أخرجوهما إلى الجزاء وضمنوهما معنى «إن»، وجعلوهما اسمَي شرطٍ، وجزموا بهما الفعل؛ يقول سيبويه: «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ، حتى يُضَمَّ إلى كل واحد منهما «ما» فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما بلغوٍ، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد»[(١)]، وسميت ما الكافَّة؛ لأنَّها كفَّتْ حيث وإذ عن الإضافة، وسمِّيت ما المسلَّطة؛ لأنَّها سلطتهما على عمل الجزم إلاَّ أنَّها جاءت في الرسم القرآني قسمًا واحدًا اتَّفقت المصاحف فيه على قطع «حيث» عن «ما»، وذلك في موضعين اثنين لا ثالثَ لهما في التنزيل.

وهذان الموضعان هما: قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] بسورة البقرة[(٢)]، وفي ذلك موافقة للأصل (القطع)، وهكذا عُرف التغيير الذي يُحدثه تركيب (ما) مع (حيث) و(إذ)، وهو تغيير في العمل (الإعمال) و(الكف)، والمعنى (الشرط)، وهو ما عبَّر عنه ابنُ يَعِيشَ في قوله: «وفي الجُملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى فقط، وإلغاء في الإعمال فقط، وإلغاء فيهما جميعًا»[(٣)].

وممَّا جاء فيه التغيير للتركيب (إنَّ وأخواتها مع ما الزائدة الكافة)؛ فمذهب الجمهور أنَّ (ما) تكف (إن) وأخواتها عن العمل ما عدا ليت ففيها الإهمال والإعمال[(٤)]؛ لأنَّها لا تُزيل اختصاص ليت بالأسماء، ومن تأثير التركيب في إن وأخواتها:

الكفُّ عن العمل والتحويل إلى أحرف ابتداء، وهذه الحروف ضعيفة في أصلها، ولكنهم أعملوها لشبهها بالفعل، فيزول عنها العمل لأي عارض؛ يقول سيبويه عن تأثير (ما) فيما توصل به: «وقد تُغَيِّر الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله (إنما) و(كأنما) و(لعلما)

(١) الكتاب (٥٦/٣).

(٢) هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ (٤٢٣/٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٣٧/٨).

(٤) الجنى الداني (٣٩٥).

جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء»[١] ومن أمثلتها بعد إنَّ وأخواتها ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ﴾ [الحديد: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ٦﴾ [الأنفال: ٦].

ومنه قول الشاعر:

تحلَّلْ وعالجْ ذاتَ نفسكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أنت حالِمُ[٢]

فما كان من (ما) إلاَّ أن كفَّت إن وأخواتها عن العمل (الإهمال)، ومما غير التركيب معناه فكان فيه الوصل رسمًا، ما لخصه الفراء في قوله: قال الفراء: «إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصلت بـ (ما)، مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأي ما، وكيف ما، و«أَيًّا مَا تَدْعُوا» كانت جزاء ولم تكن استفهامًا؛ فإذا لم تُوصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء»[٣].

وكتُب النحو فاضت بالأمثلة على التركيب والدَّور الذي يؤدِّيه، ولو تُطرِّق إليها كلها لضاق المجال، ولخرج الموضوع عن صُلبه، ولكن يُستخلص ممَّا سبق قاعدة مفادها: أنَّ العلاقات الإعرابية بين المركَّبات تكون على النحو التالي:

تركيب الأداة لِمَا يكفُّها عن العمل (الإهمال)، وتركيب الأداة لما يُكسبها العمل (الإعمال)، وجميع المركبات لا تكاد تخلو من هذه العلاقة، فكان حقها الوصل رسمًا؛ وذلك لِمَا يُحدِثه التركيب من تأثير فيما يدخل عليه، فكلَّما أثرت الأداة فيما دخلت عليه لفظًا أو إعرابًا أو معنًى وُصِلَت، فللتركيب- بلا شكٍّ- تأثير كبير جدًّا؛ وهو ما جعَل النحاة يَصِلُون بين المركَّبات؛ دليلاً على قوة التغيير الذي يُحدِثُه التركيب.

كثرة الاستعمال:

«كثرة الاستعمال» يُقصد به هنا: كثرة تردُّد لفظ معيَّن على ألسنة

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٢١).

(٢) البيت من بحر (الطويل)، وهو لسويد بن كراع العكلي. وهو من شواهد الكتاب -١/ ٢٨٣)، على إلغاء «لعل»؛ لأنها جُعِلَت مع «ما» من حروف الابتداء، الشَّاهد فيه: أنه أدخل (ما) على (لعل)، وجعلها معها كشيء واحد فبَطَل عملُها. ينظر: ابن يعيش (٨/ ٥٤) والخزانة (٤/ ٢٩٧).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٨).

العرب الفصحاء وتكريره في كلامهم مخالفًا للقاعدة المألوفة، وقد اعتُمِدَت علةُ كثرةِ الاستعمال في كثيرٍ من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللُّغوية (صرفًا ونحوًا ودلالة)؛ قال السيوطي: «كثرة الاستعمال اعتُمِدت في كثير من أبواب العربية»[١].

أمَّا بخصوص تعليل النُّحاة بها فهي لم تفارق كتُب النَّحو، وكانت علةً بارزة عند عامة النحاة، وذلك بعدما وضَع النحاة قواعدَ النحو على ماهيَّة اللغة، فكان الحِسُّ والطبع هما الحَكَمَ في علل النحويين، وهي بذلك تختلف عن علل الفقه، قال ابن جني: «اعلم أنَّ عِلل النَّحْويِّين أقرب إلى عِلل المتكلمين منها إلى علل المتفقِّهين؛ وذلك أنهم إنما يُحِيلون على الحسِّ ويحتجُّون فيه بثِقل الحال أو خِفَّتها على النفس، وليس كذلك عِلَلُ الفقه»[٢]، ثم قال: «فجميع علل النحو إذًا مُوَاطِئة للطِّبَاع»[٣]، ثم بيَّن أن النَّحو كله أو غالبه ممَّا تُدرَك علته وتظهَرُ حِكْمَته، قال: «والذي دعا العلماءَ إلى اعتماد هذه الظاهرة وإدخالها في منهج التعليل وَعْيُهم لحقيقة ثابتة؛ وهي أن التراكيب اللُّغوية حين يكثر استعمالها تدخلها تغييرات لا تدخل غيرَها؛ وذلك لِضَرْبٍ من التخفيف والتسهيل»[٤]، قال سيبويه: «وهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أَحْوَجُ»[٥].

وقد عرَّف الْمُحْدَثون هذه الظاهرة وأسْمَوْها قانون الاقتصاد اللُّغوي[٦]، وذكروا أنَّ استعمال العبارة بكثرة يجعلها معروفةً مفهومة؛ ولهذا لا يجِد المتكلم حَرَجًا في أن يقتصد في لفظها[٧]، ومن الاقتصاد في اللفظ أن تُلْفَظ الكلمتان كلمةً واحدةً، فتُرْسَم الكلمتان موصولتين كأنَّهما كلمة واحدة، ومن هذا المنطلق تتَّضح علاقة المقطوع والموصول بكثرة الاستعمال، فما كان من النُّحاة إلاَّ أن علَّلوا بالكثرة لوصل الكلمات: (ويكأن، يبنؤم، وَيْلُمِّه... إلخ)؛ يقول

(١) الأشباه والنظائر (٣٠٤/٢).

(٢) الخصائص (٤٩/١).

(٣) السابق (٥٢/١).

(٤) السابق (٥٢/١).

(٥) الكتاب (١٦٣/٢).

(٧) أصول النحو العربي (١١٥).

الفراء: «اجتمعت العرب على كتابة (يابنؤم) فوصلوها لكثرتها»[١]، ويقول إبراهيم الأبياري[٢] في التعليل لوصل (ويكأنه): «(وي) حرفٌ للتعجب، و(كأنه) حرف، ووُصِلاَ خطًّا لكثرة الاستعمال، كما وُصِلَ (يبنؤم)»[٣]، بل علَّلوا للقطع فيما حقُّه الوصل بكثرة الاستعمال في فصْل لام الجرِّ عن مجرورها (مال)؛ يقول الفراء: «﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، (فمال) كَثُرتْ فِي الكلام، حَتَّى توهَّموا أنَّ اللام متَّصلة بـ(ما)، وأنَّها حرف فِي بعضه، ولاتصال القراءة لا يجوز الوقف على اللام؛ لأنَّها لام خافضة»[٤].

وعلَّل الرَّضِيُّ لوصل هاء التنبيه باسم الإشارة وحذف ألف الهاء بكثرةِ الاستعمال، فقال: «ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة» لكثرة استعمالها معه، وأمَّا هاتا وهاتي فقليلان، فإن جاءت الكاف رُدَّت ألف «ها» فيما حُذِفَت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدَّر بحرف التنبيه المكْسَوع بحرف الخطاب»[٥]، ويقولُ ابن الحاجب: «بِخِلاَفِ لئلاَّ لكثرته»، ويعقِّب الرَّضِيُّ شارحًا: «أي: لكثرة استعماله صار لام لئلاَّ متصلاً بالهمزة وإنْ كان متصلاً بلا، فصارت الثلاثة ككلمة واحدة»[٦]، وهكذا هو الحال عند علماء اللُّغة في التعليل بكثرةِ الاستعمال لوصل كثيرٍ من المفردات.

---

(١) النكت في القرآن الكريم (١/٣٨١، ٣٨٢).

(٢) إبراهيم الأبياري (١٣٢٠-١٤١٤هـ = ١٩٠٢-١٩٩٤م): هو إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤرِّخ، باحث من مشاهير المحقِّقين المصريِّين، ألَّف «تاريخ القرآن» و«رسالة الشاعر»، «شرح لزوم ما لا يلزم»، «مع الأيام»، «الموسوعة القرآنية الميسرة» بالاشتراك، «نظرات في التاريخ الإسلامي»، «معاوية الرجل الذي أنشأ دولة»، «الوليد بن يزيد والدولة الأموية»، «الدولة الإخشيدية»، «الدولة الأيوبية»، «مهذب السيرة النبوية»، وحقَّق كثيرًا من المصنَّفات، منها: «السيرة النبوية» لابن هشام بالاشتراك، «الأيام والليالي والشهور» للفرَّاء، «الإنباه على قبائل الرواه» لابن عبد البر، «تاريخ افتتاح الأندلس» لابن القُوطية، «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي، «تجريد الأغاني» لابن واصل الحموي بالاشتراك. ينظر: تكملة الأعلام (ص: ٢٠٥)، وهو ذيلٌ لكتاب الأعلام للزركلي، مطبوع في مجلَّد تأليف د. نزار أباظة ومحمد رياض المالح.

(٣) الموسوعة القرآنية (٢/١٧٦).

(٤) معاني القرآن (١/٢٧٨).

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (٣/٣٣١).

(٦) السابق (٣/٣٢٥).

الإدغام:

هذا المبحث يُراد الحديثُ عنه والتفصيل له، كعِلَّة من عِلل المقطوع والموصول، علَّل بها كثيرٌ من النُّحاة وعلماء القرآن، وتوضيح أنَّ الإدغام عِلَّة مصاحبة لوصل كثيرٍ من الموصولات في الرسم القرآني.

وقد يَسأل سائل: كيف يدخل الإدغام في التعليل للقطع والوصل، والبحث يقوم على دراسة نحويَّة بَحْتة؟ ويُجاب عن هذا السؤال بأنَّ النحاة لم يُهملوا الإدغام، بل وُجد عند جهابذتهم وعلى رأسهم ابنُ السَّرَّاج، حيث يقول: «و (ممَّا) موصولتان للإدغام»[1]، وفي همع الهوامع «الْقيَاس فِي (مَا) الموصولة مَعَ (عن وَمِن وَفِي) ثلاثَة مَذَاهِب؛ أَحدهَا: أَنَّهَا تُكْتب مُتَّصِلَة مَعهَا لأجل الْإِدْغَام، وَهُوَ مَذْهَب ابْن قُتَيْبَة؛ نَحْو رغبتُ عَمَّا رغبتَ عَنهُ، وَعَجِبتُ (مِمَّا) عجبتَ مِنْهُ، وفكرت فِيمَا فَكَّرْتَ فِيهِ»[2]، ويقول السيوطي: «وفي (مَا) مَعَ (نِعْم) و(بئس) وَجْهان حَكاهُما ابْن قُتَيْبَة؛ الفَصل على الأَصْل، والوصل لأجل الإدغَام فِي نِعِمَّا، وحُمِلَت بِئْسَما عليها، وقد رُسِمَا في الْمُصحف بالوصل»[3]، ويقول ابنُ الحاجب: «وَكَذَلِكَ: عَنْ مَا ومِنْ مَا فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقًا لِوُجُوبِ الإدْغَام»[4]، هذا أولاً.

وثانيًا: أن الوصل دليلٌ على الإدغام وتطوُّره من مرحلة اللفظ إلى مرحلة الخط، ويصوغ ابن الجَزَري قاعدة عامَّة للإدغام في باب الوصل والقطع يقول فيها: «كُلُّ ما كُتِبَ مَوْصولاً مِنْ كَلِمَتَينِ وكانَ آخِرُ الأولَى منهما حَرْفًا مُدْغَمًا، فإنَّه حُذِفَ إجماعًا واكتُفيَ بالحَرفِ المُدغَمِ فيه عَنِ المُدغَمِ سَواءٌ كانَ الإدغامُ بِغُنَّةٍ أم بِغَيرِها، كما كَتَبوا ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾، و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾، و﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾، و﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾، و﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ﴾، بميمٍ واحِدَةٍ، وحذَفوا كُلًّا مِنَ الميمِ والنُّونِ المُدغَمَتَينِ. وَكَتَبوا: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، و﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾، و﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾،

(١) كتاب الخط (١٣١).

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٥١٣/٣).

(٣) الموضع السابق.

(٤) الشافية في علم التصريف (١٤٣).

و﴿أَلَن نَّجْمَعَ﴾. بِلامٍ واحِدَةٍ مِن غَيرِ نونٍ، فَقُصِدَ بِذَلِكَ تَحقيقُ الِاتِّصالِ بِالإِدغامِ»[١]، ويقول الرضيُّ في شرح قول ابن الحاجب: «وحُذِفَت النون في الجميع»: أي: «لم يُكتب هكذا: منْمَا وعنْمَا ولئنْلاَ وإنْلاَ وإنْمَا، بنون ظاهرة، بل أُدغِمَ مع الاتصال لتأكيد الاتصال»[٢].

ولشِدَّة الصلة والترابط بين الإدغام والوصل قسَّم الدكتور غانم الحمد عِلَّة القطع والوصل إلى قِسمين: **الأوَّل**: التأثُّر الصوتي بين آخر حرف من الكلمة الأولى وأوَّل حرف من الكلمة الثانية (الإدغام). **والثاني**: ما لا يَصحبُه مِثلُ ذلك التأثر؛ يقول: «ومِن الممكن أن نقسم الأمثلةَ التي جاءتْ موصولةً مرةً، ومفصولةً أخرى في الرسم العثماني إلى ما يَحدُث من تأثير بين آخِرِ صوت من أصوات الكلمة الأولى وأوَّل صوت من أصوات الكلمة الثانية، حين يتَّصلان في النطق اتِّصالاً مباشرًا لا تفصل فيه بينهما حركةٌ، مع اتِّحاد مَخرجَيِ الصوت، سواء أكان ذلك التأثُّر يصل إلى درجةِ الفناء التامِّ للصوت الأوَّل في الثاني (الإدغام)، أم كانت درجةُ التأثر دون ذلك»[٣]. وغالبًا ما يكون الصوت الأوَّل هو آخِر الكلمة الأولى نونًا ساكنةً، أو ميمًا ساكنة يتلوه نونٌ أو ميم أو لام، (أن لا، من ما، عن ما، إن ما، إن لم، أن لن، أم من)[٤].

ويُفصِّل الدكتور غانم الحمد لهذا التأثُّر بين الأصوات (الإدغام) المسبِّب للرسم الموصول قائلاً:

«إنَّ التِقاء النون ساكنة في آخِر كلمة مع صوت آخر مقارِب لها في المَخرَج من أوَّل كلمة ثانية، يؤدِّي إلى أن تتأثَّر النون بذلك الصوت، وقد يصل ذلك التأثُّر إلى درجة الإدغام التام؛ أي: تحوُّل النون إلى جِنس الصوت الثاني، فيجد الكاتب نفسه حينئذٍ بين الاستجابة لواقع النطق فيصل الكلمتين، وبين أن يحفظ لكلِّ كلمة أصل رسمها»[٥].

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/١٥٩).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٣/٣٢٦).

(٣) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (٤٥٢).

(٤) ينظر: السابق (٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤).

(٥) السابق (٤٥٧، ٤٥٦).

قال أبو البركات الأنباريُّ وهو يتحدَّث عن قَطْع (أن لا) ووصْلها: «المواضع التي كُتبت فيها مقطوعةً كُتبت على الأصلِ؛ لأنَّ الأصل فيها (أن لا)، فأدغمت النون في الكلام لقُرْبِ مَخرجِها، والمواضع التي كُتبت فيها موصولةً بُني الخطُّ على الوصل؛ لأنَّ الوصل فيها (ألا)، فأدغمت النون في اللام لقُرب مَخرجها منها، فصارتَا لامًا مشدَّدة وبُني الخط على اللفظ»[(١)].

ثم عاد الدكتور غانم الحمد للتَّعليل للقسم الثاني من المقطوعات والموصولات بقوله: «هو ما لا يَصحَبُه مثلُ ذلك التأثُّر الصوتي المشار إليه، ويبدو أنَّ السبب الرئيسي لوصلها هو كونُ هذه الكلمات قليلةَ المقاطع؛ فتميل إلى الاتِّصال بغيرها، وربما كان للمعنى أو الموقع النَّحْوي للكلمة أثرٌ في انفصالها واتِّصالها»[(٢)]. وفيما ذهب إليه الدكتور غانم مِن حصْر لعلة القطع والوصل بعِلَّتين أحدهما الإدغام دلالةٌ قويَّة على أمرين: **الأول منهما:** اعتماد الإدغام عِلَّةً أساسية من عِلل القطع والوصل، وشِدَّة العلاقة بين الإدغام والرَّسم المقطوع والموصول. **الأمر الثاني:** التعليل لكثيرٍ من المقطوعاتِ والموصولاتِ بالإدغام: (أن لا، من ما، عن ما، إن ما، إن لم، أن لن، أم من، أن لم، أن لو)،بل وفي هذا لفت انتباه إلى أهمية دراسة المقطوع والموصول دراسة صوتية، توضح ما يحدث بين الأصوات المقطوعة والموصولة من تغييرات وتحويلات.

القِراءات:

كيف تكون القراءات القرآنيَّة سببًا للرسم القرآني للمقطوع والموصول؟

الرَّسم القرآني من أهدافه أن يشتملَ على أكثرَ من قِراءة للآية القرآنيَّة، ومن ذلك رسم المقطوع والموصول، فإمَّا أن تكون في الآية قراءتان والرسم لا يستطيع أن يأتي بهما جميعًا، فيُرسَم بأحدهما (يرسم بالخارجة عن الأصل)؛ ليُعْرَف أنه يجوز فيها الأصلُ وخلافه، فعلى سبيل المثال رُسِمَت (إل ياسين) بقطع إل عن ياسين في سورة الصافات، والقطع في هذه الآية خروجٌ عن الأصل؛ لتدلَّ على وجود قراءتين؛ يقول ابن الجَزَري: «وأمَّا (إل ياسين) في الصافات، فأجمعت المصاحف على قَطْعها؛

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤٦، ١٤٥).

(٢) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخيَّة (٤٥٨).

فهي على قراءة مَنْ فَتَحَ الهمزة ومدَّها وكسَر اللام كِلِمتان؛ مثل (آل محمد، وآل إبراهيم)؛ فيجوز قطعهما وقفًا، وأمَّا على قراءة مَن كسَرَ الهمزة وقصَرَها وسكَّن اللام، فكلمةٌ واحدة وإن انفصلت رسمًا؛ فلا يجوز قطعُ إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قِراءة هؤلاء قُطِعت رسمًا واتصلت لفظًا، ولا يجوز اتِّباع الرسم فيها وقفًا إجماعًا، ولم يقعْ لهذه الكلمة نظير في القراءة»[1]، فلو رُسِمَت موصولة لم نتعرَّف على القراءة الأولى (فتحِ الهمزة ومدِّها).

التأثير الإعرابي:

يُقصد بالتأثير الإعرابي ما يُحدِثُه الرسمُ بالقطع والوصل من تَغيير في الإعراب (الإهمال والإعمال)، أو من تحديدِ لإعراب واحد إذا احتمل الإعراب عِدَّة أوجه، وهذا ما سيأتي تفصيلُه في المبحث الثَّالث.

(١) النشر في القراءات العشر (٢/١٤٧).

المبحث الثَّالث
أثَر القَطعِ والوَصلِ في الدَّرس النَّحوي

وفيه مطلبان:

المَطلَب الأوَّل
أثَرُ القَطعِ والوَصلِ في المُفردَة نَحويًّا

في الحديثِ عن أثَر الوصلِ فيما يدخُل عليه، يجِبُ التفريقُ بين أثر التركيب وأثر الوصل؛ لأنَّه قد يَشتبِهُ أمرهما على كثيرٍ من الدَّارسين؛ فكلمات مثل: (إنما، كأنما، لعلما، حيثما، إذما، حبذا، هلاَّ، هلُمَّ، ... إلخ) يقال: إنَّ الأثر النحوي في الدرجة الأولى للتركيب؛ لأنَّه وُجدت في كتاب اللّه تارةً مقطوعة، وتارةً موصولة وكان لها نفس الأثر النحوي، ومن آثار التركيب الوصل الرسمي كما وضح ذلك سابقًا، لكن في مثل (علامَ، حتَّامَ) كان الأثر للوصل لا للتركيب، وبدون شكٍّ هذا يحتاج إلى إلمامٍ أوسع ودقة متناهية؛ إذ إنَّ النحاة أنفسهم اختلفوا في تركيب بعض الأدوات ووصلها؛ فكيف بالعامَّة؟!

فهذا الرَّضِيُّ يُعبِّر في غير موضع عن الوصل بالتركيب، من ذلك قوله: «وأما نحو ويكأن في نحو: ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ [القصص: ٨٢]، فهو عند الخليل وسيبويه (وي) التي للتعجب، رُكِّبَت مع (كأنَّ) مثقَّلةً في الآية أو مخفَّفة»[(١)]. غير أنَّ سيبويه والخليل لم يقولاَ بتركيبهما؛ يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ﴾ [القصص: ٨٢]، فزعم أنَّها (وي) مفصولةً من (كأن)»[(٢)]. وقول الخليل: «مفصولة» دليلٌ على عدم التركيب، فالمركَّبات لا تُفصل رسمًا، فـ «ويكأنه» رُسمت موصولةً ليس للتركيب، بل للوصل في المعنى، فرُسِمت موصولةً لفظًا، وسبَق التعليل لها.

(١) شرح الرضي على الكافية (١٢٥/٣).

(٢) الكتاب (١٥٤/١).

وكذلك ذكَر ابن هشام أنَّ (لَمَّا) مركَّبة في قول الشاعر:

لَمَّـــا رأيـــتُ أبـــا يزيـــد مقـــاتلاً أَدَعَ القتـــالَ وَأَشْـــهَدَ الهيجَـــاء[1].

الأَصْل لن مَا ثمَّ أدغمت النُّون فِي الْمِيم للتقارب ووصلا خطا للإلغاز وَإِنَّمَا حَقّهمَا إِن يكتبا منفصلين والأصل أنها (لنْ مَا) وُصِلاَ خَطًّا للإلغازِ[2].

وعلى هذا يتمُّ إخراج جميع ما رسم موصولاً للتركيب؛ لأن الأثر في ذلك للتركيب لا للرسم الموصول؛ وإبقاء جميع ما رسم موصولاً وكان الأثر فيها للوصل، وتتفاوت درجاتُ التغيير التي يُحدِثُها الوصل فيما يدخل عليه مِن مفردات:

فمنها: ما غيَّر القطعُ والوصل لفظَه.

ومنها: ما غيَّر القطع، والوصل معناه.

ومنها: ما غيَّر القطع والوصل إعرابَه.

وفي هذا التقسيم اتِّباعٌ لابن جني في باب الدَّلالة اللفظيَّة والصناعيَّة والمعنويَّة[3]، وما سيُذْكَر من تمثيل على كلِّ تغيير، فهو على سبيلِ التمثيل لا الحصر.

ما غيَّر القطع والوصل لفظه

أكثرُ صُور التغيير التي تَحُلُّ على المفردة بسبب الوصل الحذفُ، وبالأحرى الحذفُ من الطرف الأول؛ تمهيدًا للالتحام والالتصاق، كما في:

يبنؤم: فكان التغييرُ لفظًا بحذْف الألِف لكلٍّ من (يا) و(ابن) ورَسْم الهمزة على واو، وخَيْرُ مَن عبَّر عن هذا التغيير هو الحافظ أبو عمرو الداني في الْمُحكم، حيث يقول: «وأمَّا رسْمُ (يبنؤم) كلمةً واحدةً، وهي في الأصل ثلاث كَلِم: «يا»

(١) البيت من بحر (الكامل)، وقد ورد في كتب النحو بلا نِسبة، ينظر: شواهد المغني للبغدادي (٢/ ١٠٩والأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٣؛ والخصائص (٢/ ٤١١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٣؛ ومغني اللبيب (١/ ٣٧٣).

(٢) مغني اللبيب (٣٧٣).

(٣) الخصائص (٣/ ٩٨).

كلمة، و«ابن» كلمة، و«أم» كلمة؛ فعلى مراد الوصل وتحقيق اللفظ؛ فلذلك حُذفت ألف «يا» وألف «ابن»؛ لعدمهما في النُّطق بكون الأُولى ساكنةً والثانية للوصل، وقد اتصلتَا بالباء الساكنة مع «ابن»، وصُوِّرَت همزة «أُم» المبتدأة واوًا لَمَّا وُصلت بما قبلها كما تُصوَّر الهمزة المضمومة المتوسطة في نحو ﴿يَكْلَؤُكُم﴾ [الأنبياء: ٤٢]، و﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿نَقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] وشبهه سواء، فصار ذلك كلمةً واحدة، وخرج رسْمُه على لفظه دون أصله»[(١)].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حُذفت الألف؛ للدَّلالة على الوصل، واستدلوا بحذف الألف أَنَّ الضَّمِير مفعول وَأَنه لَيْسَ ضميرَ رفعٍ مُنْفَصِلاً[(٢)].

وكذلك تحذف ألف (ما) الاستفهاميَّة بعد أَحْرُف الجر، فإذا وقعتْ «ما» الاستفهاميَّة موقعَ المجرور، حُذِفَتْ أَلفها وجوبًا؛ للتفريق بين الاستفهام والخبر؛ مثل: عَمَّ، بِمَ، علامَ عوَّلتَ؟ حَتَّامَ تسكُتُ؟ إلامَ تميلُ؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: ١]، وقوله تعالى ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣﴾ [النازعات: ٤٣]، وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري:

«إلاَّ أنَّهم رأوا «ما» تكون موصولة أحيانًا واستفهاميَّة أحيانًا أخرى، وأنَّ إحداهما قد تلتبس بالأخرى؛ فلا يتبيَّن للسَّامع إنْ كانت «ما» موصولة؛ فيكون الكلام خبرًا، أو استفهاميَّة؛ فيكون الكلام إنشاءً، ورأوا أن أكثر ما يكون الالتباس في موضع الجر، فأرادوا أن يفرِّقوا بين الحالين، فحذفوا ألف «ما» الاستفهاميَّة في موضع الجر؛ نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣﴾ [النازعات: ٤٣]، وقوله جلَّتْ كلمته: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝٣٥﴾ [النمل: ٣٥]، وقوله تباركت أسماؤه: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى﴾ [الصف: ٥]، وقوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢﴾ [الصف: ٢]، وأبقَوْا ألف «ما» الموصولة؛ نحو قوله سبحانه: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٤﴾ [النور: ١٤]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: من الآية٧٥]، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]»[(٣)].

---

(١) المحكم في نقط المصاحف (١٨١).

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٥١٦/٣).

(٣) الأنصاف في مسائل الخلاف (١٧٢/١).

وهل حَذْفُ ألف «ما» الاستفهامية حينئذ واجب أو غالب؟ وهل هو عامٌّ في كل موضع وقعتْ فيه مجرورةً، أو خاصٌّ بما إذا كان الجارُّ حرفًا من حروف الجر؟

أنَّ حذف ألف ما الاستفهاميَّة المجرورة غالب لا لازم، وهو ما صرَّح به الزَّمخشَرِي في موضعٍ في تفسيره[١]، وعبارة ابن هشام في الْمُغْنِي صريحة في أن حذف هذه الألف واجب؛ وذِكْرُها شاذٌّ [٢]، وصرَّح بمثل هذا جارُ اللّه الزَّمَخْشَرِي في موضع آخر من تفسيره[٣]، وذكر ابنُ قُتيبة أنَّ الحذف خاصٌّ بما إذا ذُكِرَ مع ما لفظُ شِئْتَ- نحو سَلْ عَمَّ شِئْتَ»[٤] والمعوَّل عليه من هذا الكلام أنَّ حذف الألف من «ما» الاستفهاميَّة أكثرُ من ذِكرها متى كانت مجرورةَ المحل، سواء أكان الجار حرفًا أم اسمًا، وقد ورد إثبات ألف ما الاستفهاميَّة وهي مجرورة في جملةٍ من الأبيات؛ منها قول حسَّان بن ثابت الأنصاري:

على ما قام يَشتمُني لَئِيم كخِنزيرٍ تَمرَّغ في رَمادِ؟[٥]

ومن ذلِك قولُ كعْب بن مالكٍ الأنصاري:

إنَّا قتلنا بقَتْلانا سراتكم أهل اللِّواء ففيما يكثر القيل؟[٦]

---

(١) الكشاف (٤/٥٥٢).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٣٩٣).

(٣) الكشاف (٢/٩٢).

(٤) أدب الكاتب (٢٣٤).

(٥) البيت من بحر (الوافر)، وهو لحسَّان بن ثابت الأنصاري، وهو في ديوانه (٣٢٤)، ويروى تمرغ في دِمال، و«دمان»، والصحيح فيه «رماد»، والشاهد فيه: إثبات «الألف» في «ما» الاستفهاميَّة في الدرج، ووجه الكلام حذفها؛ لأنّ حرف الجر قد صار معها كالشيء الواحد، فحذفوا الألف تخفيفًا. ينظر: الأزهية (٨٦)، وخزانة الأدب (٥/ ١٣٠، ٦/ ٩٩، ١٠١) والدرر (٢/ ٥٧٥)، وشرح شواهد الشافية (ص٢٢٤)، ولسان العرب (١٢/ ٤٩٧، «قوم»، والمحتسب (٢/ ٣٤٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٧٥٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٧)، وشرح المفصل (٤/ ٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١٧).

(٦) البيت من بحر (البسيط)، وهو كعب بن مالك الأنصاري، وهو في ديوانه (٢٥٥)، وهو من شواهدِ الإنصاف (١/١٧٢)، ومغني اللبيب (٣٩٤) وخزانة الأدب (٦/١٠١).

وقرئ به في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: ١]»[١].

وممَّا يُضاف من تغيير مخصوص على أحرف الجرِّ إذا دخلَتْها (ما) الاستفهاميَّة ما يحدث لـ (على) و(حتى) من تغيير وتأثُّر وتأثير بقلب الياء ألفًا من حروف الجرِّ المختومة بالياء لتوسُّطها، وحذف ألف (ما) الاستفهاميَّة، فتُرْسَم (علام، حَتَّامَ) ومع ذلك هي غير مركَّبة، ولكن ذلك يدلُّ على شدَّة التداخل بين الأداتين، فكأنَّهما كلمة واحدة.

وممَّا قد يحدُث من تغيير في اللفظ بوصل (ما) الاستفهاميَّة بحروف الجر (تغيير الحركة)، فتُحذف الألف وتبقى الفتحة على (ما) دليلاً على الألف المحذوفة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ۝٣٥﴾ [النمل: ٣٥]، وقد تتبّع الفتحة الألف في الحذف، ولكن هذا خاص بالشِّعر، ومنه قول الشاعر:

يـــا أبـــا الأســـودِ لمْ خَلَّفْـــتَني ... لهمـــومٍ طارقـــاتٍ وذِكَـــر[٢]

يقول أبو البركات: «وأمَّا إسكان الميم فهو حذف لفتحتها، إجراءً للوصل مجرى الوقف، ونظيره قول ابن مقبل[٣]:

أأخطـــل لمْ ذكـــرتَ نـــساءَ قـــيس ... فمـــا روعـــنَ عنـــك ولا ســـبينا[٤]

ما غيَّر القطع والوصل معناه:

من الأدواتِ التي تغيَّر معناها بسبب الوصل اسم الإشارة بعد ها التنبيه،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٧٢).

(٢) البيت من بحر (الرمل)، ولا يعرف له قائل، وأنشده ابن هشام في مغني اللبيب رقم (٤٩٩)، ولم يتكلم السيوطي عليه مطلقًا، وأنشده البغداديُّ في خزانة الأدب (٢/ ٥٣٨) أثناءَ شرحه للشاهد رقم (٤٣٦) من شواهد الكافية. والبيت من شواهد ابن يعيش (ص١٢٨٧)، وشرح الكافية للرضي (ش٥١٦)، وشرحه للبغدادي في الخزانة (٣/ ١٩٧)، وهو أيضًا من شواهد الرضيِّ في شرح الشافية (ش١١٠)، والاستشهاد بالبيت في قوله: «لمْ» فإنَّ هذه اللام حرف جر، والميم أصلها «ما» الاستفهامية حُذفت ألفها ثم سكنت الميم.

(٣) البيت من الوافر وقائله تميم بن أبي بن مقبل من ديوانه (٢٢٢)، الشاهد: إسكان الميم فهو حذف لفتحتها، إجراء للوصل مجرى الوقف.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٧٢).

وقبل اللام والكاف، ووجه هذا التغييرِ هو التحديد؛ تحديدًا لقُرب المشار إليه أو بُعْده، فعندما وُصل اسم الإشارة بها التنبيه قَبْله دلَّ على قُرب المشار إليه حسًّا أو معنًى؛ قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾ [هود: ٧٢]، وكَثُر وصْلُ ها التنبيه باسم الإشارة فلم يَرِد اسم الإشارة- باستثناء المتصل باللام والكاف- في كتاب الله غيرَ متَّصل بالهاء إلاَّ في ستَّة مواضع؛ خمسة منها في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٥٥، ٢٤٥، والأحزاب: ١٧، والحديد: ١١]، وفي آل عمران ﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِى﴾ [آل عمران: ١٦٠]. والسَّادس في قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾ [طه: ٨٤]، وإن عُرف ما تؤدِّيه ها التنبيه من أثر في اسم الإشارة تأكَّد الوصل؛ فها التنبيه تنبِّه المخاطب على الاسم المبهم بعدَها حتى يُصبح كأنه ظاهر له، وحين نُطلِق اسم الإشارة دون وصْلِه بالهاء يَصلُح إطلاقه على كل حاضر، ولكن حين نَصِلُه بها التنبيه نحدِّد واحدًا بعينه، فحُدِّد بالوصل.

وتوصل هاء مع اسم الإشارة المجرد من الكاف كثيرًا، والموصول بالكاف دون اللام قليلاً، ولا تُوصَل بالمقرون باللام، فلا يقال: هذالك؛ كراهية كثرة الزوائد، ولأنَّ (هاء) للقريب فلا يُنَبَّهُ أحدٌ لا يُرى ما ليس في مرأًى.

ووُصلت اللام والكاف باسم الإشارة؛ لتشيرَ إلى بُعْدِ المُشار إليه حسًّا ومعنًى؛ حيث إن الكاف للبُعْد واللام لزيادة البُعْد؛ قال ابن السَّرَّاج: «فإن قلتَ ذلك دلَّت على أن الذي يُومِئُ إليه بعيدٌ»[1]، فكَثُر وصْل أسماء الإشارة بالهاء وباللام والكاف لتحدد المعنى وبوجه أدقَّ (تحديد قرب المشار إليه وبُعْده)، وجاءت الهاء واللام والكاف مُوصَلة مع اسم الإشارة وجَمَعَتْ لها آيةٌ واحدة هي قوله تعالى: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ﴾ [النساء: ١٤٣].

ومما غيَّرَ الوصلُ معناه:

(ما) الزائدة بعدَ حروف الجرِّ باستثناء (رُبَّ، والكاف)؛ لأنَّ (ما)معهما تأتي مركبة فيكون الأثر للتركيب، فهي تكفُّ (رب) و(الكاف)عن العمل وتتَّصل بها رسمًا للتركيب، في حين أنَّ(ما) مع أحرف الجر (عن، مِن، في) موصولة؛ فلا

(١) الأصول (١٢٧/٣).

تكفُّها عن العمل إلا قليلاً؛ فهي من باب الوصل، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، فليُنظر كيف اختُلِفَ بين التركيب والوصل في باب واحد من أبواب النحو؟

إنَّ وصل ما (الزائدة) بعد أحرُف الجر (من، الباء، في) يغيِّر معناها؛ قال ابن مالك: «تُحْدِثُ في الباء المكفوفة معنى التقليل، وقد تُحْدِثُ في الكاف معنى التعليل»[(١)]، إلاَّ أنَّ بعض النحاة لهم رأي آخر، وهو أنَّ معنى التعليل موجود في الحرف دون وصله بـ (ما) ومنهم ابن هشام؛ حيث يرى أنَّ الظاهر أن معنى التعليل مستفاد منهما[(٢)]، ويقول سيبويه: «وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣]، فإنَّما جاء لأنَّه ليس لـ«مَا» معنًى سِوى ما كان قبل أن تجيء إلاَّ التوكيد؛ فمن ثَمَّ جاء ذلك؛ إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا، وكانَا حرفينِ أحدُهما في الآخَر عاملٌ، ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يَجُزْ»[(٣)].

وتوصل (ما) الزائدة بعد (مِنْ وعن والباء) فلا تكفُّها عن العمل في الغالب، وأجاز ابن مالك كفَّ الباء عن العمل، وأجاز الرضِيُّ كف الباء ومِنْ، ورَدَّه ابنُ هشام بأنَّ الظاهر أنَّها مصدريَّة[(٤)]، وفي رسمها (ما) موصولة بعد مِن، وعن، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠][(٥)] مراعاة للإدغام اللفظي والخطِّي، في حين أن وصلها بالباء لكونها على حرف واحد فلا ينفك عن وصلها ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣].

ما غيَّر القطع والوصل إعرابه (التأثير الإعرابي للقطع والوصل):

العلاقةُ بين الإعراب ورسْم المقطوع والموصول علاقةُ تأثير وتأثُّر، ومن المُسلَّمات أنَّ الإعراب هو من يؤثِّر في الرَّسم ويُحَدِّده، إلاَّ أنَّ هذه الدِّراسة تُعنَى ببيان الوجه الآخَر، وهو تأثيرُ الرسم على الإعراب، وهذا يأتي في صورتين:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢ /٣١٧).

(٢) مُغْنِي اللبيب (٨٤٤).

(٣) الكتاب (١/١٨٠).

(٤) مغني اللبيب (٥٠٩).

(٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٢/ ٢٩٧، ٣٠٠).

- الرَّسم بالقطع والوصل يُمكِّن من الإعمال أو الإهمال.

- الرَّسم بالقطع والوصل يُحدِّد الوجه الإعرابي الصحيح في حالة تعدُّد الأوجه الإعرابية.

ومِن أكثرِ ما يُوضِّح الصورة الأولى ويوضح مدى عُمقَ هذه العلاقة بين الإعراب والرسم، هو وصل (أنْ) الناصبة المصدريَّة، أو (إنْ) الجازمة الشرطيَّة مع (لا) النافية.

جاءت (أنْ) المصدريَّة الناصبة للمضارع في المصاحف متصلةً بـ (أنْ) الناصبة في مواضع، ومنفصلةً في أخرى، وممَّا جاءت فيه منفصلةً قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وقوله سبحانه: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] ، فالفصل لا تعليلَ له؛ لأنَّه الأَصْل، «فإذا جاء الشيء على أصله فليس يحتاج إلى حُجَّة» [(١)].

وممَّا جاءت متصلةً فيه قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢] الموضع الأوَّل بسورة سيِّدنا هود عليه الصَّلاة والسلام، وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فكان التعليلُ المجمع عليه عند النُّحاة هو: (أنْ) تُرسَم (ألاَّ) موصولة؛ لأنَّه لا يجوز أن يُفصَل بين العامل ومعمولِه بفاصل، وفي الرسم بالوصل إلغاءٌ لهذا الفصل، وكان تعبيرهم وشرحهم لهذه العلَّة كالتالي:

يقولُ ابن دَرَسْتَويه: «اتَّصلت (أن) الناصبة بـ (لا) النافية؛ لأنَّها متصلة بما بعدها معنًى من حيث كونها مصدرية»[(٢)]. ويقول ابن السَّرَّاج: «لا» إذا اتصلت بـ«أن» التي تنصب الفعل المستقبَل تُكتب: أردتُ ألاَّ تفعلَ ذاك، فلا تَظهَرُ أنْ في الكتاب ما كانت عاملةً في الفعل للإدغام، وإذا لم تكن عاملةً في الفعل أُظْهِرَت «أنْ»»[(٣)]. ويقول العكبري: «فصلٌ فِي إنْ وأنْ: إذا لَقِيَتْها (لاَ) كتَبْتَها بِغَيْر نونٍ (وُصِلَت) إذا كانَت عاملةً في الفِعْل الَّذي بعدَها كقولِك: أريدُ أَلاَّ تذهبَ، وفي

(١) كتاب الخط لابن السَّرَّاج (١٣٢).

(٢) كتاب الكتاب (٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٢٦/٣).

(٣) كتاب الخط (١٣١).

الشَّرْط: إلاَّ تذهبْ أذهبْ وإنْ لم تكن عاملة كتبتَه بالنُّون (فُصِلَت)»[١]. «وعلَّله ابْن الضَّائع بأَنَّ الناصبة شَدِيدَةُ الاتِّصال بالفِعْلِ بحيثُ لا يجوز أن يُفصل بَينها وَبَينه، والمخفَّفة بالعَكْسِ بحيثُ لا يجوز أن تتصلَ به فَحَسُن الوَصْلُ في تِلْكَ، والفصل في هذِه خطأٌ»[٢].

ويقول الرَّضِي: «وصلوا «أن» الناصبة للفعل المضارع مع «لا» بالفعل، ولم تظهر لها صورة في الخط؛ نحو: أريد أَلاَّ تخرج؛ لأنَّ عملها يدلُّ عليها، ولكثرةِ استعمالها في كلامهم»[٣].

ولا يجوزُ الفصلُ بين أن والمضارع بغير (لا)، وتناولت الكتُب التي تحدَّثت عن الرسم هذه المسألة تحت باب الحذف، يُريدون حذف النون للإدغام، كما في كتاب «الخطِّ» لابن السَّرَّاج[٤]، والبعض تناولها في الفصل والوصل، كما هو عندَ ابن دَرَستويه في كتاب «الكتاب»[٥].

بَقِيَ أن يُشار إلى تأثير الرَّسم المقطوع والموصول في إعراب الفِعل بعد «إنْ» الشرطيَّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا نَنفِرُواْ﴾ [التوبة: ٣٩] و﴿إِلَّا نَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] الموضعان بسورة التوبة، وقوله سبحانه: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ﴾ [هود: ٤٧][٦]؛ فجميع الأفعال مجزومة بـ (إنْ) الشرطيَّة، وهذا أمر طبيعي، ولكن مَن مكَّن (إن) من أداء هذا العمل (الجزم) على الرغم من وجود حاجز لُغوي (لا) النافية بين العامل (إنْ) ومعموله (الفعل المضارع)؟

والجواب- دون أدْنى شكٍّ- أن الذي مكَّن (إنْ) من مهمَّتها ووظيفتها هو رسم اللام موصولة بـ (إن) كلمة واحدة مركَّبة؛ فرُسِم بالوصل لكون الجازمِ (إن) الجازم هو إن، والمجزوم (الفعل المضارع) بمنزلةِ المضاف والمضاف إليه لا

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٩١/٢).

(٢) همع الهوامع (٥١٤/٣).

(٣) شرح الشافية للرَّضِيِّ (٩٧٧/٢).

(٤) كتاب الخط (١٢٨).

(٥) كتاب الكتاب (٥٩).

(٦) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٢/٢).

يَنفصلان، وعلَّل الرضيُّ لوصل إن الشرطية بـ (لا) بكثرة استعمال إنِ الشرطية وتأثيرها في الشرط، فكأنَّهم أرادوا بالوصل قُرْبَ العامل إنْ بالمعمول (فعل الشرط)، ووصلوا إن الشرطية بـ«لا» وما دون المخفَّفة والزائدة، نحو: أنْ لا أظنك من الكاذبين، وأنْ ما قلتُ حَسَن؛ لكثرة استعمال إن الشرطية وتأثيرها في الشرط بخلافهما»[(١)].

وللعُكبريِّ عبارةٌ رائعة في وصْل أن الناصبة، وإن الجازمة في «فصل فِي إنْ وأنْ»، حيث يقول: «إِذا لقيتَها لاَ كتبتَها بِغَيْر نونٍ إِذا كَانَت عاملةً فِي الْفِعْل الَّذِي بعْدهَا كَقَوْلِك: أريدُ أَلا تذهب، وَفِي الشَّرْط إلاَّ تذهبْ أذهبْ، وإن لم تكُن عاملةً كتبتَه بالنُّون»[(٢)]، وهذه العبارة هي عبارة أوجزت كلَّ الكلام في الحديثِ عن العلاقة بين الإعراب والرَّسم.

وفي شرْح عبارة ابن الحاجب «وحُذِفت النون في الجميع» يقول الرضيُّ: «أي: وحُذفت نون أن الناصبة للفِعل المضارع عند اتِّصالها مع لا بالفعل، ونون إن الشرطيَّة عند اتِّصالها بـ «لا»، و«ما»، وإنما حُذفت النون هاهنا ليتأكد الاتصال. وإنما حُذِفَت النون خطًّا؛ لأنَّها تُحذف لفظًا وجوبًا للإدغام، فحُذِفَت خطًّا ليوافق الخط اللفظ، ولا يريد بحذف النون في اللفظ حذفَها بالكلية؛ لأنَّها تُقلَب لامًا أو ميمًا ولا تُحذَف بالكلية»[(٣)]، ويريد بقوله: «ليتأكد الاتصال»؛ أي: اتصال العامل بمعموله.

وهكذا عُرف كيف أثَّر الرسمُ في الإعراب؛ فالرسم بالوصل مكَّن العاملَ من عمله وإتمام مهمَّته، والرسم بالقطع منَعَ العاملَ من عمله.

ومن صُوَرِ تأثير الرَّسم في الإعراب تحديدُ الوجه الإعرابي بطريقة الرسم (القطع والوصل) فالمتعارَف والمتعاهَد أنَّ الإعراب هو الذي يحدِّد الرسم، لكن قد يحدُث العكس؛ أنَّ الرسم القرآني أو الإملائي قد يُسهم في تحديد نوع الإعراب مع أنَّ الأصل العكس، فكيف تُسهم مسائل الرسم القرآني أو الإملائي في

(١) شرح الشافية للرضي (٣/٣٢٦).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٤٩١).

(٣) شرح الشافية للرضي (٢/ ١١٠٨، ١١٠٩).

تحديد نوع الإعراب؟

على سبيلِ المثال إن وُجدَتْ ما (متصلة) بـ (إنَّ) عُرِفَ أنها ما الكافة؛ وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، فلو رُسِمَت منفصلة (إنَّ ما) لاعتُقِدَ أنَّها ما الموصولة أو المصدريَّة؛ لأنَّ هاتين الأخيرتين ترسمان منفصلتين، فكان الرسم بالوصل تحديدًا للوجه الإعرابي، وأمانًا من اللبس.

كذلك ترجيح كتابة (أن) متصلة بـ (لا) إذا كانت (أن) مصدرية ناصبة للمضارع؛ ليُسهم الرسم في تحديد نوع (أن) خاصَّة أنَّ (أن) تحتمل عِدَّةَ أوجه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، فمِن النحاة من أَعرب الضمير (هم) مبتدأ وما بعده خبر ومنهم من أعربه ضمير رفع مؤكد للواو، وهناك من أعربه مفعولاً به، والوجه الصحيح أنَّه مفعول به لرسم الضَّمير هم متصلاً بدون ألف، ومَن حدَّد الإعراب الصَّحيح هو الرسم؛ أي: رسم كالوا بدون الألف، ووصل هم بالفِعل كالوا، يقول ابن هشام «قَول بَعضهم فِي ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]: إِنَّ «هم» الأُولى ضمير رفع مُؤَكِّد للواو، والثَّانية كذلِك، أو مُبْتَدأ وما بعده خَبرُه، وَالصَّوابُ أنَّ «هم» مفعول فيهما لرسم الْوَاو بِغَيْر ألف بعْدهَا، ولأَنَّ الحدِيثَ فِي الفِعْل لا فِي الفَاعِل؛ إِذِ المَعْنى إِذا أخذُوا من النَّاس استوفوا وإذا أعطوهم أَخسروا، وإذا جعلت الضَّمِير لِلْمُطَفِّفِينَ، صَار مَعْناهُ: إذا أخذُوا استوفوا، وإذا توَلَّوا الْكَيْل أو الْوَزْن هم على الْخُصُوص أَخسروا، وَهُوَ كَلاَمٌ متنافر؛ لأَنَّ الحَدِيث فِي الْفِعْل لا فِي الْمُبَاشِر»[1].

المَطلَب الثَّاني
أثَرُ القَطعِ والوصلِ في إعرابِ العلماءِ لآيِ كتاب الله

اختلافُ رسم القرآن عن الخطِّ القياسي في مواطنَ محدَّدة، ونقاط متعدِّدة؛ ومنها قطعُ بعضِ مفرداتِ آيِ كِتاب اللّه ووصلها؛ أدَّى إلى:

- الاشتباه في إعرابِ العلماء لآياتِ كتاب اللّه.

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٧٧٨).

• تعدُّد الوجوه الإعرابيَّة لآيات كتابِ الله عند العلماء.

• تحديدُ الوجه الإعرابي الصَّحيح، وتصحيح الإعرابِ الخاطِئ عندَ العلماء.

فقطعُ بعضِ مفرداتِ الآياتِ في كتاب الله ووصلها يُثيرانِ الاشتباهَ في الإعراب، فالحاذقون في اللُّغة العربية وقعوا في هذا الاشتباه؛ فكيف بغيرهم من العامَّة أو المتعلِّمين؟!

يقول ابن الجَزَري: «فقد يقَعُ اشتباهٌ بسبب الاتِّصال على بعضِ الفضلاءِ؛ فكيف بغيرهم؟! فهذا إمامُ العربيَّة أبو عبد الله ابن مالكٍ رحمه الله، جعَل (إلاَّ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] من أقسام (إلاَّ) الاستثنائية، فجعلها كلمةً واحدة، ذكَر ذلك في شرح التَّسهيل[١]، وذُهل عن كونهما كلمتين: إن الشرطية، ولا النافية»[٢].

«وكُتِبتَ (إِلاَّ) فِي الْمَصَاحِفِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] بهمزةٍ بعدها لام ألف، على كيفية النُّطق بها مُدغمةً، والقياسُ أن تُكتَب (إن لا)- بهمزةٍ، فنونٍ، فلام ألف-؛ لأنَّهما حرفان: (إن) الشرطية و(لا) النافية، ولكن رسْم المصحف سُنَّة متَّبعة، ولم تكن للرسم في القرن الأول قواعد متَّفق عليها، ومثل ذلك كتب: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٧٣] وقد أثار رسمُ ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] بهذه الصورةِ في المصحف خَشيةَ توهُّم متوهِّم أنَّ (إلا) هي حرف الاستثناء»[٣].

فقال ابن هشام في «مغني اللبيب»: «تنبيه: ليس من أقسام (إِلاَّ)، (إلا) التي في نحو ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وإنما هذه كلمتان (إن) الشرطيَّة، و(لا) النافية، ومن العجب أنَّ ابن مالك على إمامتِه ذَكَرها في «شرح التسهيل» من أقسام إلاَّ»[٤].

وقال الشيخ محمد الرصاَّع في كتاب «الجامع الغريب لترتيب آي مغني

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٤).

(٢) النشر في القراءات العشر، (١٩٥).

(٣) التحرير والتنوير، (١٠/ ٢٠١، ٢٠٢).

(٤) مغني اللبيب، (١٠٢).

اللبيب»: «وقد رأيتُ لبعض أهل العصر المشارقة ممَّن اعتنى بشرح هذا الكتاب- أي «التسهيل»- أخذ يعتذرُ عن ابن مالك، والإنصاف أنَّ فيه بعضَ الإشكال»[١].

وعليه؛ يكون إعرابُها الصَّحيح كالتالي: (إنْ) حرف شرْط جازم، (لا) نافية، (تنصروه) مضارع مجزوم فِعل الشرط، وعلامة الجزم حذف النون، والواو فاعل[٢]، وعندما رُسِمَت إنِ الشرطية ولا النافية متصلتين (إلاَّ) وقع ابنُ مالك في الاشتباه، فتشابهت عليه (إلاَّ) الاستثنائية برسم إنْ ولا النافية متصلتين (إلاَّ)، وأصلها (إنْ لا) ثم قُلِبَت النون لامًا وأدُغمت باللام.

وفي سببِ وصلها يقول ابن السَّرَّاج: «وتُكتَب «إنِ» التي للجزاء مع لا موصولة نحو: إلاَّ تفعلْ كذا تكنْ كذا؛ للإدغام»[٣] في حين أنَّ أبا البقاء العُكبريَّ له رأي آخَر حيث يقول: «فِي إنْ وأنْ» إِذا لقِيَتْها لاَ كتبْتَها بِغَيْر نونٍ إِذا كَانَت عاملةً فِي الْفِعْل الَّذِي بعْدهَا كَقَوْلِك: أريدُ أَلاَّ تذهبَ، وَفِي الشَّرْطِ: إلاَّ تذهبْ أذهبْ، وَإِن لم تكن عاملةً كَتَبْتَه بالنُّون»[٤]، وفي الآية السابقة كان الإعمالُ في الفِعل؛ فكُتِبَت إلاَّ بغير نونٍ.

تعدُّد الوجوه الإعرابيَّة لآياتِ كتاب الله عندَ العلماء:

من آثار الوصل الرسمي تعدد الوجوه الإعرابية للمفردة الواحدة، فقدْ يقعُ في الرسم ما يَحتمل أن يكونَ كلمةً واحدة، وأن يكون كلمتين، ويَختلِفُ فيه أهلُ العربيَّة، نحو: (ماذا) فإنَّه يأتي في العربية على سِتَّة أوجه:

(الأوَّل): ما استفهام، وذا إشارة.

(الثاني): ما استفهام، وذا موصولة.

(الثالث): أن يكون كلاهما استفهامًا على التركيب.

(الرابع): ماذا كله اسمُ جِنس بمعنًى شيء.

---

(١) الجامع الغريب لترتيب آي مغني اللبيب (٥٤).

(٢) الجدول في إعراب القرآن (٣٤٠/١٠).

(٣) كتاب الخط (١٣٢).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٩١/٢).

(الخامس): ما زائدة، وذا إشارة.

(السادس): ما استفهام، وذا زائدة.

وتَظهر فائدةُ ذلك في مواضع؛ منها قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ فمَن قرأ العفو بالرفْع- وهو أبو عمرو- يترجَّح أن يكون (ماذا) كلمتين: ما استفهامية، وذا بمعنى الذي؛ أي: الذي يُنفقون العفوُ، فيجوز له الوقفُ على ما، وعلى ذا. وعلى قِراءة الباقين يترجَّح أنْ تكون كلمة واحدة؛ أي: ينفقون العفوَ، فلا يقف إلاَّ على ذا.

وقوله في سورة النحل: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [النحل: ٢٤]، فهي كقِراءة أبي عمرو (العفو)، أي: ما الذي أَنزل؟ قالوا: الذي أنزل أساطيرُ الأولين، فتكون كلمتين؛ يجوز الوقف على كلٍّ منهما لكلٍّ من القِراءة. وقوله: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، هي كقراءة غير أبي عمرو (العفوَ) بالنصب، فيترجَّح أن تكون كلمةً واحدة، فيوقف على «ذا» دون «ما».

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، يذكر فيها قولين، أحدهما: أن «ما» استفهام، موضعها رفعٌ بالابتداء، و«ذا» بمعنى الذي، و«أراد» صلته، والعائدُ محذوف، والذي وصِلتُها خبرُ المبتدأ. والثاني: أنَّ ما اسم واحد للاستفهام، وموضعه نصب بأراد.

يقول ابنُ الجزري: «ويحتمل أن يكونَ ما استفهامًا، وذا إشارة، كقولهم: ماذا التواني، وكقول الشاعر:

ماذا الوقوفُ على نارٍ وقدْ خمَدتْ ... يا طالَ ما أُوقدتْ للحرب نيرانُ[1]

فعلى هذا، وعلى الأوَّل: هما كلمتان يُوقف على كلٍّ منهما، وعلى الثاني:

(١) البيت من البسيط، وهو في النشر لابن الجزري بلا نسبة (٢/١٦٠).

يُوقف على الثاني؛ لأنَّهما كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختيار لا على التعمُّد والاختيار.

نعَمْ، على التقدير الثالث يجوز اختيارًا، ويكون كافيًا على أنْ يكونَ في موضع نصْب بـ(يقولون)، ويكون (أراد الله) استئنافًا وجوابًا لقولهم» [(١)].

• تحديدُ الوجه الإعرابيِّ الصَّحيح، وتصحيح الإعرابِ الخاطِئ عندَ العلماء

وعلى نَقيض ما سبَق يكون الرسمُ القرآنيُّ وسيلةً لرفع الالتباس وتصحيح الإعراب، وكذلك تحديد الوجه الإعرابي الصَّحيح في حالة تعدُّد الوجوه الإعرابيَّة، ويتَّضح هذا من خلال إعراب النُّحاة لمجموعةٍ من الآيات تُساق للتمثيل لا للحصر:

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ [النساء: ١٨]، نجد الْأَخْفَشَ - وهو من أئمَّة النحو- قد أَعربَ: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ﴾: أنَّ اللامَ لامُ الابتداء، والذين مبتدأٌ، وأولئك الخبر[(٢)]، وأما أبو البقاء في إعرابه فذَكر لها وجهين إعرابيِّين، حيث قال: «قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾: في موضعه وجهان: أحدهما: هو جَرٌّ عَطْفًا على ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ أيْ: وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ. والوجه الثَّاني: أنْ يكونَ مُبْتَدَأً وخبرُه ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ﴾، واللاَّمُ لامُ الابتداءِ وليستْ لاَ النَّافِيَةَ»[(٣)].

وهو إعرابٌ صحيح إلاَّ أنَّ الرسم القرآني يوجِّهه إلى إعرابٍ غيرِ إعراب الأخفش، ويحدِّد وجهًا إعرابيًّا واحدًا من الوجوه التي قال بها أبو البقاء؛ وذلك لرسم اللام مفصولةً عن الذين، ولو كانتِ اللام لام الابتداء لرُسِمَت على هذا الوجه (ولَلَّذينَ)، إلاَّ أنَّ في فصلها دلالةً على كونِها لزيادة النَّفي، فـ(الواو) عاطفة، و(لا) زائدة لتأكيد النَّفي، و(الذين) موصولٌ في محلِّ جرٍّ معطوف على

(١) النشر في القراءات العشر (٢/١٦٠).

(٢) السابق (٢/١٥٩).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/٣٤٠).

الموصول الأوَّل[١]؛ يقول ابنُ هشام في ردِّ إعراب الأخفش وأبي البقاء: «ويدفعه أَن الرَّسْم (وَلاَ) وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنه مجرور بالْعَطْف على ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ لاَ مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ»[٢]، ويقول ابن الجزري: «ولا شَكَّ أنَّهُ إعرابٌ مُستقيمٌ لولاَ رَسْمُ المصاحِفِ؛ فإنَّها كُتِبَتْ: (وَلاَ)؛ فهي لاَ النَّافِيَةُ دَخَلَتْ على (الَّذِينَ)، و(الَّذِينَ) في موضعِ جَرٍّ عطفًا على (الَّذِينَ)، في قولِهِ: ﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾»[٣].

ويقول السيوطيُّ: «ومَن قال في: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾: إنَّ اللاَّمَ للابتداءِ و(الَّذِينَ) مبتدأٌ، والجملة بعدَه خبرُه، فهو باطلٌ؛ فإنَّ الرَّسْمَ «وَلاَ»»[٤]. يعني: أنَّ الرسم بفَصل (لا) عن (الذين) دلَّ على أنَّها نافية، وأبْطل القولَ بأنَّها لامُ الابتداء وإلا لكانت رُسمتْ موصولة هكذا (ولَلذين)، وهذا صريحٌ في تأثيرِ الرَّسم القرآنيِّ في الإعراب وأنَّ الرسم القرآنيَّ للمقطوع والموصول يدلُّ على إعرابِ الكلمات، وأنَّه وسيلةٌ لتحديدِ الوجه الإعرابيِّ الصَّحيح، وتصحيح الإعراب الخاطِئ عند العلماء.

ومِن الآيات التي دلَّ رسمُها القرآني للمقطوع والموصول على إعرابها: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا ٦٩﴾ [مريم: ٦٩]؛ فرسم (هم) موصولة بـ (أي) له دَلالته الإعرابيَّة؛ فالضمير (هم) من الضمائر التي تتَّصل وتنفصل، فإذا جاء موصولاً ففيه النَّصب والجر، وإذا جاء مفصولاً ففيه الرفعُ فقط.

وتُعرب الآية السابقة وفقًا لاتِّباع الوصْل الرَّسمي هكذا: (أيُّهم) اسم موصول مبنيٌّ في محلِّ نصب مفعول به، عامله (ننزعنَّ)، (أشدُّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. (عَلَى الرَّحْمنِ) متعلِّق بـ (عتيًّا)، وهو تمييزٌ منصوب[٥]. وَأَعْرَبَ ابنُ الطَّراوةِ: ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ فزعمَ أَنَّ (أيًّا) مقطوعةٌ عن

(١) الجدول في إعراب القرآن (٤٦٧/٤).

(٢) مغني اللبيب، (٧٧٨).

(٣) النشر (١٥٩/٢).

(٤) الإتقان في علوم القرآن (٣١٧/٢).

(٥) الجدول في إعراب القرآن (٣٢٥/١٦).

الإضافةِ؛ فلذلك بُنيت، وأنَّ (هُمْ أَشَدُّ) مبتدأٌ وخبَرٌ[١]، وهذا غَيْرُ صَحيحٍ؛ لِرَسمِ الضَّمِيرِ (هم) مُتَّصلاً بِأَيٍّ، ولإجماعِ النُّحَاةِ على أنَّ أَيًّا إذا لَمْ تُضَفْ كانتْ مُعْرَبَةً[٢]؛ وهذا ما ذهَب إليه ابنُ هشام في قوله: «ويدفعه رسم أَيهمْ مُتَّصِلَة وَأَن أيا إِذا لم تضف أعربت بِاتِّفَاق»[٣] فلو كان إعرابُها كما ذكَر ابن الطراوة لرُسِمَت هكذا (أيُّ هُمْ أشدُّ)، وكان الوقف على (أي)، والاستئناف مِن (هم)؛ لكونها جملةً اسمية يُبتَدأ بها. وعليه؛ فمَنْ قَالَ في: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ إنَّ (هُمْ أَشَدُّ) مُبتدأٌ وَخَبَرٌ، و(أَيّ) مقطوعةٌ عنِ الإضافة، فقوله بَاطِلٌ بِرَسْمِ (أَيُّهُمْ) مُتَّصلةً[٤].

ومِن الآيات التي دلَّ رسمُها القرآني للمقطوع والموصول على إعرابها: قوله سبحانه: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ٦٣﴾ [طه: ٦٣].

فقد أعرَبَ بعضُ النُّحَاةِ قوله: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على أنَّ: (هَا) مِنْ (هَذَانِ) ضميرُ الْقِصَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ (إِنَّهَا ذَانِ لَسَاحِرَانِ)؛ ذكره أَبُو حَيَّانَ قائلاً «قِيلَ: هَا ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَلَيْسَ مَحْذُوفًا، وَكَانَ يُنَاسِبُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً فِي الْخَطِّ فَكَانَتْ كِتَابَتُهَا إِنْ هذانِ لَساحِرانِ وَضُعِّفَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ مُخَالَفَتِهِ خَطَّ الْمُصْحَفِ»[٥] فلولا رسمُ المصاحِفِ لكانَ هذا الإعراب جَائِزًا، فإعرابها عملاً برسمها كالتالي: (إن) مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضميرُ الشأن محذوف، (هَذَانِ) مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامة رفْعِه الألِف. (اللام) لام الابتداء. (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما[٦].

---

(١) الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو والصّرف الدكتور مزيد إسماعيل روفائيل مرجان مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥ (٧٦).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/١٥٩).

(٣) مغني اللبيب، (٧٧٨).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/٣٤٠).

(٥) البحر المحيط (٧/ ٣٤٩، ٣٥٠).

(٦) الجدول في إعراب القرآن بتصرف (١٦/٣٨٥).

فمَنْ قالَ في: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾: إنَّهَا (إنَّ) واسْمُها؛ أيْ: إنَّ الْقِصَّةَ و(ذَانِ) مبتدأٌ خَبَرُهُ (لَسَاحِرَانِ)، والجملة خَبَرُ (إنَّ)، قوله بَاطِلٌ برسْم (إنْ) منفصلةً وهذان مُتَّصِلَةً[١]، يقولُ ابن هشام: «هَذَا يَدْفَعهُ رسم إن مُنْفَصِلَة وَهَذَانِ مُتَّصِلَة»[٢]، فرَدُّ هَذَا الْوَجْهِ بِانْفِصَالِ «إنْ»، واتصال (ها) فِي الرَّسْمِ[٣].

ومِن تلك الآيات: قوله سبحانه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣، الأنفال: ٣، الحج: ٣٥، القصص: ٥٤، السجدة: ١٦، الشورى: ٣٨].

فقدْ أعربها البعضُ هكذا: (مَا) مصدريَّةٌ، و(هُمْ) ضميرٌ مرفُوعٌ منفصِلٌ مبتدأٌ، و(يُنْفِقُونَ) الخبرُ؛ أيْ: (وَمِنْ رِزْقِنَا هُمْ يُنْفِقُونَ)، ولولاَ رَسْمُها في المصاحفِ محذوفَةَ الألفِ مُتَّصِلَةً نُونُها بالضَّمِيرِ لصحَّ ذَلِكَ»[٤].

والصَّحيح أنَّ إعرابها كالتالي: (مِنْ) حرف جر، و(ما) اسم موصولٌ مبنيٌّ على السكون في محل جر بـ (مِن) متعلِّق بـ (ينفقون)، و(رَزَقْنَا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتِّصاله بضمير الرفع (نا)، وهو ضميرٌ متصل في محلٍّ رفع فاعل، و(هم): (الهاء) ضمير متصل مبنيٌّ في محل نصب مفعول به، و(الميم) حرفٌ دالٌّ على جمْع الذكور[٥]. والذي دلَّ على صحَّة هذا الإعراب هو الرسم القرآني.

ومِن تلك الآيات: قوله سبحانه: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ۝١٨﴾ [الإنسان: ١٨].

فممَّا لم يراعَ فيه الوصل رسمًا قول بعضِهم في ﴿سَلْسَبِيلًا﴾: «(سَلْ سَبِيلاً)؛ فقالوا: إنَّ «سَلْ» فعل أمر، وسبيلاً: مفعول به[٦]، والمعنى: سَلْ طريقًا يُوَصِّلك إليه! وَدون هَذَا فِي الْبعد قَول آخر إِنَّه علم مركب كتأبط شرا وكلا الوجهين الأعرابيين بعيد عن الصواب وَالْأَظْهَر أَنه اسْم مُفْرد مُبَالغَة فِي السلسال كَمَا أَن السلسال مُبَالغَة فِي السلس[٧].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/٣١٧).

(٢) مغني اللبيب، (٧٧٨).

(٣) السابق (٢/٣٢٥).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٥، ١٦٠).

(٥) الجدول في إعراب القرآن (١/ ٣٥، ٣٦).

(٦) معترك الأقران في إعجاز القرآن (٣/٢١٠).

(٧) مغني اللبيب، (٧٢٠).

والحقُّ أنها كلمة واحدة (سَلْسَبِيلاً)، وهي اسم أعجمي، ومعناه سَلِسٌ منقادٌ بِجَرْيِهِ، وقيل: سهلُ الانحدار في الحَلْق؛ يقال: شرابٌ سَلْسَل وسَلْسَال وسَلْسَبِيل بمعنًى واحدٍ، وزِيدت الياء في التركيب للمبالغةِ في سلامته، فصارت الكلمة خُماسيَّة، ووَزْنُها فَعْلَلِيلُ، مِثْلُ دَرْدَبِيسٌ[١]، وإعرابها كالتالي: (عَيْنًا) بدل مِن زنجبيلاً، و(فِيها) صفة عينًا، و(تُسَمَّى) مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر، و(سَلْسَبِيلاً) مفعول به ثانٍ، والجملة صفة ثانية لعينًا[٢].

وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قال في ﴿سَلْسَبِيلًا﴾: إنَّها جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ؛ أيْ: سَلْ طَرِيقًا مُوَصِّلَةً إِلَيْهَا؛ لأنَّها لَوْ كانتْ كذلكَ لكُتِبَتْ مَفْصُولَةً[٣].

وعلى غرارِ ما سبَق فهناك كثيرٌ من الآيات كان الدليلُ في إعرابها الرَّسم، ومن ذلك يُستخلَص: أنَّ الرسم للمقطوع والموصول فيه تحديدٌ للإعراب، على أنَّ المتعارف عليه هو العكس (أنَّ الإعراب هو الذي يُحدِّد الرسم واللفظ)، فممَّا يجب على المعرِب مراعاتُه ملاحظةُ الرسم؛ حتى لا يَصِلَ منفصلاً ولا يفصلَ متَّصلاً[٤]؛ فالآيات السابقة أعرَبها بعض العلماء إعرابًا خاطئًا؛ لعدم مراعاتهم لرسمِ المقطوع والموصول، وبعدَ هذا لا يمكن للمتبصِّر أن يُنكِرَ العلاقة الوثيقة بين الرسم القرآني بمباحثِه التي منها القطع والوصل بالإعراب.

ومِن هذا المنطلق يُطالَبُ علماءُ اللغة والطَّالبون لها أن يهتموا بهذا العِلم، وأن يَدرسوه؛ حتى لا يقعَ الالتباسُ والاشتباهُ في إعراب كتاب الله تعالى وتفسيره، وأنْ تَشتمل الموادُّ العلميَّة لتدريس هجاء اللُّغة العربية على هذا العِلْم؛ يقول صاحب النشر: «لا بأسَ بالتَّنْبيهِ على ما كُتِبَ موصولاً؛ لِتُعْرَفَ أصولُ الكَلِماتِ وتَفْكِيكُ بَعْضِها مِن بَعْضٍ؛ فَقَدْ يَقَعُ اشْتِبَاهٌ بسببِ الاتِّصالِ على بَعْضِ الفُضَلاءِ؛ فكيفَ بِغَيْرِهِمْ؟!»[٥].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/١٢٦٠).

(٢) إعراب القرآن الكريم (٣/٤٠٨).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/٣٤٠).

(٤) الأصلان في علوم القرآن (٣٠٤).

(٥) النشر في القراءات العشر (٢/١٥٩).

الفصل الثاني:
(المقطوعات والموصولات في الرسم القرآني، والآراء النحوية فيها)

وفيه ثمانيةُ مباحث:

المبحث الأوَّل: المقطوع عن(ما) والموصول بها في الرَّسم القرآني.

المبحث الثاني: المقطوع عن (لا) النافية والموصول بها في الرسم القرآني.

المبحث الثالث: المقطوع عن الضمير (هم) والموصول به في الرسم القرآني.

المبحث الرابع: المقطوع عن (إذ) والموصول بها في الرسم القرآني.

المبحث الخامس: كلمات متفرِّقة من كتاب الله خالفت الخط القياسي (لات حين – إل ياسين – يابنئوم – ويكأن).

المبحث السادس: الكلمات المطَّردة وصلاً (أل التعريفية- ياء النداء- ها التنبيه).

المبحث السابع: فَصل «لام الجر» المجاورة (ما) الاستفهاميَّة عن «مجرورها».

المبحث الثامن: ما جاء مخالفًا للأصل (القطع)، فكان منه الوصلُ؛ للإدغام اللفظي والخطّي.

المَبحَث الأوَّل:
المقطوع عن «ما» والموصول بها

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: القياس العام لقطع «ما» ووصلها.

المطلب الثاني: القياس الخاص لقطع «ما» ووصلها حَسَب نوعها، وفيه عِدَّة مسائل:

- المقطوع عن «ما» الاسميَّة والموصول بها.
- «ما» الموصولة.
- «ما» الاستفهامية.
- «ما» النكرة أو المعرفة التامَّة.
- المقطوع عن «ما» الحرفية والموصول بها.
- «ما» المصدريَّة.
- «ما» الكافَّة.
- «ما» الزائدة غير الكافَّة.
- «ما» النافية.

المَطلَب الأوَّل:
القياسُ العامُّ لقطع (ما) ووصلها

بالنظرة الشاملة إلى الموصولات والمقطوعات يتَّضح أن جُلَّها يتصل بـ«ما» بأنواعها المختلفة (اسميَّة وحرفيَّة)، وكان يجب أن تكون (ما) مفصولةً في كلِّ موضع؛ لأنَّها على حرفين تتفصل عما قبلها، ولكنَّهم شبهوها بما لا ينفصل من المضمر، ووُضِعَت (ما) في هذا البحث في مُقدِّمة المقطوعات والموصولات؛ لما ذُكِرَ سابقًا من كونها أكثرَ الموصولات والمقطوعات، وحاول بعض النحاة قديمًا وحديثًا وضْعَ ضوابط عامة لقَطْع (ما) أو وصلها؛ فابن السَّرَّاج[1] تحدَّث عنها في كتابه «الخط» في بداية باب اسمه «ما عَرَض في الخط من وصل منفصِلَينِ» حيث يقول «فالأوَّل من ذلك (ما)» ووضع لها قياسًا عامًّا للوصل والقطع يقولُ فيه:

«قال النحويُّون إذا كانت (ما) اسمًا فينبغي أن يُفصل عن الحروف والأدوات، وإنْ كانت حشْوًا جُعلت مع الأداة حرفًا واحدًا كُتبت مع ما قبلها موصولة»[2]. إلاَّ أنَّ له تعقيبًا على هذه القاعدة فصَّل فيها أنواعَ (ما)؛ يقول «إلاَّ أنَّهم قد كتبوها وهي اسمٌ منفصلةً ومتصلة، وجرى ذلك في القرآن، ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ﴾ [طه: ٦٩]، فالاسم كلَّما وَضَعْتَ في موضعه (الذي) فيصلح؛ مثل قوله: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖۖ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وكلَّما وَضعتَ (الذي) في موضعها، فالأحسن عندهم أن تَفصلها، قالوا: وإذا حَسُن (شيء) في موضع (ما) فافصلها أيضًا، كقولك: «كلُّ ما أعطيتني فهو طيب، يصلح أن تضع (شيئًا) موضعها، فتقول: كل شيء أعطيتني فهو طيب ... وكذلك: «كل ما عندك معجب لي»،

---

(١) ابن السَّرَّاج (٠٠٠ - ٣١٦ هـ = ٠٠٠ - ٩٢٩ م): هو محمَّد بن السَّري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعرب، من أهل بغداد، ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقلَه ابنُ السراج، من كتبه: «الأصول» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه»، و«الشعر والشعراء»، و«الخط والهجاء»، و«المواصلات والمذكرات» في الأخبار، و«الموجز في النحو»، و«العروض»، ورسالة «الخط». ينظر: الأعلام للزركلي (١٣٦/٦)، بغية الوعاة (٤٤)، والوفيات (٣/ ١٥٠).

(٢) كتاب الخط لابن السراج (١٣٠).

(كل) ها هنا منفصل؛ لأنه في مذهب اسم... وقالوا تُكتب «كلما قمتَ قمتُ» و«كلما جئتَ برَرْتَني» موصولة؛ لأن (ما) مع (كل) حرف واحد، وقال بعضهم إنها في هذا الموضع غير اسم»[(١)]، وممن وضعوا قياسًا عامًّا لوصل (ما) وقطعها صاحب العُمْدة قائلاً: «أرادوا الفرق بين «ما» إذا لم تكن اسمًا، وإذا كانت اسمًا فتَكْتب: «بينما زيدٌ قائمٌ أقبل عمرو»، موصولةً؛ لأنها ليست اسمًا، وتكتب: «بَينَ ما قلتَ وقال زيدٌ بونٌ بعيدٌ» مفصولةً؛ لأنَّها بمعنى الذي»[(٢)]، وفي نهاية حديثه عن وصْل (ما) وقطعها يقول: «فأمَّا على حقيقة النظر، فالقول ما قال عليُّ بن سليمان[٣] في الفصل؛ يدلُّك على ذلك أنَّك لو قلتَ: قام ما عمرو، وكان ما زيدٌ قائمًا، لم يجز أن تكتب إلا مفصولاً، وإن كانت «ما» ليست اسمًا. فإنْ قلتَ: كان ما زيدًا أخوك، لم تكتب إلا مفصولاً، وإن كانت ليست اسمًا. وقيل: أرادوا ها هنا الفرق بين «ما» الفاصلة وغير الفاصلة، ويكتبون: رُبَّ ما رجل صالح قد رأيت، ورُبَّتَ ما دار كبيرة قد ملكتها، بالفصل، و«ما» ليست باسم»[(٤)].

وفي تعقيبِ كلٍّ من أبي جعفر النحاس وابن السراج على القاعدة التي تقول: متى ما كانت (ما) اسمًا فُصلت، ومتى ما كُتب حرفًا وُصلت- دليلٌ على وجودِ تفصيل أدقَّ لقاعدة قطع (ما) ووصلها، وهذا ما يراد السعيُّ له في هذا المبحَث.

وذكر محمَّد غالب عبد الرحمن قاعدةً لوصل (ما) توصَّل إليها، وهي: «أن (ما) إذا أُلغِيَت في الكلام، أو جاءت بغير صلة، ووقعت بعد الأسماء المبهمة أو بعد حروف المعاني كُتبت متصلة»[(٥)].

ومن خلال الحَصر والجمْع لقواعد هذه الأداة صاغت الباحثة قاعدةً عامَّة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (١/١٨٤).

(٣)الأخفش الأصغر(٠٠٠ - ٣١٥ هـ = ٠٠٠ - ٩٢٧ م)علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، نحوي، من العلماء. من أهل بغداد. أقام بمصر سنة ٢٨٧ - ٣٠٠ هـ وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها، وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف، منها " شرح سيبويه " و " الأنواء " و " المهذب ". الاعلام للزركلي (٤/٢٩١).

(٤) السابق (١/١٨٦).

(٥) التركيب في المفردات والأدوات (١٦٨).

مفادها: قطع (ما) ووصلها يعتمد بالدرجة الأولى على نوعها ولا يقصد بنوعها كونها اسمية أم حرفية بل المراد الأنواع المندرجة تحت (ما) الاسميّة و(ما) الحرفيَّة، وممَّا لا يَخفَى أنَّ للأداة (ما) عدةَ أوجه وأنواع؛ فهي من الحروف المشترَكة بين الاسميَّة والحرفيَّة، وتحدَّث عنها الخليل في كتابه «الجُمَل في النحو» تحت عنوان: «اخْتِلاَف (مَا) فِي مَعَانِيه»[1]. وقد أفاضت كتب النَّحو في الحديث عن أنواعها.

وتَكلَّم عبد السلام هارون عنها بشكلٍ مجمَل تحتَ قاعدة: وصْل (ما) بما قبلها؛ إذ قال:

«وهي على ضَربينِ: ما الاسميَّة، وما الحرفيَّة.

و(ما) الاسميَّة على أربعة ضروب: استفهاميَّة، موصولة، نكرة، معرفة تامَّة:

١- (الاستفهامية): توصل بالاسم؛ نحو: بمُقتضَامَهْ؟ وبالحروف: مِن، عن، في، اللام، إلى، على، حتى، كي؛ نحو: ممَّهْ؟ عمَّهْ؟ فيمَهْ؟ لِمَهْ؟ إلامَهْ؟ عَلامَهْ؟ حتَّامَهْ؟

٢، ٣، ٤- (الموصولة، النكرة، المعرفة التامة): تُوصَل بهذه الكلمات: من، عن، في، سي، نعم؛ نحو: سألت عمَّا سألت عنه، رغبت عمَّا رغبت عنه، أفكِّر فيما تفكِّر فيه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، دققتُه دقًّا نِعمًّا.

وأمَّا ما الحرفيَّة، فهي على ثلاثة أضرب: مصدرية، كافة، زائدة:

١- (المصدرية): تُوصَل بحين، ريث، أين، كل المنصوبة على الظرفية؛ نحو: أكرمته حينما جاءني، وريثما جاءني (أي وقت مجيئه)، أينما صنعت (أي أين صنعك).

وتوصل بكلمة (مثل) جوازًا، كقول بعضِ العجمِ للعرب: «أسلمنا مِثلَما أسلمتُم».

٢- (الكافة): وتوصل بـ «طال، وقلَّ، وبين، وقبل، وربّ، وكي، وبـ (إنّ)

(١) الجمل في النحو (٣٢٢/١).

وأخواتها»؛ نحو: طالَما، قلَّما، بينما، قبلما، ربَّما، كيما، إنما، كأنما، لكنَّما، لعلَّما، ليتما.

٣- **(الزائدة)**: وتُوصَل بحيث، كيف، كي، أي، من، عن، إن الشرطيَّة، أين الشرطية، وبكلِّ اسم وقع مضافًا إلى ما بعدها؛ نحو: حيثما، كيفما، كيما، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾ [النساء: ٧٨]، فيَا حُسْنما عَيْن»[(١)].

«ولَمَّا كان كل نوعٍ من أنواع «ما» مختلفًا في دلالته اللغوية عن النوع الآخر، كان تعدُّد هذه الأوجه الإعرابيَّة جائزًا حين لا تُوجَدُ قرينةٌ توجِّه المعنى إلى أحدها دون الآخر؛ فإذا وُجِدت القرينةُ وجَب الاقتصارُ على ما تَقتضيه؛ فليس الأمرُ على إطلاقه- كما قد يتوهَّم بعضُ المتسرِّعين؛ ففي مثل: «لا أجِد ما أتصدَّق به إلا اليسير؛ فيجيب السامع: نِعْم ما تجُودُ به». تكون «ما» هنا نكرة موصوفةً؛ فكأنه يقول: نِعْمَ شيئًا أيُّ شيءٍ تجود به، وفي مثل؛ أعطيتُك الكتاب الذي طلبتَه؛ فتقول: نِعْمَ ما أعطيتَني؛ فكلمة «ما» موصولة، وهكذا وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى»[(٢)].

المطلب الثَّاني:
القياس الخاصُّ لقطْع «ما» ووصلها حَسَب نوعِها

وفيه عِدَّة مسائل:

ذُكر سابقًا أنَّ (ما) تكون اسمًا وحرفًا، والاسميَّة (موصولة، واستفهاميَّة، ونكرة، ومعرفة تامَّة)، والحرفيَّة (مصدريَّة، وكافَّة، وزائدة، ونافية)، ولتؤكِّد الباحثة على أنَّ (ما) هي من أكثر الموصولات في النحو العربي أدخلت ما يُقطع عنها وما يُوصل بها ضِمنَ حدود الرسم القرآني وخارجه، إلاَّ أنه في نهاية البحث يحصر ما يُقطع عن (ما) وما يُوصل بها في الرسم القرآني فقط، وفيما يأتي

(١) قواعد الإملاء (٥٨ - ٦٠).

(٢) النحو الوافي (٣/٣٧٥).

مواضعُ فَصْل (ما) الاسميَّة فالحرفيَّة، ووصلها بالأدوات[١]:

(ما) الموصولة الاسميَّة:

تُوصَل بحروف الجر (من) و(عن) و(في)، نحو: «سألت عمَّا سألت عنه»، و«ورغبت عما رغبت عنه»، و«أفكِّر فيما تفكر فيه»، وذكَر السيوطيُّ أنَّ في وصل (ما) الموصولة بـ (من) و(عن) و(في) ثلاثة مذاهب:

١- الوصل؛ لأجل الإدغام في (من) و(عن)، وهو مذهب ابن قُتيبَة.

٢- الفَصل على قِياس ما هو من كلمتين، وهو قولُ البصريِّين، وجزم به ابنُ عصفور، ورجَّحه السيوطيُّ؛ لأنه الأصل؛ ولأنَّ علة التباس اللفظين في وصل (ممن) مفقودة في (مما)، ولو فُصِلت (مِن مَن) لاشتبهتا خطًّا فوُصِلَتا.

٣- الغالب أن تُكتَب موصولة، ويجوز كتابتها مفصولة، وهو اختيار ابن مالك[٢].

قال الرضيُّ عن (ما): «وقد تُكتب الاسميَّةُ أيضًا متصلةً؛ لكونها كالحرفيَّة لفظًا على حرفين، ولمشابهتها لها معنًى، ولكثرة الاستعمال، ولاتصالها اللفظي بالإدغام»[٣].

والكتابة الحديثة تتَّفق مع رأي ابن قُتيبة؛ فالوصل أَوْلى بسبب الإدغام، وكثرة الاستعمال.، والوصل هو الأغلبُ في رسم المصحف، فقد قُطِعت (عن) عن (ما) الموصولة في موضع واحد في رسم المصحف، هو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الأعراف: ١٦٦]، وعلَّل الزركشيُّ[٤] للقطع

---

(١) اعتمَدتْ الباحثة في هذه الجزئيَّة على ما ذكرَتْه د/إيمان النجار في رسالتها (تجاور الأدوات النحوية) (ص: ٥٣٥ - ٥٤٥).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٥١٣)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٣٥٠).

(٣) شرح شافية ابن الجاجب (٣/٣٢٦).

(٤) الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م): هو محمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين، عالم بفِقه الشافعيَّة والأصول، تُركي الأصل، مصري المولِد والوفاة. له تصانيف كثيرة، منها: «الإجابة لإيراد ما استدركت عائشة على الصحابة»، و«لقطة العجلان»، و«البحر المحيط»، و«إعلام الساجد بأحكام المساجد»، و«الديباج في توضيح المنهاج». ينظر:

قائلاً: «لأَنَّ مَعْنَى (ما) عُمُومٌ كُلِّيٌّ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ مُفَصَّلَةٌ فِي الوجُودِ غَيْرُ مُتَسَاوِيَةٍ فِي حُكْمِ النَّهي عنها، ومَعْنَى (عنِ) المجاوزة لِلْكُلِّيِّ مُجَاوَزَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ، فَفُصِلَ علامة لذلك»[1]، وما عداه فموصول كما في قوله تعالى: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٣﴾ [النمل: ٦٣].

وقد جاءتْ «من» الجارة مع «ما» الموصولة في القرآن الكريم على أقسامٍ ثلاثة:

أوَّلها: مقطوع باتِّفاق.

وثانيها: مختلَف فيه بين القَطع والوصل.

وثالثها: موصول باتِّفاق.

أمَّا القِسم الأوَّل: «فقد اتَّفقت المصاحف على قَطع «مِن» عن «ما» ويُوقَف على «مِن» اختبارًا بالموحَّدة أو اضطرارًا، وتدغم النون في الميم لفظًا لا خطًّا؛ ذلك في موضعين اثنين فقط:

أولهما: قوله تعالى: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ﴾ [النساء: ٢٥].

وثانيهما: قوله تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم﴾ [الروم: ٢٨].

وأمَّا القسم الثاني: وهو المختلَف فيه بين القطع والوصل، فوقع في موضع واحد في التنزيل، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المنافقون: ١٠] فرُسم في جُلِّ المصاحف مقطوعًا، وفي أقلها موصولاً، والقطعُ أشهرُ، وعليه العمل.

وأمَّا القسم الثَّالث: وهو الموصولُ بالإجماع، ففي غيرِ موضِعَي القطع المتَّفق عليهما وموضع الوَصل المختَلف فيه. والنون فيه مدغمة لفظًا وخطًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣﴾ [البقرة: ٣]. وقوله سبحانه: ﴿مِّمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ﴾ [النور: ٣٣]، وما إلى ذلك»[2].

الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧) وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٥) الأعلام للزركلي (٦/٦٠).

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٤٢٣).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٣/٤٢٠,٤٢١).

ووصلت (في) بـ (ما) الموصولة في جميع المواضع، كما في قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنفال: ٦٨]، إلاَّ في أحد عشر موضعًا، قطعت في موضع منها بلا خلاف، في قوله تعالى: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الشعراء: ١٤٦].

ووقع الخلاف في عَشرة مواضِعَ، والعمل فيها على القطع، تُنظر في كتب رسم المصحف أو علوم القرآن[1]، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾ [البقرة: ٢٤٠]، وكُتبت متَّصلةً في الآية التي نَسخَتْها، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وتُفصَل (ما) الموصولة عمَّا يأتي:

- (إنَّ) وأخواتها، كما في: «إنَّ ما صنعته جيِّد»، و«علمتُ أنَّ ما صنعته جيِّد»، بتشديد (أنَّ)، و«علمت أنْ ما صنعته جيِّد»، بتخفيف (أنْ).

ونحو[2]:

فـواللّهِ مـا فـارقتُكم قاليًـا لكـم ولكـن مـا يُقْـضَي فسوف يكـونُ[3]

وقُطعت (إن) عن (ما) الموصولة في رسم المصحف في موضع واحد بلا خلاف، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ۖ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وموضع

(١) ينظر على سبيل المثال: البرهان في علوم القرآن (٢/٤٦).

(٢) البيت من بحر (الطويل)، والقائل: أبو المعالي الطالوي؛ ذكره القالي في أماليه (١/ ٩٩) ولم ينسبه، وإنَّما قال:
أنشدنا أبو بكر - رحمه الله - قال: أنشدنا أبو حاتم - ولم يُسمِّ قائلاً - في طول اللَّيل، ونسبه الشِّنقيطيُّ في الدرر اللوامع (١/ ٨٠) للأفوه الأودي، وليس في ديوانه ولم ينسبه العينيُّ في المقاصد (٢/ ٣١٥).
والشاهد منه: إعمال «لكن» مع اتصالها بـ «ما»؛ لأن «ما» هذه موصولة لا زائدة، بدليل عود الضمير في «يقضى» عليها.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النَّحو (١/٢٢٥).

بالخلاف في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [النحل: ٩٥]. ووُصِلت فيما عدَا ذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ﴾ [طه: ٦٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٞ ۝٥﴾ [الذاريات: ٥].

وقُطعت (أنَّ) عن (ما) الموصولة، في موضعين بلا خلاف، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] .

- الظروف؛ نحو: «بين ما تصنع وأصنع فرق».

- (نِعْم) و(بئس)؛ نحو: «نِعْم ما صنعت»؛ أي: الذي صنعته.

- أدوات الاستِفهام؛ نحو: «أين ما وعدتَني به؟»؛ أي ما عندك أجود؟»، قال ابن السَّرَّاج: «فإن قلت: أين ما وعدتني به؟»، «أين ما عندك؟»، «كيف ما يأتيك؟»، فصلتها؛ لأنَّك تضع في موضعها (الذي)»[(١)].

- (قَلَّ) وأخواتها، نحو: «قلَّ ما جئتَ به».

(ما) الاستفهاميَّة:

تُوصَل بما يأتي:

- حروف الجرِّ قبلها، وتكتب من غير ألِف، هكذا: وعمَّ تسأل، وفيمَ جئتَ ولِمَ خرجتَ؟[(٢)]، وبِمَ، وحتَّامَ، وعلامَ، ومِمَّ؟ لأنَّ (ما) تُصبح على حرف واحد، فلا تستقل في الخط، يقول السيوطي «تُوصَل (مَا) الاستفهامية بعن وَمِن وَفِي؛ لِأَنَّهَا تحذف ألفها مَعَ الثَّلاثَة وَتصير على حرف وَاحِد فَحسُن وَصلَها بهَا نَحْو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: ١] مِم هَذَا الثَّوْب ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ۝٤٣﴾ [النازعات: ٤٣]»[(٣)].

وذكر ابنُ الحاجب أنَّه يجوز عند إلحاق هاء السَّكت فصْل حرف الجر عن (ما)، وردُّ المحذوف من حرف الجر، فيكتب: حتَّى مَهْ؟، وعلى مَه؟ عن مه؟، ومِن

(١) كتاب الخط لابن السراج (١٣٠، ١٣١)، وينظر كتاب الكتاب (٥٦).

(٢) كتاب الخط للزجاجي (١٥١).

(٣) همع الهوامع (٥١٣/٣).

مَهْ؟ على أنَّ (ما) الاستفهامية مستقلة بنفسها، ومن لم يَرُدَّ المحذوف فعلى أن حرف الجر لم يستقل دون (ما)[١]. فإذا جئتَ بما تُعربه فصلتَ وكتبتَ بالهاء في نحو: صاحب مه أنت، وصاحب ما أنت تفصل جميع هذا؛ لأنَّ المضاف مُعرَب، ولا يكون مع الثاني حرفًا واحدًا، والاختيار إثبات الألف إذا أُعرب ما قبل «ما»[٢].

ورُسمت في القرآن الكريم موصولةً مع حذف الألف، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [النمل: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾ [النبأ: ١]، وقوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الصف: ٢] فإن العرب تحذف منها الألف فرقًا بين الاستفهام والخبر فيقولون: لِمَ، وبمَ، وعمَّ، وحتَّامَ، وإلامَ تقوم، فالاختيار أن تصلها بهذه الحروف وتحذف ألفاتها وتقف بالهاء وبلا هاء[٣]

فاتَّفق الرسمُ الحديث والقديمُ، ورسم المصحف في هذه المسألة في الوصل وحذف الألف.

وتُفصل (ما) الاستفهاميَّة عن حروف الجر إذا جاءت بعدها، كما في: ما لك؟، وما عليك؟ لأن ألفها تثبت، والألف من الحروف التي لا تُوصَل بما بعدها.

(ما) النَّكرة أو المعرفة التامَّة:

يقولُ علماءُ رسم الحروف: إنَّ «ما» إذا كانت معرفة تامَّة، فقد تكون: «تامَّة عامَّة» ومعناها: «الشَّيء»، ولفظ: «الشَّيء» يُلاحظ عند التقدير. وعلامتها ألاَّ يكون قبلها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧١] التقدير: نِعْمَ الشيء هي... وقد تكون معرفة «تامَّة خاصَّة»، وعلامتها: أن يسبقها اسم تكون هي، وعاملها صفة له في المعني، وتقدَّر مِن لفظ ذلك الاسم؛ نحو: أصلحت الخط إصلاحًا نِعِمَّا، التقدير: نِعْم الإصلاح. هذا كلامهم. ويقول أكثرهم إن: «ما» في الصورتين تُوصَل خطًّا بآخر الفعل: «نعم وبئس» وتدغم هي «وميم» نِعْم، وتكسر عندئذ «العين» للتخلص

(١) شرح شافية ابن الحاجب (٣/٣١٦).

(٢) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٣) الموضع السابق.

من السكون الناشئ من الإدغام[١].

غير أنَّ الحِكمة في هذا الاتِّصال الكتابي غيرُ سائغةٍ عند فريق آخر؛ إذ هي: مجرد المحاكاة للسَّابقين ممَّن كتبوها في الطَّور الأوَّل وقتَ استحداث الخط، ومثلها عندهم في الاتِّصال «بنعم»: كلمة «ما» النكرة الناقصة، وهي النكرة الموصوفة التي معناها الذي تُقدَّر به: «شيء»؛ مثل: إنَّ قراءة الكتب الأدبية نِعِمَّا يُقَوِّم الألسنة[٢]، وفيما يلي تفصيلُ وصلها وقطعها:

توصَل بما يأتي:

- (سيَّ) في: (ولا سيما)

- (نِعْم) و(بئس): وهما فِعلان عند البصريِّين والكسائي؛ بدليل «فبها ونِعْمَتْ»[٣]، واسمان عند باقي الكوفيِّين؛ بدليل «ما هي بِنِعْمَ الولد»[٤] أو اسمان جامدان رافعان لفاعلين معرفين بأل الجنسية؛ نحو: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩][٥].

وتدخُل عليها (ما) وتُوصَل بها، تقول: بئسما يَفعل البَخيل، و(نِعِم) مكسورة العين كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وتُدغَم الميم في الميم، فتوصل في رسم المصحف وغيره، أما إذا كانت (نعم) ساكنة العين فيجب الفصل، نحو: «نِعْمَ ما تفعل»،

قال ابن السَّرَّاج: «فأما (ما) مع (نعم) و(بئس)، فقد كتبت موصولة،

---

(١) النحو الوافي (٣/٣٧٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) هذا جزء من حديث؛ وتمامه: «مَن توضَّأ يوم الجمعة فبها ونِعمت، ومَن اغتسل فالغسلُ أفضل».
وقد أخرجه ابنُ ماجة في سُننه (١٠٩١)، والطيالسيُّ في مسنده (٢١١٠)، وعبد الرزَّاق في مُصنَّفه (٥٣١٢) وغيرهم.

(٤)هذا قول لأعرابي، وكان قد بشر بمولودة وُلِدت له، فقيل له: نِعْم الولدُ هي! فقال:" واللّهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ" ،ووجه الدلالة فيه :دخول حرف الجر على نِعم. اللمحة في شرح الملحة(١/٤١١).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/٢٤٦).

ومفصولة، «نعم ما أنت»، و«نِعِمَّا هو»، فمن وصل (نعم) بـ (ما) قال: جعلتُ (نعم) مع (ما) حرفًا واحدًا؛ مثل (حبذا)، ومن فصلها قال معناها: نِعْم الشيء صنعت، وقد ذهب إليهما الفراء والكسائي، وزعما أنهما إذا عدوا (نعم) و(بئس) فصلوا، نحو: «لحسن ما صنعت»، و«لسَرْع ما جئت»[(١)]، وقال أبو جعفرٍ النَّحَّاس «وتقول: «نعم ما فعلت»، و«بئس ما فعلت»، جازَ الاتِّصال والانفصال، فمَن وصلَها جعلَها بمنزلة «حبذا»، ومن فَصَل، قال: المعنى: بئس الشيء»[(٢)].

في حين أنَّ السيوطيَّ له تعليلٌ آخر: مفاده: «وَفِي (مَا) مَعَ (نعم) و(بئس) وَجْهَان حَكَاهُمَا ابْن قُتَيْبَة: الْفَصْل على الأَصْل، والوصل لأجل الْإِدْغَام فِي نِعِمَّا، وحملت بِئْسَمَا عَلَيْهَا، وَقد رُسِما فِي الْمُصحف بالوصل»[(٣)]والفصل، وتفصيل ذلك:

جاءت نعمَّا في رسم المصحف في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، ولا ثالثَ لهما في التنزيل؛ فقد اتَّفقت المصاحفُ العثمانيَّةُ على وصْل كلمة «نعم» بـ «ما» كلمة واحدة، ولا يجوزُ الوقفُ على الكلمة «نعم» دون «ما»، ولا الابتداءُ بـ «ما» دون «نعم»، بل الوقفُ على الكلمة بأكملِها «نِعِمَّا»، والابتداء بها كلِّها كذلك[(٤)].

ووردت (بئس) في تِسعة مواضعَ، وهي في القرآن الكريم على ثلاثةِ أقسامٍ، وتفصيلها كالتالي:

القسم الأوَّل: مختلَف فيه بين القَطع والوصل، وهو موضعٌ واحدٌ في التنزيل، في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [البقرة: ٩٣] في الموضع الثاني منها، فرُسِم في بعض المصاحف مقطوعًا، وفي بعضها موصولاً، والمشهور الوصل، وعليه العمل.

القسم الثاني: موصولٌ باتِّفاق؛ أي: وَصْل «بئس» بـ «ما»، وذلك في موضعين اثنين:

---

(١) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٢) عمدة الكتاب (١٨٥).

(٣) همع الهوامع (٥١٣/٣).

(٤) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/ ٤٥٦).

أولهما: قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، وهو الموضع الأوَّل من سورة البقرة.

وثانيهما: قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

القِسم الثالث: مقطوع باتِّفاق؛ أي: اتفقت المصاحف على قطع «بئس» عن «ما» وذلك في ستة مواضع في التنزيل، وهي الباقية من هذه الكلمة:

الموضع الأوَّل: قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهو الموضع الثَّالث في سورة البقرة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران: ١٨٧]، والمواضع الأربعة الباقية كلها بسورة المائدة، وهي قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [المائدة: ٦٢]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المائدة: ٦٣]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٩] ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠][1].

وتُقطَع (ما) عن:

- (ربَّ) فيُقال: «ربَّ ما أحبُّه وتكرهه أنت»، و(ما) هنا نكرة.

(ما) المصدريَّة الحرفيَّة:

مِن المعلوم أنَّ (ما) المصدرية تؤوَّل مع ما بعدها بمصدرٍ، وأنَّ هذا المصدر مصدرُها[2]، تقول: سرَّنِي مَا قُمْتَ؛ أَي: قيامك. وَعَجِبت مِمَّا قعدت؛ أَي: من قعودك، وقَالَ اللَّه سُبْحَانَهُ ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ [البقرة: ١٠]؛ أَي: بتكذيبهم[3]، وقد تكون مصدريَّة (ظرفية وغير ظرفية).

تُوصَل بما يأتي:

- **كلَّما:** وهي من أدوات الشَّرط غير الجازمة؛ قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/ ٤٣٥).

(٢) حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣٣٩/١).

(٣) اللمع في العربية (١٩٣/١).

عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ ﴾ [آل عمران: ٣٧][1]، وهو ظرف مركَّب من كلمتين هما: «كل» و«ما»، وهو بهذا التركيب اللَّفظي يُفيد تَكرار المعنى؛ نحو: كلَّما رأى الناس المصلحَ أكبروه. ويقول النحاة: «إنَّ كلمة «كل» فيه منصوبة باتِّفاق، وإنها مضافة إلى كلمة «ما» المصدريَّة؛ أو التي تُعتبر نكرة بمعنى: «شيء»، وهذا الشيء «وقت»[2]، وَاسْتثنى ابْن درسْتوَيْه والزَّنجاني (مَا) فِي (كلَّما) فَقَالاَ: «إِنَّهَا تُفصل وتوصل بـ (كل) إِن لم يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا وَهِي الظَّرْفِيَّة؛ نَحْو(كلما جِئْتَ أكرمتُك) ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗاۙ قَالُواْ ﴾ [البقرة: ٢٥] بخِلاف الَّتي يعْمل فِيهَا مَا قبلها؛ فإنَّها تكون حِينَئِذٍ اسْمًا مُضافًا إليه كُلٌّ؛ نَحو ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ ﴾» [إبراهيم: ٣٤][3].

وقالوا: «تُكتب «كلما قمتَ قمتُ»، «وكلما جئت بررْتَني» موصولةً؛ لأنَّ ما مع «كل» حرف واحد. وقال بعضُهم: إنَّها في هذا الموضع غير اسم»[4].

وتميل الباحثة إلى التعليل لوصلها بالتركيب؛ فهي مع (ما) كالحرف الواحد.

قال ابنُ السَّرَّاج: «تُرسم متصلة إذا كانت (ما) حرفًا وأفادت الشرط مع (كل)؛ كقولك: (كلَّما رأيتَ زيدًا فأكرِمْه)، وإذا كانتْ بمعنى (الذي) كتبت مفصولةً؛ كقولك: (كلُّ ما سألتَني مبذولٌ لك). وكلما: كلُّ موضع كانت فيه حشوًا تكتبُها مع ما قبلها حرفًا واحدًا[5].

ووردتْ «كل» مع «ما» في القرآن الكريم على ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: مقطوع بالاتِّفاق، وجاء في موضع واحد في التنزيل في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فقد أجمعتِ المصاحف في هذا الموضع على قطع «كل» عن «ما».

---

(١) النحو المصفى (١/ ٣٩٤).

(٢) النحو الوافي (٢/٢٩٤).

(٣) همع الهوامع (٣/٥١٣).

(٤) الخط لابن السراج (١٣٠).

(٥) السابق (١٣١).

القسم الثاني: مُختلَف فيه بين القطع والوصل؛ فقد رُسم في بعض المصاحف مقطوعًا وفي بعضها موصولاً، وذلك في أربعة مواضع في التنزيل:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ فِيهَاۚ﴾ [النساء: ٩١]

الثاني: قوله سبحانه: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ﴾ [الأعراف: ٣٨]

الثالث: قوله عز شأنه: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]

الرابع: قوله عزَّ مِن قائل: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ﴾ [الملك: ٨]

القسم الثالث: موصولٌ بالإجماع؛ أي: وصل «كل» بـ «ما» وذلك في غير موضع القطع المتَّفق عليه، وفي غير المواضع الأربعة المختلَف فيها بين القطع والوصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗاۙ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ [المائدة: ٦٤][1].

- **بعض الظروف؛ مثل:** حينما، وريثما؛ نحو: «أكرمته حينما جاءنا»، و«ريثما جاءنا»، ومنها قبلما، وبعدما.

ورُسِمَت (بعد ما) مُنفصلةً في مواضعها الثلاثة والثلاثين في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾ [يوسف: ٣٥]، و(ما) مصدرية، وجاءت (ما) بعد (قبل) في موضعين فقط في القرآن الكريم، وكلاهما بالفصل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ﴾ [يوسف: ٨٠]، وتحتمل (ما) أن تكون موصولة أو مصدرية حرفية أو زائدة[2].

- **حروف الجرِّ القابلة للاتِّصال بها؛ نحو:** بما، وفيما، وكما، ومما، بخلاف (على) مثلاً، ورُسمت في القرآن الكريم موصولةً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، تحتمل (ما) أن تكون

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/٤٣٠، ٤٣١).

(٢) الدر المصون (٦/٥٣٩، ٥٤٠).

موصولة أو مصدرية[١].

- (كي) نحو: «جئت كيما أتَعلَّم»؛ أي: للعلم.

- أدوات الاستفهام؛ نحو: «أينما صنعتَ؟»، أي: أين صُنْعُك؟

- كلمة (مثل) جوازًا؛ نحو «فهمتُ مثلما فهمتَ».

وتُفصَل (ما) المصدريَّة الحرفيَّة عمَّا يأتي:

- (إنَّ) وأخواتها؛ نحو: «إنَّ ما تعملُ جيدٌ؛ أي: إن عملك جيِّد، وكتبت منفصلةً؛ تنبيهًا على كونها مع ما بعدَها كاسمٍ واحد؛ فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها»[٢].

- (قلَّ) وأخواتها؛ نحو: «قلَّ ما جئتَ به».

(ما) الكافة:

«ما» الكافة: «أي: التي تَكُفُّ غيرها عن العمل، وتَمنع ما اتَّصلت به أن يُؤثِّر في معمول»[٣]، وتُزيل اختصاصَه، وتُسمَّى «ما» هذه ما الكافة، أو ما المهيِّئة، ووجه هاتين التسميتين ظاهرٌ بعد الذي ذُكر لك من شأنها، وتُسمَّى أيضًا ما الزائدة[٤]؛ قال ابنُ الحاجب: «والأَولى أَلاَّ يُحكَم بزيادتها؛ لأنَّها مفيدةٌ ما لم يُستفَد عند حذفها من أوجُه؛ منها: كفها لـ (إنَّ) عن العمل، ومنها: تهيئةُ وقوع الجُمَل الفعليَّة بعدها، ومنها: أنَّها تفيد الحصر»[٥].

وتُوصَل بما يأتي:

من المواضع التي جاءتْ فيها (ما) الكافة بعد (إنَّ) وأخواتها وبعد (رُبَّ) والكاف من حروف الجرِّ، وتكفهما كثيرًا، في حين أنَّها قد تكفُّ (مِن) والباء

---

(١) البحر المحيط (٢/٢٧٥).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٣/٣٢٥).

(٣) النحو الوافي (٢/٢٧٢).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٣٧٤).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٨).

قليلاً، وفي: حيثما، بعدما، بينما، من الظروف، وطالما وقلما، وكثرما، وجُلَّما، وشَذَّما، عزَّما، من الأفعال، وقد صرَّح سيبويه في أكثرَ من موضع بتركيب هذه الأدوات؛ منها قوله «ولا يكون الجزاءُ في (حيث) ولا في (إذ)؛ حتى يُضمَّ إلى كلٍّ واحد منهما (ما)، فتصير (إذ) مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليستْ ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد»[(١)]، وعبارة سيبويه يُفهم منها أنَّ (ما) ليستْ زائدة «وليست ما فيهما بلغو»؛ لأنَّ هناك مجموعةً من النحاة قالوا بزيادتها؛ منهم ابن الورَّاق[(٢)].

- (إنَّ) وأخواتها؛ نحو: إنّما، أنّما، كأنّما، لعلَّما، لكنّما، ليتما؛ ذهَب سيبويه إلى أنَّ «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أَبطلت عملها، إلا ليت؛ فإنَّ إعمالها مع ما جائز، وعلَّلوا ذلك بأنَّ هذه الأدوات قد أُعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول «ما» عليها يُزيل هذا الاختصاص، ويُهَيئها للدخول على جمل الأفعال؛ نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] وقوله سبحانه: ﴿يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونحو قول امرئ القيس[(٣)]:

ولكنَّمـــا أَســـعى لمجـــدٍ مؤَثَّـــل وقـد يُـدرِكُ المجـدَ المؤثَّـل أمثـالي[(٤)]

وقال ابنُ السَّرَّاج عن وصل (ما): «فإذا كانت حرفًا، وهي مع قبلها كالشيء الواحد، وُصلت في الكتاب؛ كقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]؛ لأنه لا يحسن فيه (الذي)»[(٥)]. ويُطلق على الكلمتين معًا «إنما» عبارة نحوية هي «كافة ومكفوفة» ومثل ذلك أيضًا أخواتها «أنَّما، كأنَّما، لكنَّما،

---

(١) الكتاب (٣/٥٦، ٥٧).

(٢) علل النحو (٢٨٥).

(٣) البيت من بحر (الطويل)، وهو لامرئ القيس، وهو في ديوانه (٣٩) من قصيدته التي مطلعها:
ألاَ عِـــمْ صـــباحًا أيُّهـــا الطَّلَـــل البـــالي وهـــل يَعِمْـنَ مَـن كـان في العُـصُر الحـالي

مواضعه: إصلاح المنطق (ص٢١)، والإنصاف (١/ ٨٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص٣٤٠)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٨).

(٥) كتاب الخط لابن السراج (١٣٠).

ليتما»[١]، قالوا: «وكلُّ أداة جُعلت مع (ما) حرفًا واحدًا وصلت»[٢]، وهذه قاعدة كليَّة في الرسم يُطلقها ابن السراج، فالأدوات المركبة متصلة، وهذا يؤكّد الصلة بين الرسم والإعراب.

ورُسِمت (إنَّما)إذا كانت (ما) كافة في القرآن الكريم متصلة في جميعِ مواضعها، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠]، وكذلك رُسِمت (أنما) متصلة إذا كانت (ما) كافة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، واتَّفقت المصاحفُ العثمانيَّة على وصل «كأن» بـ«ما» كلمة واحدة؛ كقوله تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقوله سبحانه: ﴿نَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله سبحانه: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ٣١]، ولا يجوزُ الوقفُ على «كأن» دون «ما» ولا ابتداء بـ «ما» دون «كأن»، بل الوقف على كلمة «كأنما» كلها والابتداء منها كذلك[٣].

وفي الآية الكريمة وَصْل ثلاث أدوات، وهذا يَعني اتِّفاقَ رسم المصحف مع غيره في هذه المسألة.

- **بعض الظُّروف**، نحو: ريثما، وبينما، وبعدما، وقبلما، فـ (ما) هنا كافة لـ (بعد) عن الإضافة، وهي مركَّبة معها عند سيبويه، ويجوز في (بينما) أن تكون (ما) كافة، ويجوز أن تكون زائدة.

- **حروف الجر**؛ نحو: كما، ربما، وبعد «رب» يبقى العمل قليلاً، والغالب على «رب» المكفوفة أن تدخل على فعل ماض، وقد تدخل على مضارع منزَّل منزلة الماضي؛ لتحقُّق وقوعه؛ نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢][٤]، كما يزول اختصاصُها بالاسم المفرد، فتدخل على الجملة

(١) النحو المصفى (٢٨٩).

(٢) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/٤٢٨، ٤٢٩).

(٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٢/٢٩٧، ٣٠٠).

الاسميَّة والفعليَّة[١]، فاتفقت المصاحف على وصْل كلمة «رُبَّ» بـ «ما» كلمة واحدة، ولا يجوزُ الوقفُ على كلمة «رُب» دون «ما» ولا الابتداء بـ «ما» دون «رُب» بل الوقف على «ربما» بأكملها والابتداء منها كذلك[٢]، وتبقى (ربَّ) متصلة بـ (ما) إذا اتصلت بها تاء التأنيث، كما في (رُبَّتَمَا) فتلتقي ثلاث أدوات في الرسم، وكذلك تدخل (ما) الكافة بعد مِن، عن، والباء، فتكفها عن العمل قليلاً.

- **بعض الأفعال**، مثل: قلَّما، وطالما، وكَثُرما، وجُلَّما، ولو جاز وصل الراء في (كَثُرَ ما) بما بعدها لكُتبت متصلةً، وهذه الثلاثة مركبة مع (ما) الكافة عند بعض النُّحاة، فقيل: «تحتمل أن تكون (ما) كافَّةً للفعل عن طلب الفاعل فتركَّب معها، وقد تكون (ما) فيها مصدريَّة، والمصدر فاعل الفعل»[٣]، وهي عند سيبويه كافَّة ومركَّبة، والتركيب - إن ثبت - يُرجِّح الاتصال.

وخلاصةُ ما يُقال في ما (الكافة): أَنَّ الوصل هو الغالب فيها؛ ليكون مميِّزًا لها عن المصدريَّة والموصولة، وفي رسمها موصولة ترجيحٌ؛ لتركيبها بما تدخل عليه من أدوات، ولكن ليس كل موصول مركبًا فـ (ما) الاستفهاميَّة تدخل على حتى، وغيرها من حروف الجر، ويحدث بينهما تأثُّر وتأثير وامتزاج، بقلْب الياء ألفًا في الحروف المختومة بالياء لتوسطها، وحذف ألف (ما) الاستفهاميَّة، فترسم (علامَ) و(حتَّامَ) ومع ذلك فهي غير مركَّبة.

(ما) الزائدة غير الكافَّة:

تُوصَل بما يأتي:

- (أن) المصدريَّة في نحو: «أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك»، و(ما) هنا زائدة لازمة؛ عوضًا عن (كان) المحذوفة، ورجَّح الرُّمَّاني الفصلَ؛ فقال: «فـ

(١) النحو المصفى (٥٤٠).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٥٥/٢).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣٢٩/٤).

(ما) مفصولة من (أنْ) في الحقيقة، وإنْ كان بعض الكتاب يكتبها موصولة؛ للإدغام، والأَوْلى أن يفصل؛ ليبين أنهما حرف واحد في قولك: أمَّا زيدٌ فمنطلق»[١].

- (ليت) العاملة؛ نحو: «ليتما زيدًا مجتهد».

- **حروف الجر**؛ ومنها: الباء، و(مِن) و(عن)، وجاءت متصلة في القرآن الكريم، وتُزاد كلمة «ما» بعد مِن، وعن، والباء فلا تكفهنَّ عن عمَل الجرِّ؛ نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمۡ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥][٢]، والوصل للإدغام اللفظيِّ والخطِّي.

- **كي**: لا تتَّصل (ما) الزائدة إلاَّ بأداة واحدة من نواصبِ المضارع، هي (كي)، فكتبت: «كيما تقوم»؛ لأنَّ قولك: (كيما تقوم)، و(كي تقوم)، بمعنًى واحد، و(ما) حشو[٣].

- **بعض أدوات الشَّرط مع ما (الزائدة غير الكافة)**، ويبدو أنَّها مركَّبة عند سيبويه، وتركيبها هو سببُ وصْلها في جميع هذه الأدوات (مهما، إمَّا، وأينما، أيَّما، حيثما، وإذما).

يقول سيبويه: «وسألت الخليلَ عن مهما، فقال: هي ما أُدخِلَت معها (ما) لغوًا، بمنزلتها مع متى إذا قلتَ: متى ما تأتني آتِكَ، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت: إنْ ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وبمنزلتها مع أيٍّ إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ولكنَّهم استقبحوا أن يُكرِّروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ماما، فأَبدلوا الهاءَ من الألف التي في الأولى. وقد يجوزُ أن يكون مه كإذ ضُم إليها ما»[٤]، وعبارة سيبويه لا تدعُ مجالاً للشكِّ بتركيب هذه الأدوات مع (ما).

---

(١) معاني الحروف (١٢٩، ١٣٠).

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٢٩٧/٢، ٣٠٠).

(٣) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٤) الكتاب لسيبويه (٥٩/٣، ٦٠).

ومن ناحية اتِّصالها بـ(ما) الزائدة؛ فمنها: ما لا يَجزم إلاَّ بعد اتصاله بما الزائدة، وهو: «حيث، وإذ»؛ فلا بدَّ أن يقال عند الجزم بها: «حيثما»، وإذما؛ «فكلُّ عَامل مركَّب من شَيْئَيْنِ لاَ يجوز حذفُ أَحدهمَا كإذما وحيثما»[١]. ومنها: ما يجوز فيه الأمران، وهو: أي، أين، وقد تخرج هذه الأدوات عن المعنى الأصلي لها بدخول (ما) عليها؛ قال الفراء: «إذا رأيتَ حروف الاستفهام قد وُصِلَت بـ (ما)؛ مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأي ما، وحيث ما، وكيف ما، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] كانت جزاءً ولم تكن استفهامًا، فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء»[٢].

ومِن حيث وصْلُها في الرسم، قال ابنُ السَّرَّاج: «وكذلك (ما) مع الجزاء تكتب متصلة، نحو: «أينما تكن أكن»، و«حيثما قمتَ قمتُ، قال أحمد بن يحيى[٣]: «وكذلك: كيفما صنعتَ صنعتُ»[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]، ولعل من قال بوصلها وجد فيها التركيب، والتركيب بدون شك سبب للوصل كما ذُكر سابقًا، قال ابن السراج: «وكل أداة جُعلت مع (ما) حرفًا واحدًا وُصِلَت»[٥]، قال ابن السَّرَّاج «وقد كتب بعضهم (حيث ما) مفصولة، وخُطِّئ في ذلك»[٦]، ولعلَّ من فَصَل (حيثما) لم يرجِّح تركيبها.

وجاءتْ أدواتُ الشرط مع (ما) الزائدة في الرَّسم القُرآني متصلةً ومنفصلة،

---

(١) همع الهوامع (٥٥٩/٢).

(٢) معاني القرآن للفراء (٥٨/١).

(٣)ثَعْلَب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ = ٨١٦ - ٩١٤ م)أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ بالولاء، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. من كتبه (الفصيح - ط) و (قواعد الشعر - ط) رسالة، و (شرح ديوان زهير - ط) و (شرح ديوان الأعشى - ط) و (مجالس ثعلب - ط) مجلدان، وسماه (المجالس) و (معاني القرآن) و (ما تلحن فيه العامة) و (معاني الشعر) و (الشواذ) و (إعراب القرآن) ،الاعلام للزركلي (٢٦٧/١).

(٤) كتاب الخط لابن السراج (١٣٠)، وينظر كتاب الكتاب لابن دَرَسْتَوَيْهِ (٥٣، ٥٤).

(٥) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٦) السابق (١٣٠)، وينظر كتاب الكتاب لابن دَرَسْتَوَيْه (٥٣، ٥٤).

فالوصلُ على التركيب، والقطعُ على الأصل، فـ«حيث» مع «ما» جاءت في القرآن الكريم قسمًا واحدًا اتَّفقت المصاحف فيه على قطع «حيث» عن «ما» وذلك في موضعين اثنين لا ثالث لهما في التنزيل.

والموضعان هما: قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، **وقوله سبحانه:** ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠][1].

ويَكثُر وقوع «ما» الزائدة بعد «إن» الشرطية (مكسورة الهمزة ساكنة النون) فتُدغم فيها النون نطقًا وكتابة؛ كقوله تعالى في الوالدين: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وتُسمَّى في هذه الصورة: «إنِ المؤكَّدة بما»[2]، وجاءتْ (إن) مع «ما» المؤكدة في التنزيل على قِسمين:

القسم الأوَّل: وهو مقطوعٌ بالاتِّفاق، وذلك في موضع واحد فقط، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ [الرعد: ٤٠]، فقدِ اتَّفقت المصاحفُ على قطع «إنْ» عن «ما» في هذا الموضع، ويُوقَف على «إن» اختبارًا بالموحَّدة أو اضطرارًا، وتُدغم النون في الميم لفظًا لا خطًّا.

القِسم الثاني: وهو موصولٌ باتِّفاق المصاحف، وتُدغم فيه النون خطًّا ولفظًا، وهو ما سوى موضع القطع؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ [غافر: ٧٧]، وقوله عز شأنه: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وما إلى ذلك[3].

«أين» مع «ما»، وهي في القرآن الكريم على ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: موصول باتِّفاق؛ أي: وصْل النون من «أين» بالميم من «ما» في موضعين اثنين؛ هما قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقوله سبحانه: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]

---

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٢٣/٢).

(٢) النحو الوافي (٤٣٤/٤).

٣)هداية القاري إلى تجويد كلام الباري(٤١٩/٢)

القسم الثاني: مُختلَف فيه بين القَطعِ والوصل، فرُسم في بعضِ المصاحف مقطوعًا، وفي بعضها موصولاً، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الشعراء: ٩٢، ٩٣]

الثالث: قوله سبحانه: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦١]

القسم الثالث: مقطوعٌ باتِّفاق؛ أي: اتفقت المصاحف على قطع «أين» عن «ما» وذلك فيما سوى الموضعين المتَّفق على الوصل فيهما والمواضع الثلاثة المختلف فيها بين القطع والوصل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧][(١)].

وذكر المراكشي أنَّ (أينما) تُوصَل إذا كانت (ما) غيرَ مختلفةِ الأقسام في الفِعل الذي بعدها؛ مثل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، فلم يختلف في الفِعل الذي مع (ما)، وتُفصَل إذا كانتْ (ما) مختلفةَ الأقسام في الوصف الذي بعدها[(٢)]؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الشعراء: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤][(٣)].

واختُلِفَ في وصْل (متى) بـ (ما)، فذكر ابنُ درستويه أنَّ القياس وصلُها[(٤)]، ومنعه قوم؛ منهم ابنُ الحاجب، قال: ولم يَصِلوا (متى)؛ لِمَا يلزم من تغيير الياء»[(٥)]؛ أي لئلاَّ تُكتب(متَامَا)، قال الرضِيُّ معلقًا: «ولا أدري أيُّ فساد يلزم من كتب ياء (متى) ألفًا كما كُتبت في (علامَ) و(إلامَ)؟، والظاهر أنَّها لم توصل؛ لقلَّة

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٠/٢).

(٢) السابق (٤٥/٢).

(٣) ينظر: عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل (١٢٢)، البرهان في علوم القرآن(٤١٩/١).

(٤) كتاب الكتاب (٢٦).

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ (٣٢٥/٣).

استعمالها معها، بخلاف (علامَ) و(إلامَ)»[١]. وتميلُ الباحثةُ إلى رأي محمد غالب عبد الرحمن في قوله: «فـ (متى ما) وضوحُها وإبانتها في رسمها منفصلةً، وليس لازمًا أن تُوافق أخواتها في وصلها بـ (ما)»[٢].

وكذلك لا تُرسم (أيَّان) متصلة بـ (ما)، فتُكتب: أيان ما، ويبدو أنَّ السبب طول كلمة (أيان)؛ فهي على خمسة أحرف، فإذا وُصِلت بـ (ما) اتَّصلت سبعة أحرف في الرسم.

- كيف، نحو: «كيفما تصنع أصنع» وإذا اتصلت بها (ما) كانتْ أداةَ شرط، ومذهب الكوفيِّين وقطرب من البصريِّين الجزم بها[٣].

- تُوصَل بكلِّ اسم أُضيف إلى ما بعدها، مثل (أيُّما) في الاستفهام، نحو: «أيُّما عالمٍ اخترع هذا الدواء؟».

- وتُفصل (ما) الزائدة عن بعض الأسماء؛ مثل: غير ما، وقليلاً ما.

- ويَظهر أنَّ الأغلب وصْلُ (ما) الزائدة بالأدوات، ويبدو أنَّ سبب ذلك أنَّها لا تستقلُّ بالمعنى؛ فهي تدخل لتُقَوِّي غيرها، فكذلك لم تستقلَّ في اللفظ.

(ما) النافية:

وتُفصَل عمَّا قبلها، إلاَّ إذا كان مفردًا فتُوصل به؛ نحو: سعيتُ إلى المال فما نفَعَني.

وفي نهاية هذا المبحث استحسنت الباحثة جمْعُ المفردات التي دخلتْ عليها (ما) فرُسمت موصولةً معها، أو مقطوعةً في رسم كتاب الله، وتوزيعها على أبواب النَّحو، كما يلي:

١- الأسماء الموصولة بـ (ما) والمقطوعة عنها:

أسماء الشَّرط الجازمة وغير الجازمة.

---

(١) السابق (٣/٣٢٦).

(٢) التركيب في المفردات والأدوات (١٧٠).

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (١/٢٧٠).

(حيثما، مهما، أيَّما، أينما)، (ما) زائدة غير كافَّة.

كلَّما (ما) مصدريَّة حرفيَّة.

٢- الأفعال الموصولة بـ (ما) والمقطوعة عنها:

الفِعل المخصوص بالمدح والذم (نِعِمَّا- بِئْسَما) و(ما) نكرة أو معرفة تامَّة.

٣- الحروف الموصولة بـ (ما) والمقطوعة عنها:

الحروف الناسخة للمبتدأ والخبر (إنَّما- أنَّما- كأنَّما) و(ما) كافَّة.

حروف الشرط الجازمة (إمَّا)، وأصلها (إنْ) و(ما) زائدة غير كافَّة.

حروف الجر (في- عن- مِن- رُبَّ)، و(ما) زائدة غير كافَّة، أو كافَّة بعد ربّ والكاف كثيرًا، ومِن والباء قليلاً، أو استفهاميَّة، وتحذف ألفها، أو (ما)موصولة.

(إمَّا) التي للتخيير (حرف عطف)، و(ما) موصولة، هذا عندَ مَن قال بتركيبها.

وبعدَ هذا العرضِ يكمل ما بُدئ به من طَرْحٍ لقاعدة (ما) في أوَّل البحث، فيُقال: قطع (ما) ووصْلها يعتمد بالدرجة الأُولى على نوعها، وليس المراد بنوعها هنا كونَها اسميَّةً أو حرفيَّةً، بل الأنواع المندرجة تحتَ هذين النَّوعين: فـ(ما) الموصولة جاءَ فيها القطعُ والوصل، و(ما) الاستفهاميَّة حقُّها الوصلُ؛ لكونها أصبحتْ على حرفٍ واحد؛ إذ حُذفت ألفها، و(ما) النَّكرة والمعرفة التامَّة تَساوَى فيها القطع والوصل، و(ما) المصدريَّة غلَب عليها القطعُ؛ لكونها تُؤول مع ما بعدَها بمصدرٍ، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها، و(ما) الزائدة كافَّة وغير كافَّة كثُرَ فيها الوصلُ لتأثيرها الإعرابيِّ واللفظيِّ والمعنويِّ فيما تدخُل عليه، و(ما) النافية حقُّها القطعُ، فهذه قاعدة عامَّة لقطع (ما) ووصْلها، وثَمَّةَ استثناءاتٌ وحالات خاصَّة عُرضت في محلِّها.

وبعدَ هذا العرض للمُفردات التي قُطعت عن (ما) ووُصلت بها في رسْم القرآن وفي رسم اللُّغة، يتَّضح أنَّ الأداة (ما) هي أكثرُ الأدوات قطعًا ووصلاً، يتبعها في هذا الحُكم (لا) النافية، وهذا ما سيتضح أيضًا في المبحث التالي.

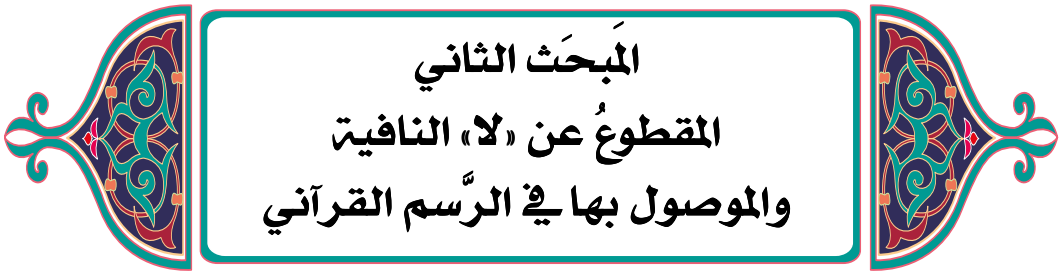

المَبحَث الثاني
المقطوعُ عن «لا» النافية والموصول بها في الرَّسم القرآني

تتَّصل (لا) النافية بأربعةٍ من أنواع (أنْ)، ويكون الوصل والفصل متغيرًا بحسَب نوع (أنْ)، ومِن المفيد سردُ أنواع (أنْ) التي تدخُل عليها (لا) بإيجاز:

١- (أنْ) المصدرية المحضة الناصبة للمضارع وجوبًا.

٢- (أنْ) المخفَّفة من (أنَّ) الثقيلة: وهي من أخوات (إنَّ)[١] الناسخة للابتداء، وإذا خُفِّفَت بَقِيَت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمُها إلاَّ ضميرَ الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلاَّ جملة، وتؤوَّل مع ما بعدها بمصدر[٢].

٣- (أنْ) الشرطية :هي أم أدوات الشرط، وهو حرف يجزم فعلين. وشذ إهمالها[٣].

٤- (أنْ) التفسيريَّة: وهي حرف مهمل، والغرض منه: إفادة التبيين والتفسير؛ مثل: «أي المفسِّرَة»، فكلاهما حرفُ تفسير؛ ولهذا يصحُّ إحلال «أي» محل «أن»[٤].

تأتي «لا» النافية في الرسم القرآني موصولةً بـ«أنْ» المصدرية، و«إنْ» الشرطية و«كي» الناصبة للمضارع جوازًا، وتُفْصَل عن «أنْ» المخفَّفة من الثقيلة و«أنْ» المفسرة، وتفصيل ذلك:

وصلها بـ(أن) المصدريَّة الناصبة للمضارع:

كُتِبت في المصاحف متصلةً بـ (أنْ) الناصبة في مواضعَ، ومنفصلةً في أخرى،

---

(١) النحو الوافي (٤/٢٩٠).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٣٨٣).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٢٠٧,٢٠٨).

(٤) السابق (٤/٢٩٤).

ومن المواضع التي جاءتْ فيه منفصلةً: قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وقوله سبحانه: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. وممَّا جاءت متصلةً فيه قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢] الموضع الأوَّل بسورة سيدنا هود عليه الصلاة والسلام، وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١]. وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فالفصل لا تعليلَ له لأنَّه الأَصْل، واختلف النحويُّون في التعليل للوَصل؛ فمنهم من قال: «اتَّصلت (أن) الناصبة بـ (لا) النافية؛ لأنَّها متصلة بما بعدها معنًى من حيث كونها مصدرية، ولفظًا بسبب الإدغام»[(١)]، في حين أنَّ ابن السَّرَّاج يجعل إعمالها وإهمالها هو المَحَكَّ؛ يقول: «لا» إذا اتصلت فـ «أن» التي تنصب الفعل المستقبل تكتب: أردتُ ألاَّ تفعلَ ذاك، فلا تظهر أنْ في الكتاب ما كانت عاملة في الفعل للإدغام، وإذا لم تكن عاملةً في الفعل أظهرت «أنْ» نحو: علمتُ أنْ لا تقولُ ذاك؛ لأن هذه مخفَّفة من الشديدة، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩] وكذلك: (علمتُ أنْ لا خيرَ عنده، وظننتُ أنْ لا بأسَ عليه) فيظهر «أن» لأنه بمعنى علمتُ أنه لا خير عنده، وظننت أنه لا بأس عليه»[(٢)].

ويشارك صاحبُ اللُّباب في بناء الإعراب ابنَ السرَّاج في التعليل نفسه لوصل (أن) الناصبة بـ (لا) النافية؛ قائلاً «فِي إنْ وأنْ إذا لَقِيَتها (لاَ) كتَبْتَها بِغَيْر نونٍ (وُصِلَت) إذا كانَت عاملةً في الفِعْل الَّذي بعدَها كقولِك: أريدُ أَلاَّ تذهبَ، وفي الشَّرْط: إلاَّ تذهبْ أذهبْ وإنْ لم تكن عاملة كتبتَه بالنُّون (فُصِلَت) كقولِه تعالَى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ لأَن التَّقْدِير أنَّهم لا يقدرُونَ؛ لأنَّ بَينهمَا فاصلاً مقدَّرًا، ومثله: علمتُ أنْ لاَ خير فِيه، فأمَّا لِئَلاَّ، فتُكتب بِغَيْر نونٍ إِذا لم يكن هُناكَ اسْم مقدَّر، وبالنون إِذا كَانَ»[(٣)].

يقول أبو جعفرٍ النحَّاسُ في هذه المسألة: «ورأيت علي بن سليمان لا يُجيز إلا الانفصال؛ لأنَّها «أن» دخلت عليها «لا»، ومن النحويِّين مَن يقول: إن أدغمتَها بغنَّة أثبتَّ النون، وإن لم تأتِ بالغُنَّة حذفتَها، ومنهم من يقول: إن رفعتَ ما بعدها كتبتَها

(١) كتاب الكتاب (٥٩)، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٦/٣).

(٢) كتاب الخط (١٣١).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٩١/٢).

مفصولةً لا غير؛ نحو قوله جل وعز: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]؛ لأنَّ التقدير أنه لا يرجع، وقيل: التقدير: أنْ ليس يرجع؛ وإن نصبتَ ما بعد «لا» كتبتَها متصلةً، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥][1].

«وعلَّله ابْن الضَّائع بأَن الناصبة شَدِيدَةُ الاتِّصال بالفِعْلِ بحيثُ لا يجوز أن يُفصل بَينها وَبَينه، والمخفَّفة بالعَكْسِ بحيثُ لا يجوز أن تتصلَ به فَحَسُن الوَصْلُ في تِلْكَ، والفصل في هذِه خطا»[2].

وهناك مَن خرج بالتعليل من دائرة النَّحو إلى اللغات، فزعم «أنَّ الرسم بالقطع جاء على لُغةِ مَن يُبقِي الغنة عند اللام، وأنَّ الرسم بالوصل جاء على لُغة من يُدغِم النون في اللام إدغامًا محضًا»[3].

والجامع لتعليلات النُّحاة: أنَّهم إذا أعملوا أنْ أَوصلوا بها لا النافية؛ لأنه لا يجوز أن يُفصَل بين الفعل وعامله بفاصل، والوصلُ يقوم بإلغاء الفَصل بين الفِعل وناصبِه.

ولا يجوزُ الفصلُ بين أن والمضارع بغير (لا)، وتناولت الكتُب التي تحدَّثت عن الرسم هذه المسألة تحت باب الحذف، يُريدون حذف النون للإدغام، كما في كتاب «الخطِّ» لابن السرَّاج[4]، وبعضهم تناولها في الفصل والوصل، كما هو عند ابن درستويه في كتاب «الكتاب»[5].

وممَّا جاء من اتِّصال ثلاث أدوات (لئلاَّ) لام الجر وأنْ ولا النافية، ويجوز أن تكون لا زائدةً، كما في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩]، قال ابن السراج «وكتبوا (لئلا) مهموزة وغير مهموزة بالياء ووصلوها، والأصل (لأن لا) فهي ثلاثة أحرف حُوِّلت حرفًا واحدًا لام الجر وأن ولا،

(١) عمدة الكتاب (١٨٢).

(٢) همع الهوامع (٥١٤/٣).

(٣) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢٥١/٢).

(٤) كتاب الخط لابن السراج (١٢٨).

(٥) كتاب الكتاب (٥٩).

فأما حرف الجر وهو اللام الأُولى فلا بدَّ من وصلها؛ لأنها لا تقوم بنفسها، ووصلوا (أن) بـ (لا) للإدغام فصار كحرف واحد وأدخلوا عليه اللام»[١].

«وكتَبوا «لئلا» بحذف النون وإثبات الياء اصطلاحًا قديمًا، وكان القياسُ كَتْبَها بالألِف؛ لأنَّها همزةٌ مبتدأٌ بها في الأصل، وهي «أن»، فالنون فيها أيضًا من الأصل»[٢].

وجاء رسمُها في القرآن الكريم موصولاً في جميعِ المواضع، واتَّفق رسمها القديم ورسمُها الحديث مع رسْم المصحف.

«إن» الشرطيَّة:

«وتُكتَب «إن» التي للجزاء مع لا موصولةً؛ نحو: إلاَّ تفعلْ كذا تكنْ كذا؛ للإدغام أيضًا وليست مخفَّفةً من شيء»[٣]، فعلَّل ابن السَّرَّاج للوصل بالإدغام، وجاءت في رسم المصحف موصولة، فاتفقت المصاحف على وصلها بها وإدغام النون في اللام لفظًا وخطًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ﴾ [التوبة: ٣٩] و﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] الموضعان بسورة التوبة، وقوله سبحانه: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ﴾ [هود: ٤٧][٤]، غير أنَّ العُكبريَّ له عبارةٌ رائعة في وصْل أن الناصبة وإن الجازمة، ويرى أنَّها هي الفاصل والحكم للقطع والوصل: «فِي إنْ وأنْ إِذا لقيتها لاَ كتبتها بِغَيْر نونٍ إِذا كَانَت عاملةً فِي الْفِعْل الَّذِي بعْدهَا كَقَوْلِك: أريدُ أَلا تذهب، وَفِي الشَّرْط إلاَّ تذهبْ أذهبْ، وإن لم تكن عاملةً كتبته بالنُّون»[٥].

فسببُ الوصل هو كون الجازمِ والمجزوم بمنزلةِ المضاف والمضاف إليه لا يَنفصلان، وبسبب الإدغام، وكثرة استعمال (إنْ) الشرطية وتأثيرها في الشرط؛ فالتأثير الإعرابي أدى إلى الوصل، وهذا يعني تداخُلَ الرسم مع الإعراب.

---

(١) كتاب الخط لابن السراج (١٣٢).

(٢) عمدة الكتاب (١٨٣).

(٣) كتاب الخط لابن السراج (١٣٢).

(٤) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٢/٢).

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٩١/٢).

وصلها بـ «كي» الناصبة للمضارع جوازًا:

«كي» الناصبة مع «لا» النافية جاءتْ في القرآن الكريم في سبعةِ مواضع، وتنقسم قسمين: موصولٍ باتِّفاق، ومقطوعٍ باتِّفاق.

القسم الأوَّل: موصول باتِّفاق؛ أي: اتفقت المصاحفُ على وصْل «كي» بـ «لا»، وذلك في أربعة مواضع من السَّبعة، وهي:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ **[آل عمران: ١٥٣].**

الثاني: قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ **[الحج: ٥].**

الثالث: قوله سبحانه: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ **[الأحزاب: ٥٠] وهو الموضع الثاني بها.**

الرابع: قوله عز شأنه: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ **[الحديد: ٢٣].**

القسم الثاني: مقطوع باتِّفاق؛ أي: اتَّفقت المصاحف على قطع «كي» عن «لا»، وذلك في ثلاثة مواضع، وهي بقيَّة السبعة المشار إليها آنفًا، وفيما يلي ذِكرُها:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ **[النحل: ٧٠].**

الثاني: قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ **[الأحزاب: ٣٧] الموضع الأول بسورة الأحزاب.**

الثَّالث: قوله سبحانه: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ **[الحشر: ٧][1].**

وما نريد أن نُعلل به الوصل كونُ القطعُ هو الأصل فلا يعلَّل له، أضِف إلى ذلك ما ذكره ابن السرَّاج من التعليل لقطعها لِمَن رأوا فيها الشبه بـ (كيما)، حيث قال:

«وأمَّا كي لا فتكتب مقطوعة لأن «لا» هنا ليست بصلة لأنك تقول: أتيت كي لا تفعلَ؛ فدخول «لا» للنفي، كما تقول: حتى تفعلَ وكي لا تفعل «فلا» ها

(١) هداية القاري من تجويد كلام الباري(٢/٤٤٤).

هنا نافية دخلت لمعنًى، وليست «كي لا» مثل «كيما» لأن دخول ما مع كي وخروجها في المعنى واحد»[١].

وجاء في(لكيلا) اتِّصالُ ثلاث أدوات؛ هي: لام الجر، كي الناصبة، لا النافية.

المقطوع عن (لا) النافية:

تدخل (لا) النافية عن (أنْ) المخففة من الثقيلة، و(أنْ) المفسِّرة؛، وتفصيل ذلك على النَّحو التالي:

(أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، كما في: «أشهد أنْ لا إله إلا الله، وتقدير ضمير الشأن بين أن المخفَّفة، و(لا) كان السبب في الانفصال في الخط»[٢]،

(أن) المفسِّرة: وقد جاءت متصلةً في الرسم القرآني في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [فصلت: ٣٠].

ومن ذلك كلُّ ما في القرآنِ أنْ لا فهو موصولٌ على اختلاف نوع (أنْ) إلاَّ عشرةَ مواضعَ، فهي مفصولة: أولَّها في الأعراف: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، أن هنا ناصبة للمضارع، وَ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وَ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وأنْ هنا مخففَّة، و﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ﴾ [هود: ١٤] وَ: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [هود: ٢٦]، وَ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٢٦]، وَ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠] و﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الممتحنة: ١٢]، و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا﴾ [القلم: ٢٤] ، وَوَاحِدٌ فِيهِ خِلَافٌ: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧][٣].

هذا فيما يخصُّ قطْع لا النافية ووصْلها في الرسم القرآني، وجاءت في رسم

(١) كتاب الخط لابن السراج (١٣٢).

(٢) كتاب الكتاب (٥٩).

(٣) تُنظَر: في البرهان في علوم القرآن (٤٢٧/١).

اللغة موصولةً ومقطوعةً مع عددٍ من الأدوات، وتفصيل ذلك فيما يلي:

(هل، بل):

«وتُكتب (هل) إذا وُصلت بـ(لا) هكذا: (هلاَّ) بلام وَاحِدَة مَوْصُولة مدغمة، وتكتَب (بل) مع لا هكذا: بلْ لاَ بلامين مَقْطُوعًا»[١]؛ قال ابنُ السرَّاج:

(ومن ذلك: هلاَّ تُكتَب موصولة وتُدغم؛ لأنَّ لا جُعلت مع هل بمنزلة حرف واحد، ألا ترى أنها أزالت المعنى الذي كانت عليه من الاستفهام إلى التحضيض، وأما «بل لا» فكتبتها مقطوعةً، وقالوا: الفرق بينها وبين «هلاَّ» أنَّ (لا) إذا دخلت على «هل» تُغير معناها، و«لا» لم تغيِّر معنى «بل»)[٢].

وقال سيبويه عن هلاَّ ولولا وأَلاَّ:

«أَلْزموهنَّ لا، وجعلوا كلَّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنَّ للفعل؛ حيث دخل فيهن معنى التحضيض»[٣].

ويقول أبو جعفرٍ النحَّاسُ في ذلك: (وكتبوا «هلاَّ» موصولاً، و«بل لا» مفصولاً، والفرق بينهما: أنَّ «لا» إذا دخلت على «هل» تُغير معناها، وصار المعنى التحضيض، وإذا دخلت «لا» على «بل» فمعنى «بل» موجودٌ، وإن كان «لا» قد أفادت معنى الإباء، كما تقول: جئت كي تكرمني، وجئت كي لا تلومني؛ فـ «لا» ها هنا مفصولةٌ»)[٤].

(حتى)؛ قال ابنُ درستويه: «لا يجوزُ وصْلُ (لا) بـ (حتى)، وإنْ نابتْ عن (أنْ) وكانتْ مضمرةً معها؛ لطولِ (حتى)، وإنما تدخُلُ على الأسماءِ في الأصل، ولو وُصلت بها لكُتبتْ بالألف، فاجتَمَع شَبَهانِ»[٥].

وفي نِهاية هذا المبحثِ يتَّضح أنَّ قطع (لا) ووصلها يقومُ على نوع (أن) قَبلها،

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٩١/٢).

(٢) كتاب الخط لابن السراج (١٣١).

(٣) الكتاب لسيبويه (١١٥/٣).

(٤) عمدة الكتاب (١٨٢، ١٨٣)

(٥) كتاب الكتاب (٦٠).

وهل هي عامِلة أم غير عاملة؛ فـ: (أنْ) الناصبة المصدريَّة، و(إنْ) الجازمة الشرطيَّة، حقها الوصل بـ(لا) إنْ كانت عاملة؛ فلا ينبغي أن يُفصل بينها وبين معمولها بفاصل، وفي رسم (لا) متَّصلة إلغاء لهذا الفصل، ولها القطع إنْ لم تعمل. و(أنْ) المفسرة حقُّها الوصل بـ(لا)،و(أنْ)المخففة من الثقيلة حقها القطع لتقدير ضمير الشأن بعدها فلا توصل خطأً بـ(لا)، وهذه القاعدة عامَّة لها استثناءاتها في رسْم كتاب اللّه، وشواذ في رسْم اللُّغة.

ولكن هلْ قاعدة قطْع (لا) ووصلها سائرةٌ في جميع المقطوعات والموصولات؟

لعلَّ الإجابة عن هذا السُّؤال ستتضح جليَّةً في الحديث التالي عن قطْع (هم) ووصلها.

المبحث الثالث
المقطوع عن الضمير «هم» والموصول به في الرَّسم القُرآني

قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ هُم﴾ [غافر: ١٦] ﴿مِن يَوۡمِهِمُ﴾ [الذاريات: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ [المطففين: ٣].

الضمير هم:

«هم» لجمْع الذكور الغائبين، تُستعمل للرفع والنصب والجر، وتكون فيها بمعنًى واحد، إلاَّ أنَّها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي الجرِّ والنصب ضمير متَّصل[١]، لكن ما هو الأصل فيها؛ القطع أو الوصل؟ وبعبارة أُخرى: هل هي ضميرٌ منفصل، أو ضمير متَّصل؟

وحتى يُعرفَ الأصل يجِبُ أنْ يُعرف أصْلُ تكوين الضمير «هم» وباقي مجموعته (هو، هي، هما، هن)، أيكون الضمير هو الهاء فقط، والحروف التي بعدها زائدة للفَرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما، أم يكون الضمير مجموع الاثنين، «الهاء» والأحرف الزائدة؟

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من "هو، وهي" الهاء وحدها[٢]، ويرَى البصريون أنَّ (هو) بجُملته ضمير: الهاء والواو (هو) كله ضمير، وأمَّا (هما) و(هم) و(هن)، فمَذهب البصريِّين: أنَّ الميم والألف في هما والميم في هم، والنون في هن حروفٌ زائدة[٣]، والضمير الهاء فقط، حينئذٍ لا يُلتفت إلى كونِ الكلمة كلِّها هي

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٩/١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٥٧/٢).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١٦٩/١).

الضمير، فمثلاً (هما) الضمير هو الهاء، والميم هذه حرف عماد، والألف هذه دالة على التثنية؛

وجديرٌ بالذكر: «أنَّ الضمائر الثلاثة السالفة «هما- هم- هن» بالاعتبار السالف هي ضمائرُ متَّصلة حتمًا، ولا يصحُّ اعتبارها من نوعِ الضمائر المرفوعة المنفصلةِ أصالةً؛ لأنَّ المرفوعة أصالة، مركَّبة البِنية في أصلها، وليستْ مبنيَّةً على حرف واحد زِيدَ على آخره حرف أو حرفان، فالفرق بين النوعين كبيرٌ برغم ظاهرهما، فأحدهما قد نشأ فرديَّ الصيغة والتكوين، ثم زِيدَ على آخره حرف أو حرفان «هم»، فالأصل فيه الوصل؛ لكونه على حرفٍ واحد، والآخر قد نشأ من أول أمره مركَّب الصِّيغة»[1].

فالخُلاصة:

أنَّ الضمير «هم» في الأصل ضمير متصل، والأصل فيه الوصل، والخلاف في ماهية الضَّمائر لفظيٌّ لا أَثرَ له من الناحية العمليَّة، ولكن سُرِد الخلاف ليُعرف الأصلُ لهذا الضمير، ولو قالوا: كلها بمجموعها الكلي ضمائر كما تلفظ وتسمع وتُبنى على آخرها لكان أجودَ؛ لأنَّه من المستحسن مراعاةُ الأمر الواقع، والأخذ بالرأي الذي يَعتبر الضميرَ هو مجموع الاثنين، لأنَّه رأيٌ يراعِي التفرقةَ الواقعة فعلاً بين ضمير المفرد الغائبة وضمير المفرد الغائب-وغيرهما- فوق أنَّه عمليٌّ واقعيٌّ فيه تيسير[2].

وقد يُسأل: ما الهدفُ من عَرْض هذا الخلاف؟ الهدف هو التَّعرُّف على الضمير «هم»؛ هل هو من الضمائر المتَّصلة، أم من الضمائر المنفصلة؛ ليُرى هل جاء الضمير «هم» موافقًا لهذا الأصل أم خارجًا عنه؟ فإن خرج علَّلنا له؛ لأنَّ ما يأتي على الأصل لا يعلَّل له، وما يأتي على خلاف الأصل ففيه التعليل، إلاَّ أنَّه في حالة الرفع يخرج عن هذا الأصل، فيصبح ضميرًا منفصلاً، وفي الجر والنصب يكون ضميرًا متصلاً[3] كما سيرى.

---

(١) النحو الوافي (١/ ٢٢٣، ٢٢٤).

٢) المرجع السابق .

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٩/١).

وقد جاءتْ «هم» في الرسم القرآني موافقةً لهذا القياس النحوي في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم﴾ [غافر: ١٦] مفتوح الميم، ومضموم الهاء: ﴿مِن يَوْمِهِمُ﴾ [الذاريات: ٦٠] مكسور الميم والهاء، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣] .

مواضع القطع والوصل لكلمة (يومهم) في القُرآن الكريم:

(«يوم» مفتوح الميم مع «هم» الضَّمير المنفصل المرفوع المحل، وهي في القرآن الكريم قسمٌ واحد، وقد أجمعت المصاحفُ على القطع فيه، أي: قطع «يوم» عن «هم»، وذلك في موضعين اثنين لا ثالثَ لهما في القرآن الكريم:

أولهما: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦].

وثانيهما: قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣﴾ [الذاريات: ١٣])[1].

«وكل ما في كتاب الله عزَّ وجلَّ مِن ذكر: يومهم ما عدا الآيتين السابقتين، فهو متصل»[2]، **وهي خمسة مواضع:**

في قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ۝٨٣﴾ [الزخرف: ٨٣].

وقوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ۝٤٢﴾ [المعارج: ٤٢].

وقوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ۝٤٥﴾ [الطور: ٤٥].

في هذه الآيات وُصلت كلمة (يومهم) مفتوحة الميم مضمومة الهاء، وعَمِل فيها الفعلُ النصبَ، وكذلك اتَّفقت المصاحفُ على وصل كلمة «يومهم» مكسورة الميم والهاء الواقعة مضافًا إليه مجرورًا.

وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ۝٦٠﴾ [الذاريات: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَـٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٥/٢).

(٢) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (١٠٧٦/٤).

يَجۡحَدُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الأعراف: ٥١].

«فجميع ما كُتِب موصولاً ممَّا ذُكر، لا يجوزُ الوقفُ فيه إلاَّ على الكلمة الأخيرة منه؛ لأجل الاتِّصال الرسمي، ولا يجوز فصلُه بوقفٍ إلاَّ بروايةٍ صحيحة»[(١)].

تعليل العُلماءِ لقَطع «هم» ووصلِها:

ذَكَر توجيهَ ذلك أبو عمرٍو الدانِي؛ فقال: («وهم» في قوله تعالى ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الذاريات: ١٣] في موضع رفْع بالابتداء، وما بعده خبره؛ فلذلك فُصل: «اليوم» منه، و«هم» في ما عداها في موضع خفض بالإضافة؛ فلذلك وُصل «اليوم» به)، وقال أبو عبدِ اللَّه الصنهاجيُّ[(٢)] شارحًا كلامَ الدانِي: (لأنَّ الضمير فيهما منفصل، وهو أيضًا مرفوع، ومضاف إلى المعنى في الجملة، و«هم» مبتدأ، وخبره «بارزون» و«يُفتنون»؛ فهو جملة من مبتدأ وخبره يلزم قطعُه، مع أنَّ الأصل في الحروف القطع)، وقال أيضًا في سبب وصله: (فإنَّه لَمَّا كان «هم» مخفوضًا بإضافة اليوم إليه، فكأنَّه صار كلمة واحدة، فلزم اتصالها)[(٣)].

ويعلِّل المارغني[٤] بقوله: «وأمَّا «حيث ما»، و«يوم هم»، و«ابنَ أم»، فجاء كلٌّ منها على الأصل الأول وهو القطع، وإنما خصوا «يوم هم» في الموضعين بالقطع؛ لأنَّ لفظ «هم» فيهما ضمير منفصل في محلِّ رفع مبتدأ، خبره ما بعده، و«يوم»

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (١٤٤).

(٢) ابن آجُرُّوم (٦٧٢ - ٧٢٣ هـ = ١٢٧٣ - ١٣٢٣ م): هو محمَّد بن محمد بن داود الصِّنهاجي، أبو عبد الله: نحوي، اشتهر برسالته (الآجرومية) وقد شرَحها كثيرون. وله (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني)، ويعرف بشرح الشاطبيَّة. وله مُصنَّفات أخرى وأراجيز. مولده ووفاته بفاس. ينظر: الأعلام للزركلي (٣٣/٧)، وبغية الوعاة (١٠٢)، شذرات الذهب (٦/ ٦٢).

(٣) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٤/ هامش ص ١٠٦٨)، وينظر: التبيان (١٩٨)، دليل الحيران (٢٩٥)، تنبيه العطشان (١٤٨).

٤) هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، وكنيته أبو إسحاق المفتي المالكي بالديار التونسية وشيخ القراء والمقرئين بالجامع الأعظم «الزيتونة» بها له مؤلفات جياد في القراءات وغيرها منها: دليل الحيران: شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن، وتنبيه الخلان، و النجوم الطوالع: على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، تحفة المقرئين والقارئين، والقول الأجلى: في كون البسملة من القرآن أو لا، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢ / ٦٢٢).

مضاف إلى الجملة؛ فلذا فُصل من «هم»، بخلاف غير هذين الموضعين، كقوله تعالى: ﴿مِن يَوۡمِهِمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ٦٠﴾ [الذاريات: ٦٠]، فإنَّ «هم» فيه ضمير متصل مخفوض بإضافة «يوم» إليه، فصارا كالكلمة الواحد فوُصلا»[1].

ويقول أحمدُ عمر أبو شوفة: «﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ١٣﴾ [الذاريات: ١٣]، ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦] حرفان، فُصِل الضمير منهما؛ لأنَّه مبتدأ، وأُضيف «اليوم» إلى الجملة المنفصلة عنه.

﴿يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي فِيهِ يُصۡعَقُونَ ٤٥﴾ [الطور: ٤٥] و﴿يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ٨٣﴾ [المعارج: ٤٢] وُصِل الضمير؛ لأنَّه مفرد، فهو جزءُ الكلمةِ المركَّبة من «اليوم» المضاف، والضَّمير المضاف إليه»[2].

و«هم» من قوله: (يومَ هُم) في موضع رفْع بما بعدَه، كقول القائل: فعلتُ ذلك يومَ الحَجَّاجُ أميرٌ.

«واختلف أهلُ العربية في العلة التي من أجلها لم تُخفض هم بيوم وقد أضيف إليه؟ فقال بعض نَحويِّي البصرة: أضاف يوم إلى هم في المعنى؛ فلذلك لا ينوَّن اليوم، كما قال: (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)، وقال: (هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ) ومعناه: هذا يوم فتنتهم، ولكن لَمَّا ابتدأ بالاسم، وبنَى عليه لم يقدر على جرِّه، وكانت الإضافة في المعنى إلى الفتنة، وهذا إنما يكون إذا كان اليوم في معنى إذ، وإلا فهو قبيح؛ ألا ترى أنك تقول: ليتَك زمَن زيد أميرٌ؛ أي: إذ زيد أمير، ولو قلت: ألقاك زمن زيدٌ أمير، لم يَحسُن.

وقال غيرُه: معنى ذلك: أنَّ الأوقات جُعلت بمعنى إذ وإذا؛ فلذلك بقيت على نصبها في الرفع والخفض والنصب، فقال: ﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٖۗ﴾ [هود: ٦٦]، فنَصبوا، والموضع خفضٌ، وذلك دليلٌ على أنَّه جعل موضعَ الأداة، ويجوز أن يعرب بوجوه الإعراب؛ لأنَّه ظهر ظهور الأسماء؛ ألا ترى أنه لا يعود عليه العائد كما يعود على الأسماء، فإنْ عاد العائد نُوِّن وأُعرب ولم يُضَف، فقيل: أعْجبني يوم فيه

(١) دليل الحيران على مورد الظمآن (٣٢١).

(٢) المعجزة القرآنية حقائق علمية قاطعة (١٨٣).

تقول، لما أن خرج من معنى الأداة، وعاد عليه الذِّكر صار اسمًا صحيحًا. وقال: وجائز في إذ أن تقول: أتيتك إذ تقوم»[١].

وصَفوةُ القول:

إنَّ الضَّمير «هم» إنْ جاءَ في محلِّ رفع «مبتدأ» كان فيه الفصلُ والاستقلال؛ فهو استئناف لجملةٍ جديدة، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، علاقتها بما قبلها الإضافة، ولم يعمل فيه الظرف. وإنْ جاء في محلِّ نصب أو جر، ففيه الوصل، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [الزخرف: ٨٣]، «هم» معمول به، والعامل هو الظَّرف؛ فاتَّصل الضمير بالعامل به و«هم» مكمِّل للجملة ومن أركانها؛ فاتَّصل بها.

«كالوهم»و «وزنوهم»:

«كالوهم»، «وزنوهم» بالمطفِّفين في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطففين: ٣]، ولم يوجد سواهما في القرآن، «وقد كُتبت الكلمتان في جميع المصاحف موصولتَينِ»[٢]، «وقد اختُلِف في كونِ ضمير «هم» مرفوعًا منفصلاً على أنَّ «هم» الأُولى ضميرُ رفْع مؤكِّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأً وما بعده خبرٌ، أو منصوبًا متَّصلاً على أنَّ «هم» مفعولٌ فيهما»[٣]؛ فهل يُراد فيهما القطع أم الوصل؟وهل نقف على الواو من كالوهم أم نقف على هم؟

والذي يُنهِي هذا الخلافَ ويُجيب عن هذا السؤال هم النُّحاة، فالقول عندهم بالوصل لا القطعِ بدَليلينِ نحويَّينِ:

الدَّليل الأوَّل: أنَّ الأفعال في التَّعدِّي واللزوم نوعين:

١- **الفِعل اللازِمُ:** وهو: كُلُّ ما لا يقتضي معناه تعدِّيًا إلى مفعولٍ؛ كأفعال الألوان، والخِلَق، والمطاوعة، كـ (اسْوَدَّ) و(حَوِلَ) و(تَدَحْرَجَ) و(ظَرُفَ).

٢- **الفِعل المتعدِّي:** وهو على ضربين:

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (٣٦٥/٢١).

(٢) غاية المريد في علم التجويد (٢٤٦).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٧٧٨).

وما يتعدَّى بنفسه، وما يتعدَّى بحرف جرٍّ، وهو على ضربين:

الأول: لا يجوز إسقاط حرف الجرِّ منه إلاَّ في الشّعر؛ وذلك نحو: (مررت بزيدٍ)، فلا يجوز إسقاط هذه الباء؛ لأنَّها كالجزء من الاسم لاتِّصالها بِهِ، وكالجزء من الفعل لكونها معدِّية له، وموصِّلة إلى الاسم؛ فكلُّ واحدٍ من هذين- الاسم والفعل- مفتقرٌ إلى هذا الحرف؛ فخلوُّهُما منه إجحافٌ بهما؛ وقد ورَد حذفُه في الشِّعر، كقول الشّاعر:

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَـــمْ تَعُوجُـــوا كَلاَمُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذَنْ حَـــرَامُ[1]

الثاني: الذي يتعدَّى بحرف الجرِّ، والمتكلم مُخيَّرٌ في إثباتِهِ وحَذْفِهِ، كـ (شكرتُ) و(أَمَرْتُ) و(نَصَحْتُ) و(وَزَنْتُ) و(كِلْتُ) و(اخْتَرْتُ)؛ تقول: شكرتُ زيدًا، وشكرتُ له، ونصحتُه، ونصحتُ له، ووَزَنْتُه، ووزنت له؛ قال اللّهُ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]، وقال تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، وأمرته كذا، وأمرته بِهِ، ومنهُ قولُ الشّاعر[2]:

---

(١) البيت من بحر (الوافر)، وهو لجرير، وهو في ديوانه (٢٧٨):

وقوله: (لم تعوجوا): أي: لم تقيموا، مِن عاج بالمكان: أقام به.

والشّاهد فيه: (تمرُّون الدِّيار) حيث إنَّ الفعل (تمرُّون) قد تعدَّى إلى المفعول (الدِّيار) بحرف الجرِّ الذي حُذِف للضَّرورة؛ وأصله: تمرُّون بالدِّيار.

يُنظر هذا البيت في: شرح المفصّل (٨/٨، ١٠٣/٩)، والمقرّب (١١٥/١)، وشرح ألفيّة ابن معطٍ (٤٨٦/١)، وتخليص الشّواهد (٥٠٣)، وابن عقيل (٤٨٨/١)، والمقاصد النّحويّة (٥٦٠/٢)، والهمع (٢٠/٥)، والخزانة (١١٨/٩)، والرّواية فيه (أَتُمْضُونَ الرُّسُومَ وَلاَ تُحَيَّى).

(٢) البيت من بحر (البسيط)، وهو لعمرو بن مَعدي كرب، وهو في ديوانه (٦٣)، ونسب لخفاف بن ندبة السُّلَمي، وهو في ديوانه ضِمنَ شعراء إسلاميون: ٥٢٩)، كما نُسب للعباس بن مرداس السلمي، وهو في ديوانه: ٤٦)، ولأعشى طرود في فرحة الأديب: ٦٢).

والبيت من شواهد سيبويه (١/ ١٧)، على حذف حرف الجر من «الخير». ورُوي: أمرتك الرشد.. والنشب: المال الثابت كالضياع وغيرها، وهو من نشب الشيء إذا ثبَت في موضعٍ ولزمه، وكأنَّه أراد بالمال هنا الإبل خاصة؛ فلذلك عُطف عليه النشب، وقيل: النشب: جميع المال، فيكون على هذا التقدير عطفه على الأول مبالغة وتوكيدًا، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين: وتركتك: إذا كانت بمعنى: صيرتك، كان «ذا مال» مفعولاً ثانيًا، وإذا كانت بمعنى: «خلفتك» كان حالاً، وقد للتحقيق. وينظر المقتضب (٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١، ٢٣١)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٦٥، ٢/

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[١]

«وهذا ليس بمَقِيس، أعني: إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، وإنما هو مسموع في أفعال تُحفظ ولا يُقاس عليها؛ ألا ترى أنه غير جائز أن يُقال: ضَربتُ لزيد وأكرمتُ لعمرو، وأنت تريد ضربتُ زيدًا وأكرمت عمْرًا، وهذه اللام الموصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها»[٢]«تُسمَّى لام الطرح»[٣]، وقد يجوز حذفها، والأكثر ذكرها نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩] ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

وقال التفتازانيُّ[٤]: «اللام زائدة؛ لأنَّ معنى نصحت زيدًا، ونصحت له، مستويان، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] بغير ذكر اللام»[٥]، «ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] تقديره: رَدِفَكُم، والمعنى واحد، وأهل التفسير يقولون معناه دنا لكم»[٦].

وكال ووزن، وهي من الْأَفْعَال الَّتِي تتعدَّى إلى مفعولين، أَولهمَا مسرَّح دَائِمًا، أَي: مُطلق من قيد حرف الْجَرِّ، وَالثَّانِي: تَارَة يكون مسرَّحًا مِنْهُ، وَتارَة مُقَيَّدًا به، تَقول: كلتُ لزيد طَعَامَه، وكلتُ زيدًا طَعَامه، ووزنت لزيدٍ مَاله، ووزنت زيدًا مَاله؛ قَالَ الله تَعَالَى ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣] وَالْمَفْعُول الأول فيهمَا مَحْذُوف[٧].

---

٢٤٠)، وابن يعيش (٢/ ٤٤، و٨/ ٥٠)، والكامل/ ٣٢)، والمؤتلف والمختلف/ ١٧)، وشروح سقط الزند (٤/ ١٨٣٣).

(١) اللمحة في شرح الملحة (٣٢٧/١).

(٢) اللامات (٢٧٨).

(٣) الجمل في النحو (٢٧٧، ٢٧٨).

(٤) السَّعْد التَّفْتَازاني (٧١٢ - ٧٩٣ هـ = ١٣١٢ - ١٣٩٠ م): هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمَّة العربية والبيان والمنطق. من كتبه (تهذيب المنطق) و(المطول)، و(المختصر)، و(مقاصد الطالبين)، و(شرح مقاصد الطالبين)، و(النعم السوابغ)، و(إرشاد الهادي) في النحو، و(شرح العقائد النسفية)، و(شرح التصريف العزي)، ينظر: الأعلام للزركلي (٢١٧/٢)، بغية الوعاة (٣٩١).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (٤٦٧/١).

(٦) اللامات (٢٧٨).

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (٤٨٤).

الدليل الثاني عند النُّحاة: تُزاد ألف بعد وَاو الْجمع متطرفة فِي مَاضٍ وَأمر وَفِي الْمُضَارع المنصوب والمجزوم، وَقد اخْتلفُوا فِي سَبَب زيادتها؛ فقال بعضهم: فصلوا بالألف بَين الضَّمِير الْمُنْفَصِل وَالضَّمِير الْمُتَّصِل؛ نَحْو ضربوهم إِذا كَانَ الضَّمِير مَفْعُولاً لم يكتبوا الْألف، وإِذا كانَ تأكيدًا كتبوها فرقًا بَين الضميرين، وترك رسم الْألف فِي خطّ الْمُصحف فِي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، واستدلُّوا بحذف الألف أَن الضَّمِير مفعول، وأنَّه لَيْسَ ضمير رفع مُنْفَصِلاً توكيدًا لواو الْجمع، ثمَّ اطردت زِيادَةُ هذه الْألِف في كل واو جمع وإن لم يلْحقهَا ضمير[1].

وما تميل إليه الباحثةُ هو أنَّ الضمير«هم» مفعول، وليس هذا اجتهادًا شخصيًّا فعلى ذلك الأكثرون من العلماء؛ يقول ابن هشام «قَول بَعضهم فِي ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]: إِنَّ «هم» الأُولى ضمير رفع مُؤَكِّد للواو، والثَّانية كذلِك، أو مُبْتَدأ وما بعده خَبرُه، وَالصَّوابُ أنَّ «هم» مفعول فيهما لرسم الْوَاو بِغَيْر ألف بعْدهَا، ولأَنَّ الحدِيثَ في الفِعْل لا في الفَاعِل؛ إِذِ المَعْنى إِذا أخذُوا من النَّاس استوفوا وإذا أعطوهم أَخسروا، وإذا جعلت الضَّمِير لِلْمُطَفِّفِينَ، صَار مَعْناهُ: إذا أخذُوا استوفوا، وإذا تولَّوا الْكَيْل أو الْوَزْن هم على الْخُصُوص أَخسروا، وَهُوَ كَلاَمٌ متنافر؛ لأَنَّ الحَدِيث فِي الْفِعْل لا فِي الْمُبَاشِر»[2].

الخلاصة في «كالوهم» و«وزنوهم»: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣] بسورة المطفِّفين، وليس غيرهما في التنزيل، وقد كُتبتَا في جميع المصاحف العثمانيَّة موصولتَينِ، ومعنى الوصل فيهما ترك رسم الألف الدالَّة على الانفصال بعد الواو في الكلمتين، وكان عدَم رسم الألف بعد الواو في الكلمتين دليلاً على أنَّهما موصولتان بما بعدهما؛ وعليه: فلا يجوزُ الوقف على كلمة «كالوهم» أو «وزنوهم» دون «هم» معهما، وإنما يكون الوقفُ على كلمة «كالوهم» بأَسْرها، وكذلك كلمة «وزنوهم».

---

(١) ينظر: همع الهوامع (٥١٦/٣).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٧٧٨).

قال ابنُ الأنباري[١]: («كالوهم» حرف واحد أي حكمًا، والأصل: (كالوا لهم) فحُذفت اللام على حدِّ: كِلْتُك طعامًا فحُذفت اللام، وأوقع الفعل على هم فصارا حرفًا واحدًا؛ لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة)[٢].

قال أبو عُبيد[٣]: «الاختيارُ أن يكون: «كالوهم ووزنوهم» حرفًا واحدًا؛ لأنَّ المصاحف اجتمعتْ على طرح الألف فيهما؛ يعني بعد الواو، قال: ولو كان منفصلاً مِن «هم» لكتبوا الألف كما كتبوا في (جاؤوا وذهبوا)»، ويُروى عن عيسى بن عمر[٤] وحمزة: كالوا ووزنوا على أنَّهما كلمتان، وكانا يقفان على الواوَين وقفةً لطيفة لبيان هذا المعنى يجعلان الضمير للمطففين، وليس ذلك بوجه الكلام، ولا يجوز موافقتهما على ذلك؛ لأنَّ المعنى في قوله عزَّ وجلَّ: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) إذا أخذوا منهم، وفي قوله: (وإذا كالوهم)؛ أي: أعطوهم يخسرون، والضمير المرفوع في (كالوا ووزنوا) راجع إلى الناس.

وهذا نظمٌ متطابق، وإذا جُعل الضمير للمطففين كما حُكي عن عيسى

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، النَّحْوي، صاحب التَّصانيف في النحو والأدب؛ كان علاَّمة وقته في الآداب، وأكثر الناس حفظًا لها، وكان صدوقًا ثقةً دَيِّنًا خيِّرًا من أهل السُّنة، وصنَّف كتبًا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، ينظر: وفيات الأعيان (٣٤١/٤)، إنباه الرواة (٣/ ٢٠١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١٩٠).

(٣) أبُو عُبَيْد (١٥٧ - ٢٢٤ هـ = ٧٧٤ - ٨٣٨ م): هو القاسم بن سلام الهَرَوي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. وكان مؤدِّبًا، من كتبه: «الغريب المصنف»، في غريب الحديث، و«أدب القاضي»، و«فضائل القرآن»، و«الأمثال»، و«المذكَّر والمؤنث»، و«المقصور والممدود» في القراءات، و«الأموال»، و«الأحداث»، و«النسب»، و«الإيمان ومعالمه وسُننه واستكماله ودرجاته»، و«غريب القرآن». ينظر: الأعلام للزركلي (٥/ ١٧٦)، وفيات الأعيان (٦٠/٤، ٦١).

(٤) هو: أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي، النَّحوي، البصري، نزل في ثقيف فنُسب إليهم؛ كان صاحب تقعير في كلامِه، واستعمال للغريب فيه، وفي قراءاته، وأخذ القراءة عَرْضًا عن عبد الله بن أبي إسحاق، وسمع الحسن البصري، وله اختيارٌ في القراءة على قياس العربية، ورَوى القراءات عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي، وهارون بن موسى النحوي، والأصمعي، والخليل بن أحمد، وسهل بن يوسف، وعبيد بن عقيل، وأخذ سيبويه عنه النَّحوَ، وله الكتاب الذي سمَّاه «الجامع» في النحو، تُوفي سنة (١٤٩) تسع وأربعين وَمِئَة. ينظر: وفيات الأعيان (٤٨٦/٣)، هدية العارفين (١/ ٨٠٥).

وحمزة، لم يتطابقِ النظم، وصار المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا كالوهم على الخصوص، أو وزنوهم على الخصوص أَخسروا، وهذا غيرُ الأوَّل[١].

ولزيادةِ الحُجَّة في التصويب للرأي القائل بمفعولية الضمير «هم» وباتِّصاله، نَأتي بالوجهِ الآخَر للقاعدة النَّحْوية التي مفادها وجودُ الألف إنْ كان الضمير ضميرَ رفع، وفيه الفصل لا الوصل، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الشورى: ٣٧]، فمخالفةُ «غَضِبوا هم» لكلمتي «كالوهم» و«وزنوهم»؛ لأنَّ «غضبوا» كلمة بنفسها، و«هم» ضمير فصل مرفوع على الابتداء كلمة أخرى، والخبر جملة «يغفرون»؛ ولذلك أثبتوا الألِفَ بعد الواو في كلمة «غضبوا»، وعليه: «فيجوز الوقفُ ضرورةً أو اختبارًا «بالموحَّدة» على كلمة «غضبوا»، ولا يصحُّ الابتداء بقوله تعالى: ﴿هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الشورى: ٣٧]؛ لِمَا فيه من الفصل بين الشرط والجواب، بل يتعين الابتداء بالشرط وهو «وإذا...»؛ ليكون هو جوابه معًا، خلافًا لملا علي القاري؛ فإنَّه أجاز الوقف على «غضبوا»، والابتداء بقوله: «هم»»[٢].

وممَّا يُستخلَص من أقوال العلماء السَّابقة: أنَّ من علاماتِ الوصل ومِن الأمور المثبتة له: التَّغييرَ الذي يطرأ على أواخِر الكلماتِ الموصولة؛ وهو إمَّا تغييرُ حرْف، أو حَذْف حرف، أو تغيير حركة، أو حذْفها أو زيادتها، ووُجِد الحذف هنا في كلمة «كالوهم»؛ حيث حُذفت لامُ الجرِّ الموصلة للمفعول به، ثم حُذفت ألف «كالوا»، وكذلك «وزنوا»؛ من أجْلِ الوصل، وكان أصل الكلمتين «كالوا لهم»، و«وزنوا لهم».

(١) جمال القراء وكمال الإقراء (٧٦٤).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٨/٢).

المبحث الرَّابع
المقطوع عن (إذ) والموصول بها في الرَّسم القرآني

تأتي (إذ) على أشكال متعدِّدة، وتفصيلُ القول فيها كالتالي: «(إذ) للوَقتِ الماضِي وللمستقبل في الأَصَحِّ، وتلزم الظرفيَّةَ ما لم يُضَفْ لها زمانٌ، والإضافة إلى جملةٍ غير مصدَّرة بـ(زال) وأخواتها، أو دام، أو ليس، أو لكن، أو ليت، أو لعلَّ، ويقبح أن يَليَها اسمٌ بعده ماضٍ، وقد يحذف، والدليل على اسميَّتها قَبولُها التنوين والإخبار بها؛ نحو: مجيئك إذْ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وبُنيت لافتقارِها إلى ما بعدها من الجمل، ولوضعها على حرفين، وأصل وضعها أن تكون ظرفًا للوقت الماضي. وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعةٌ- منهم ابن مالك-: نعم، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]؛ أي: من تنزيل المستقبلِ الواجبِ الوقوعُ منزلةَ ما قد وقَع»[1].

إلاَّ أنَّ (إذ) رُسمت في كتاب الله موصولةً بما قبلها من ظروفٍ كما في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ [القيامة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾ [الغاشية: ٨]، فقد اتَّفقت المصاحف على وصل «يوم» بـ «إذ» كلمة واحدةً ولا يجوز الوقف على «يوم» دون «إذ» ولا الابتداء بإذ دون يوم، بل الوقف على الكلمة بأسرها «يومئذ» والابتداء منها كذلك.

(«حين» مع «إذ» في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤﴾ [الواقعة: ٨٤]، ولا ثانيَ لها في التنزيل؛ فقد اتَّفقت المصاحف على وصل «حين» بـ «إذ» كلمة واحدة؛ كيومئذ، ولا يجوزُ الوقفُ على «حين» دون «إذ» ولا الابتداء بـ «إذ» دون «حين»، بل

(١) همع الهوامع (٢/١٧٥).

الوقف على الكلمة بأكملها «حينئذٍ»، والابتداء منها كذلك)[١].

ويوم وحين ليست هي الظُّروف الوحيدة التي تُضاف إليها إذْ، وتوصل بهما، بل هناك مجموعةٌ من الظروف ذكَرها الخليلُ في كتابه «العين»؛ يقول: «وإنما جاءتْ في سبع كلمات موقتات، في: حينئذٍ، ويومئِذٍ، ولَيلَتئذٍ، وساعتَئذٍ، وغَداتَئذٍ، وعامتَئذٍ، وعشيتئذ»، ثم قال: «كتابتها ملتزقة»[٢]؛ أي: موصولة، وجميع هذه الظروف جُعلت مع إذ بعدَها كلمة واحدة، إلا أنَّ يومئذ وحينئذ ذُكرتا في القرآن دون غيرهما من الظروف، ورُسم ما وَرَد منهما في القرآن الكريم متصلاً في كلِّ مواضعهما كما في الآيات السَّابقة، ولازمتَا الوصل في سائر رسْم اللُّغة، حتى كان القياس فيهما الوصل، وعدَّهما العلماءُ من الأدوات الملازمة للوصل، واتَّفق رسم اللغة قديمًا وحديثًا مع رسمهما في القرآن، وهما في كتاب عمدةُ الكتاب تحت عنوان «ومن الاصطلاح القديم»[٣].

فما كان من علماءِ اللُّغة إلاَّ أن علَّلوا لهذا الرسم الملازم للوصل في سائرِ اللغة؛ فالخليل جعل الوصل فيها من باب التركيب، ففي حديث سيبويه عن (لن) يقول: «فأمَّا الخليل فزعم أنَّها لا أن، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويْلُمِّه يريدون ويل أمِّه، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا هلاَّ بمنزلة حرف واحد، فإنَّما هي هل ولا»[٤]، وهي عند سيبويه وغيره مركَّبة تركيبَ إضافة، وهي من صور تجاور وتراكب ظرفين، والظروف هنا مبنيَّة، «والبناء دليل شدَّة اتصال الظروف بـ (إذ)» [٥].

في حين أنَّ السيوطي يصِف هذا الوصلَ بالشذوذ والخروج عن القياس دون أن يُعلِّل له؛ حيث قال: «وممَّا وُصل شذوذًا وكان قياسُه الفصلَ: (ويكأنه)؛ لأَنَّه مركَّب من (وي) بِمَعْنى أَعْجَب، و(كَأَنَّهُ). و(ويَلُمِّه) والْأَصْل (ويلُ أمِّه)، و(يَوْمئِذٍ)

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٥٤/٢).

(٢) العين (٢٠٥/٨).

(٣) عمدة الكتاب (١٨٧).

(٤) الكتاب (٣/٥).

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٦/٣).

ونحْوه من الظروف المضافة لـ (إِذْ)»[١]، إلا أنَّ أفضل ما قيل في التعليل لوصل (إذ) ماجاء في قول ابن درستويه: «وذلك أن (إذ) ليست مما يضاف إليه فهي وما قبلها يُجعَلان شيئًا واحدًا بمنزلة خمسة عشر»[٢]، «ولأجْل وقوع الهمزة متوسطةً كتبت الهمزة بالياء، وإلاَّ كان القياس أن تُكتب ألفًا، ولكن لَمَّا وصلت «إذ» بيوم وحين صار كالمتَّصل يديرها حركة نفسها وهي مكسورة، فكتبت بالياء»[٣].

ويُسمَّى التنوين في «إذ» تنوين عِوَضٍ، وهو: ما جِيءَ به عِوَضًا عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوْفةٍ، كـ (يومئذٍ) و(حينئذٍ)؛ فـ (إذٍ) ظرف زَمَانٍ مبنيٌّ؛ لافتقاره إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، فَحُذِفَت الجملة للعلم بها وعُوِّضَ عنها بالتَّنوين، وكُسِرَ ذَالُ (إذ) لالتقاء السَّاكنين؛ وهما: الذَّال والتَّنوين»[٤].

ولكن هل الكسرُ في (إذ) للإعراب أم البناء؟

يوضِّحُ ذلك السيوطيُّ بقوله: (وزعَم الأخفش أنها حينئذٍ مُعربَة، والكسر جر إعراب بالإضافةِ لا بناء، وحملَه على ذلك: أنَّه جعَل بناءَها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة، فلمَّا زالت من اللَّفظ صارت مُعرَبةً، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ(إذ) حُكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليلٌ على إعرابه، وبأنَّ العرب قد بنت الظرف المضاف لـ (إذ)، ولا عِلَّة لبنائه إلا كونه مضافًا لمبنيٍّ، فلو كانت الكسرة إعرابًا لم يجُزْ بناءُ الظرف)[٥].

وقال عباس حسن: (في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ١-٤]. فقد حُذِفت في الأمثلة السالفة جملةٌ أو أكثر بعد: «إذْ» مباشرة، وجاء التنوين عوضًا عن المحذوف. ولَمَّا كانت الذال ساكنةً، وكذلك التنوين، حرَّكْنا الذال بالكسر؛ ليمكِنَ النطق والتغلُّب على اجتماع الساكنين، ووَصَلْنا كلمة: «إذ» في

(١) همع الهوامع (٥١٥/٣).

(٢) كتاب الكتاب (٦٢).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (١٠١٩/٢).

(٤) اللمحة في شرح الملحة (١/ ١٥٦).

(٥) همع الهوامع (١٧٥/٢).

الكتابة بما قبلها، عملاً بقواعد رسم الحروف «الإملاء»، وممَّا يجب التنبُّه له أنَّ هذا التنوين قِسمٌ مستقل، أثره الخاص هو: «التعويض»، فلا يدلُّ بنفسه على إعراب ولا بناء)[١].

ويُفصل عن (إذ) الظروف المضافة إليها إذا لم يَصلُحِ الاستغناء عنها، وصرّح بالجملة المحذوفة المعوض عنها بالتنوين؛ فإنَّ الأصل أنْ يُفصل الظرف المضاف للجملة التي بقِي منها (إذ) المنوَّنة تنوين العوض، وأنْ يُكتب بالألف، لكن جُعل الظرف مع إذ كالشيء الواحد، فوُصل بإذ، وجُعلت صورة الألف ياءً كما جعلوها في يَئِس[٢].

وقال أبو حاتم السجستانيُّ[٣]: «جُعل يوم وإِذ بمنزلة خمسةَ عشر»[٤].

وبناءً على ما سَبَق، فإنَّ (إذ) من المقطوعات والموصولات التي اتَّفق رسمُها القرآنيُّ مع رسمِها في اللُّغة، ولكنَّ هناك مفرداتٍ خالَف رسمُها القرآنيُّ رسمَها في اللُّغة مخالفةً يُخالفها الإملاءُ القياسيُّ، ولكن لهذا الرسم مسوِّغاته وأسبابُه النحويَّة، وهذه المفرداتُ هي محورُ الحديث في المبحث التالي.

---

(١) النحو الوافي (٤١/١).

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢٠٥، ٢٠٦).

(٣) أَبو حاتِم السِّجِسْتاني (٠٠٠ - ٢٤٨ هـ = ٠٠٠ - ٨٦٢ م): هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي، من كبار العلماء باللُّغة والشعر، له نيِّف وثلاثون كتابًا، منها: كتاب (المعمّرين)، و(النخلة)، و(ما تلحن فيه العامة)، و(الشجر والنبات)، و(الطير)، و(الأضداد)، و(الوحوش)، و(الحشرات)، و(الشوق إلى الوطن)، و(العشب والبقل)، و(الفرق بين الآدميين وكل ذي روح)، و(المختصر) في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه. وله شِعر جيِّد، ينظر: الاعلام للزركلي (١٤٣/٣)، الفهرست لابن النديم (١/ ٥٨) والوفيات (١/ ٢١).

(٤) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٧٣٨٨/١١).

المبحث الخامس
كلمات مُتفرِّقة في كتاب اللهِ خالفت الخطَّ القياسيَّ

«إمَّا جاءت موصولةً وكان حقُّها القطع، وإمَّا جاءت مقطوعةً وكان حقُّها الوصل»

(وَلَاتَ حِينَ – آل ياسين – يابنؤم – ويكأنه)

من الحروفِ نوعٌ يُشبه الفِعل «ليس» في معناه «النفي»، وفي عمله «النسخ» فيرفع الاسمَ وينصب الخبر، وبهذه المشابهة في الأمرين يُعد من أخوات: «ليس». مع أنها فعل وهو حرف، كما يُعَدُّ من أخوات «كان»؛ لمشابهته إيَّاها في العمل فقط. وأشهر هذه الحروف أربعة: «ما- لا- لات- إنْ»[(١)]، ولكن ما يُطلب منها في هذه الدِّراسة هو الحرفُ «لات»؛ لدخوله في قاعدة الموصول والمقطوع من قواعد الرَّسم القرآني.

و«**لات**» لنفي الزمن الحالي عند الإطلاق[(٢)]، وهي لا التي يَكسَعونها[(٣)] بالتاء، وهي المشبَّهة بليس بعينها، ولكنَّهم أبوا إلاَّ أن يكون المنصوب بها حينًا؛ قال الله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]؛ أي ليس الحينُ حينَ مناص[(٤)].

شُروط عملِها:

أن يكون اسمُها وخبرها كلمتين دالَّتَينِ على الزمان، وأن يُحذف أحدهما دائمًا، والغالب أنه الاسم، وأن يكون المذكور منها نكرة؛ مثل: سهوتَ عن

---

(١) النحو الوافي (١/٥٩٣).

(٢) النحو الوافي (١/٦٠٤).

(٣) يَكسَعونها: أي: يُتْبعونها بالتاء، ويَجعلون التاء عَقِبَها وفي دُبرها؛ ينظر لسان العرب (كسع) (٨/٣٠٩).

(٤) المفصل في صناعة الإعراب (١١٢).

ميعادك، ولاتَ حينَ سهوٍ؛ أي: ولاتَ الحينُ حينَ سهو. وإعرابها: «لا» نافية؛ تعمل عمل: «ليس». التاء للتأنيث اللفظي، واسمها محذوف تقديره: الحينُ، أو: الوقت، أو: الزمن... «حينَ» خبرها، منصوب بالفتحة الظاهرة، مضاف. «السهو» مضاف إليه مجرور[١].

اختصاصها بالحين:

الْحِين: الدَّهْر أو وَقت منه يَصلُح لجَمِيع الأزمانِ طالَ أو قَصُر، ويكون سَنة أو أكثر، أو يَختَصُّ بأربعينَ سَنةً، أو سنتَيْن، أَو سِتَّة أشهر، أو شَهْرَيْن، أو كل غَدْوَة وَعَشِيَّة، أو يوم القِيامَة؛ قال تعالى: ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾﴾ [الصافات: ١٧٨]؛ أي: حتَّى تَنْقَضِيَ المدَّةُ التي أُمهلوها، وإذا باعدوا بين الوَقْتَيْنِ باعدوا بـ(إِذْ) فقالوا: حِينَئِذٍ[٢].

يقول سيبويه: «لا تكون (لاتَ) إلا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنَّه مفعول به، ولم تُمكِّنْ تمكُّنَها ولم تُستعمل إلا مضمَرًا فيها؛ لأنَّها ليست كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول لستَ «ولستِ» وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبًا، فتَبْنِي على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لاتَ، لا تقول: عبدُ الله لاتَ منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين. وزَعَموا أنَّ بعضَهم قرأ: «وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ» وهي قليلة»[٣].

وقول سيبويه: «لا تكون (لات) إلاَّ مع الحين» اختلف العلماءُ فيه؛ فقال بعضهم: إنَّها لا تعمل إلاَّ في لفظ الحين، ولا تَعمَلُ فيما رادَفَه كالساعة ونحوها، وقال قوم: والمراد أنَّها لا تعمل إلاَّ في أسماء الزمن فتَعملُ في لفظ الحين، وفيما رادَفَه من أسماء الزمن[٤]، ولكن كلمة: «حين» هي أكثر الكلمات الزمنيَّة التي استعملها العربُ معمولةً للحرف: «لات»، ومثل: «ساعة»، و«أوان»، و«وقت»، وغيرها ممَّا يدلُّ على الزمن.

---

(١) النحو الوافي (١/٦٠٥).

(٢) الكليات للكَفَوِي (٤٠٥).

(٣) الكتاب (١/٥٨، ٥٧).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٣٢٠).

الوصل والقطع:

«لات» مع «حين» في سورة ص في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، ولا يوجد غيرُها في القرآن الكريم. وقد اختُلِف في قطعِ التاء عن حين ووصْلها بها، والصحيحُ المشهور الذي عليه العملُ قَطعُها، وعليه فتكون «ولات» كلمة و«حين» كلمة أخرى. وعلى غير المشهور وصْل التاء بحين، وعليه فتكون «ولا» كلمة و«تحين» كلمة أخرى، كما وجدنا عند أبي عُبَيدة وابن الطَّراوة[١] كما سيأتي، وهذا القول لا يعوَّل عليه بدليل أنَّ كلَّ القرَّاء وقفوا على «ولات» عند الضرورة، سواءٌ مَن وقف منهم بالتاء أم بالهاء بدلاً من التاء، ولم يُنقل عن أحدٍ منهم أنَّه وقَف على «ولا» بدون التاء[٢]، وهذا ما وُجد في كتُب علوم القرآن، ولكن أين عِلمُ النحو من هذا؟

ليُجاب عن السؤال المطروح، لا بدَّ أولاً مِنْ عرْض آراءَ العلماء ومذاهبهم في ماهية «لات»، ولكن سيُقتَصر على ما يهمُّ البحثَ فقط.

أوجه لات:

الوجه الأوَّل:

أنَّهما أداتان متجاورتان عند الجمهور، ومكوَّنة مِن لا النافية وتاء التأنيث وحُرِّكَتِ التاء تخلُّصًا من التقاء ساكنين، ويجوز أن تكون التاء للمبالغة، وهذا رأي الجمهور وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، فالأخير شبَّهها بـ(ليس) من جهة دخول التاء عليها؛ قال أبو الحسن بن كَيسان[٣]: «والقول كما قال سيبويه؛ لأنَّه شبَّهها

---

(١) ابن الطَّرَاوَة (٠٠٠ - ٥٢٨ هـ = ٠٠٠ - ١١٣٤ م): هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة: أديب، من كتَّاب الرسائل، له شِعر، وله آراءٌ في النَّحو تفرَّد بها. تجوَّل كثيرًا في بلاد الأندلس، وألَّف (الترشيح) في النَّحو، مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه)، و(مقالة في الاسم والمسمى). ينظر: الأعلام للزركلي (١٣٢/٣)، وبغية الوعاة (٢٦٣).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٧/٢).

(٣) ابن كَيْسَان (٠٠٠ - ٢٩٩ هـ = ٠٠٠ - ٩١٢ م) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحوا ولغة، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه «تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها»، «المهذب في النحو»، و«غلط أدب الكاتب» و«غريب الحديث» و«معاني القرآن» و«المختار في علل النحو»، «المصابيح القرآن العظيم»، ينظر: الأعلام للزركلي (٣٠٨/٥)، وطبقات النحويين واللغويين (١٧٠).

بليس، فكما يقال: ليست، يقال: لات»، ومن النحاة الذين تبعوا هذا الرأي: الكسائي والفراء والأخفش؛ فهم يذهبون إلى أنَّ التاء منقطعة من حين في «ولات حين»، ويقولون: «معناها وليست»، وكذلك هو في المصاحف الجدد والعُتُق، بقطع التاء من حين، وإلى هذا كان يذهب أبو عُبيدة مَعْمر بن المثنَّى[١][٢].

الوجه الثاني:

أنَّها كلمة واحدة مركَّبة من لا والتاء، ونسبه السيوطيُّ إلى سيبويه؛ قال السيوطي «ولهذا تُحكَى عند التسمية بها، كما تحكِي لو سَمَّيتَ بـ (إنما)»[٣].

الوجه الثالث:

أنَّها كلمة «لا» وبعض كلمة حين، وهما لا النافية والتاء زائدة في أوَّل الحين، قال به أبو عبيد وابنُ الطراوة [٤]، وزعم أبو عبيد القاسم بن سلام أنَّ التاء في «ولات حين مناص» متصلة بـ «حين» وأنَّه رآها في مصاحف عثمان متصلة بـ «حين»، وزعم أنَّ هذه التاء تدخل على حين وأوان وآن، يريد أن التاء لاحقة لأول الاسم الذي بعد (لا)، ولكنَّه لم يفسِّر لدخولها معنى[٥]، وقال: «والوقف عندي على هذا الحرف «ولا»، والابتداء «تحين مناص»؛ فتكون التاء مع حين»، وقال بعضُهم: «لات»، ثم يبتدئ فيقول: «حين مناص»، قال المهدويُّ: «وذكر أبو عبيد أنَّ التاء في المصحف متَّصلة بـ«حين»، وهو غلطٌ عند النحويِّين، وهو خلاف قول المفسِّرين»، ومِن حُجة أبي عبيد أنْ قال: «إنا لم نجد العرب تَزيد هذه التاء إلا في

---

(١) تفسير القرطبي بتصرف (١٤٨/١٥).

(٢) أبو عُبَيد مَعْمَر بن المُثَنَّى (١١٠ - ٢٠٩ هـ = ٧٢٨ - ٨٢٤ م): هو مَعْمَر بن المُثَنَّى التيميُّ بالولاء، البصري، النَّحوي: من أئمَّة العِلم بالأدب واللُّغة. مولده ووفاته في البصرة، له نحو (٢٠٠) مؤلَّف، منها: (نقائض جرير والفرزدق)، و(مجاز القرآن)، و(العققة والبررة) رسالة، و(مآثر العرب)، و(المثالب)، و(فتوح أرمينية)، و(ما تلحن فيه العامة)، و(أيام العرب)، و(معاني القرآن)، و(طبقات الفرسان)، و(طبقات الشعراء). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٧٢/٧)، وبغية الوعاة (٣٩٥).

(٣) همع الهوامع (٤٥٨/١).

(٤) الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو والصّرف الدكتور مزيد إسماعيل نعيم، روفائيل مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥، (٧٢).

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور (٢٠٧/٢٣، ٢٠٨).

حين وأوان والآن»، وأنشدَ لأبي وجزة السعدي:

العَـاطِفُون تَحِـينَ مَـا مِـنْ عَـاطِفٍ والمُنْعِمُـون يَـدًا، إِذَا مَـا أَنْعَمُـوا[١]

وأنشد لأبي زبيد الطائي:

طَلَبُـــوا صُـــلْحَنَا وَلاَ تَـــأَوَانٍ فَأَجَبْنَـــا أنْ لَـــيْسَ حِـــينَ بَقَـــاءِ[٢]

فأدخل التاء في «أوان». قال أبو عبيد: «ومِن إدخالهم التاء في الآن حديث ابن عُمر: وسأله رجلٌ عن عُثمانَ بن عفَّان ﷺ فذكر مناقبه، ثم قال: «اذهبْ بها تلان معك»[٣]».

وكذلك قول الشاعر:

نَـــوِّلِي قَبْـــلَ نَـــأْيِ دَارِي جُمانَـــا وصِـــلِينا كَمَـــا زَعَمْـــتِ تَلانَـــا[٤]

قال أبو عُبيد: (ثم مع هذا كلِّه إني تعمدتُ النظر في الذي يُقال له: الإمام- مصحف عثمان- فوجدتُ التاءَ متصلةً مع «حين» قد كُتبت «تحين»)[٥].

ومِن العلماء – وخاصَّة اللغويِّين – من وافق أبا عُبيدة فيما ذهب إليه، وجاء

---

(١) البيت من بحر (الكامل)، وهو لأبي وجزة السعدي. ينظر: الخزانة (٢/ ١٤٧-١٥٠) وسر الصناعة (١/ ١٨٠) والإنصاف (١٠٨)، والصحاح واللسان والتاج مادة «حين»، ورواه السيرافي: «العاطفونة حين».

(٢) البيت من بحر (الخفيف)، وهو من قصيدة لأبي زبيد الطائي، وهو من شواهد مغني اللبيب رقم (٤١٦) وشواهد الأشموني رقم (٢٢٩)، ووجه الشاهد من البيت: قوله «ولات أوان»، وفي هذه التاء رأيان للنُّحاة؛ أحدهما: أنها مزيدة على لا النافية، وأنَّها نظير التاء في ربت وثمت، والرأي الثاني: أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة «أوان» كما زيدت في أول الآن فقيل: تالآن، وقيل: تلان، الإنصاف في مسائل الخلاف(١/ ٩٠).

(٣) كذا ورد في تفسير القرطبي(١٥/١٤٧,١٤٨)، وفي تفسير الثعلبي (٨/ ١٧٧)، وتفسير البغوي (٧/ ٧١). والذي في صحيح البخاري (١٥/٥) باب مناقب عثمان بن عفان بلفظ (اذهب بها الآن معك)، ولم يُوقف عليه في كتب السنة بلفظ (تلان)، ولعلَّ وصل التاء من الراوي.

(٤) البيت من بحر (الخفيف)، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي، وقد أنشده ابنُ منظور «ح ي ن» ولم يَعْزُه لقائل معيَّن. وقوله: «نولي» أصل معناه: أعطي وامنحي، وأراد هنا صِليني وكفِّي عن الهجر، وما يؤدِّي هذا المعنى. والنأي: البُعد والفراق. و«جمانا» اسم امرأة، وهو منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «جمانة» فرخَّمه الشاعر بحذف التاء. ومحل الاستشهاد بهذا البيت: قوله «تلانا»، حيث زاد على «الآن» تاءً في أوله، وفي حديث ابن عمر: «اذهب بها تالآن معك»، قال أبو زيد: سمعتُ مَن يقول «حسبك تلان»، يريد الآن، فزاد التاء.

(٥) تفسير القرطبي (١٥/ ١٤٧، ١٤٨).

رأيهم مجملاً على لسانِ جعفر شرف الدين في كتابه «الموسوعة القرآنية خصائص السور» فقال:

«كيف تكونُ التاء في «لات» للتأنيث وللمبالغة؟ هذا منطقٌ غريب، وقد أدرك ضَعْفَ هذا القول اللُّغويُّون؛ فنظروا إلى المسألة نظرًا آخر، فقالوا: تزاد التاء في أول كلمة «حين» فتصبح «تحين»، وكأنَّ التاء أداة تعريف، وعلى هذا تكون «لات حين» هي «لا تحين»، ومثل حين «الآن» فقالوا: تلان»[1].

وفَصَّل الحديثَ في الجزء السابع من كتابه؛ فقال:

«فما معنى قولهم: إنَّ «التاء» للتأنيث، وتاء التأنيث ساكنة مع الفعل، ومحرَّكة بالحركات مع الاسم؟ وما معنى قولهم: إنَّها للتوكيد؟ وهل كل زيادة توكيد؟ وما معنى التوكيد؟ وما المؤكَّد في ذلك؟ وإذا كانت للتأنيث فكيف يُراد التوكيد؟ وما رأينا تاء للتأنيث تُفيد التوكيد! وهل التاء في «ربَّتَ» و«ثُمَّت» المفتوحتان للتأنيث والتوكيد؟

وأمَّا اختصاصها بنفي الأحيان، فهذا قائم؛ لأنَّها سُمِعت كذلك في لغة العرب.

ولعلَّنا نستطيع أن نقول شيئًا آخَر في هذه التاء، وهو أنَّ هذه «التاء» هي شيء من «ايت» السريانية. و«ايت»السريانية هذه تعني «ايش» أي: الشيء في العربية. وقد رُكبت مع «لا» فصارت «لا ايت»، ثم خفِّفت فصارت «لات»، واستُعملت استعمالاً خاصًّا. وهي نظير «ليس» الَّتي قال الخليل بتركيبها من «لا أيس» أي: لا وجود ولنقول: إن «ايت» بمعنى «شيء» بقي شيء منها في العربية، وذلك في مادة «أثث»، وإذا رجَعْنا إلى «أثاث» و«أثاثة» في المعجم، وجدنا أنَّ عموم الدَّلالة فيهما يشير إلى أنها مطلق الشيء، ومن غير تخصيص، ثم جاءَ الاستعمال فقيَّد وخصَّص وصرفها إلى أشياءَ معيَّنة. وقد بقِي لنا أن نقول: إنَّ العرب ربما أدخلوا على «حين» التاء، وقالوا:

---

(١) الموسوعة القرآنية، خصائص السور (٤/ ١٤٦).

لات حين، بمعنى: ليس حين»[١].

وأما قول أبي وجزة:

العَـاطِفُون تَحِـينَ مَـا مِـنْ عَـاطِفٍ والمُنْعِمُـون يَـدًا، إِذَا مَـا أَنْعَمُـوا

فقال ابن سِيدَه: «قيل: إنَّه أراد «العاطفون»، مثل «القائمون» و«القاعدون»، ثم زاد التاء في «حين» كما زادها الآخر في قوله:

نَـوِّلِي قَبْـلَ نَـأْيِ دَارِي جُمانَـا وصِـلِينا كَمَـا زَعَمْـتِ تَلانـا

أراد الآن، فزاد التاءَ، وألْقى حركةَ الهمزة على ما قبلها»[٢].

يقول جعفر شرف الدِّين: «هذا قول المتقدِّمين في كلمة «حين»، وزيادة التاء في أوَّلها. وعلى هذا يكون قولنا: «لات حين» من باب نفي «تحين» بـ «لا» قبلها.

وأرَى أنَّ هذا المنقول من كلامهم قد يُشعرنا أنَّ «للتاء»، في لُغة قديمة، ما للألف واللام في أوَّل الاسم، ولعلَّ هذا شيء ممَّا ورثته العربيَّة من اللُّغات التي سبقتْها!»[٣].

أمَّا ما ذَهب إليه أبو عُبيد وغيره ممَّن تبعوه، فقد ردَّه وأنكره الأجِلَّةُ من العلماء، قال الشاطبيُّ[٤] في قصيدة عقيلة أتراب القصائد:

أبـو عبيـدٍ عَـزَا وَلاَ تحِـينَ إلى الْـ إمـامِ والكـلُّ فيـهِ أعظَـمَ النُّكُـرَا[٥]

أي: إن أبا عُبيد نسب (ولاتحين) إلى الإمام (مصحف عثمان)، وقوله: (والكلُّ فيهِ أعظَمَ النُّكُرَا) يعني أنَّ كل العلماء أنكروا، وردُّوا ما ذهب إليه أبو

(١) الموسوعة القرآنية ،خصائص السور(٢٣٩/٧).

(٢) المخصص (٨٢/٥).

(٣) الموسوعة القرآنية: خصائص السور (٢٠٤/٧).

(٤) الشَّاطِبي (٥٣٨ - ٥٩٠ هـ = ١١٤٤ - ١١٩٤ م) القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعينيّ: إمام القراء. كان ضريرا ولد بشاطبة (في الأندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب «حرز الأماني» قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية، وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة، ينظر: الأعلام للزركلي (١٨٠/٥)، والوفيات (١/ ٤٢٢).

(٥) منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد (٢٦).

عُبيد من نِسبة (ولاتحين) إلى المصحف الإمام[١].

ومِن أفضل ما جاءَ في الردِّ والإنكار على أبي عُبيد ما جاء على لسان أبي جعفر النَّحاس[٢] في قوله: «أمَّا البيت الأول الذي أنشده لأبي وجزة فرواه العلماء باللُّغة على أربعة أوجه، كلها على خِلاف ما أَنشده، وفي أحدها تقديران، رواه أبو العباس محمد بن يزيد:

العـــاطفون ولات مـــا مـــن عـــاطِف

والرِّواية الثانية:

العـــاطفون ولات حـــين تعـــاطُف

والرِّواية الثالثة- رواها ابن كَيسان:

العاطفونـــة حـــين مـــا مـــن عـــاطفِ

جعلها هاء في الوقف وتاء في الإدراج، وزعم أنَّها لبيان الحركة، شُبهت بهاء التأنيث.

الرِّواية الرابعة:

العاطفونـــه حـــين مـــا مـــن عـــاطف

وفي هذه الرِّواية تقديران؛ أحدهما وهو مذهب إسماعيل بن إسحاق[٣]: أنَّ الهاء في موضع نصب، كما تقول: الضاربون زيدًا، فإذا كنيت قلت: الضاربوه.

---

(١) الوسيلة إلى كشف العقيلة (٤٣٧).

(٢) أبو جعفر النَّحَّاس (٠٠٠ - ٣٣٨ هـ = ٠٠٠ - ٩٥٠ م): هو أحمد بن محمَّد بن إسماعيل المرادي المصري، مفسِّر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان منِ نظراء نِفطويه، وابن الأنباري، وصنَّف (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن)، و(تفسير أبيات سيبويه)، و(ناسخ القرآن ومنسوخه)، و(معاني القرآن) الجزء الأوَّل منه، و(شرح المعلقات السبع). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٠٨/١).

(٣) إسماعيل بن إسحاق (٢٠٠ - ٢٨٢ هـ = ٨١٥ - ٨٩٦ م): هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمَّاد بن زيد، الجهضميُّ الأزدي: فقيه على مذهب مالك، جليل التصانيف، من بيت عِلم وفضل، من تآليفه: (الموطأ)، و(أحكام القرآن)، و(المبسوط) في الفقه، و(الرد على أبي حنيفة)، و(الرد على الشافعيّ)، و(الأموال والمغازي)، و(شواهد الموطأ)، و(الأصول)، و(السنن)، و(الاحتجاج بالقرآن). ينظر: الأعلام للزركلي (٣١٠/١)، تاريخ بغداد (٦/ ٢٨٤).

وأجاز سيبويه في الشعر الضاربونه، فجاء إسماعيل بالتأنيث على مذهب سيبويه في إجازته مثله. والتقدير الآخر: العاطفونه على أنَّ الهاء لبيان الحركة، كما تقول: مَرَّ بنا المسلمونه في الوقف، ثم أُجْريت في الوصل مجراها في الوقف، كما قرأ أهلُ المدينة: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

وأمَّا البيت الثاني فلا حُجَّة له فيه؛ لأنه يُوقَف عليه: «ولات أوان» غير أن فيه شيئًا مشكِلاً؛ لأنه يُروى: «ولات أوان» بالخفض، وإنما يقع ما بعد لات مرفوعًا أو منصوبًا. وإنْ كان قد رُوي عن عيسى بن عُمر: أنَّه قرأ «ولات حين مناص» بكسر التاء من لات والنونِ من حين، فإنَّ الثَّبْتَ[1] عنه أنه قرأ «ولات حين مناص» فبنَى «لات» على الكسر، ونصب «حين». فأمَّا: ولات أوان ففيه تقديران، قال الأخفش: فيه مضمر؛ أي: ولات حين أوان. قال النحَّاس: وهذا القول بيِّن الخطأ. والتقدير الآخَر عن أبي إسحاق قال: تقديره ولات أواننا، فحذف المضاف، إليه فوجب ألاَّ يعرب، وكسره لالتقاء الساكنين. وأنشده محمَّد بن يزيد: ولات أوانُ بالرفع.

وأمَّا البيت الثالث فبيتٌ مولَّد لا يُعرَف قائله، ولا تصحُّ به حُجَّة؛ على أنَّ محمد بن يزيد رواه: كما زعمت الآن. وقال غيره: المعنى كما زعمت أنت الآن. فأسقط الهمزةَ من أنت والنون. وأمَّا احتجاجه بحديث ابن عمر، لَمَّا ذكر للرجل مناقبَ عثمان؛ فقال له: اذهب بها تلان إلى أصحابك، فلا حُجَّة فيه؛ لأنَّ المحدِّث إنما يَروي هذا على المعنى. والدليل على هذا أنَّ مجاهدًا يَروِي عن ابن عمر هذا الحديث، وقال فيه: اذهب فاجهدْ جهدَك. ورواه آخر: اذهب بها الآن معك.

وأمَّا احتجاجه بأنه وجدها في الإمام «تحين»، فلا حُجة فيه؛ لأنَّ معنى الإمام أنه إمام المصاحف، فإنْ كان مخالفًا لها فليس بإمام لها، وفي المصاحف كلها «ولات» فلو لم يكن في هذا إلاَّ هذا الاحتجاج لكان مقنعًا»[2]، وممن ردَّ على احتجاجه بأنه وجَدَها في الإمامِ الزمخشريُّ؛ فقال: «وأمَّا قول أبي عُبيد: إنَّ التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأنَّ التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبَّث

(١) الثَّبْت - بسكون الباء -: بمعنى الثَّابت؛ ينظر: لسان العرب (٢/ ١٩).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/٣٠٤، ٣٠٥).

به؛ فكم وقعت في المصحف أشياءُ خارجةٌ عن قياس الخطِّ»[١]، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ- اتصال التاء بـ «حين»- لا يوجدُ في غير المصحفِ الذي رآه أبو عُبَيدٍ من المصاحفِ المعاصرةِ لذلك المصحفِ والمرسومةِ بعده[٢].

وبعدَما طُرِح الرأيان، يُقال: إنَّ القضية محسومة منذ البدايات، ولا مجالَ للتكلُّف والاجتهاد فيها؛ فالحُجَّة بيِّنة واضحة، وهي كما يقول النحاة: «لات» كلمة واحدة مبنيَّة على الفتح، مكوَّنة من أداتين متجاورتين، وهما: لا النافية وتاء التأنيث؛ جِيءَ بها لتأنيث اللفظ، كالتاء في «ربَّت» و«ثُمَّت»، غير أنَّ التاء مع «لات» متحركة بالفتح وحُرِّكتِ التاء تخلصًا من التقاء ساكنين، ويجوز أن تكون التاء للمبالغة، وزيادتها تُفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي وتقويته، وهذا رأي الجمهور، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ومَن تبعهم، وهذا الرأي مخلِّص من آراء متعدِّدة لا يستريح العقلُ لواحد منها، ولا إلى أنَّ التاء زِيدت على كلمة: «لا».... لأنَّ العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين «لا، ولات» مستقلتين، ولم يذكروا أنَّ إحداهما أصل للأخرى، ولم يكن لهم علم بشيء ممَّا اصطلح عليه النحاة بعدهم، وبنوا عليه أحكامهم؛ فإنَّ الخير ترك الآراء المتشعِّبة، والاقتصار على اعتبار: «لات» كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها: النفي، وعملها هو عمل «كان»، وحين كلمة أخرى ملازمة للات، وليس في هذا الوجه ما يُسيء إلى اللُّغة في تركيب كلماتها، ولا ضبط حروفها، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور، الذي يجب الحرصُ عليه وحده أشدَّ الحرص، ولا سيَّما إذا كان في اتِّباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع، وقد آنَ الوقت للتحرُّر من تِلك الآراء الجدليَّة التي لا حاجة إليها اليوم[٣].

وممَّا سبَق عرْضُه يتَّضح أنَّ آراء النُّحاة تعدَّدت حولَ ماهية «لات»، واختلف كذلك علماءُ القِراءات في رسمها وقراءتها؛ فهل تُرسم لات مفصولة عن حين ويوقف على التاء، أم تُرسم ولا تحين ويوقف على اللام؟

---

(١) الكشاف (٢/٧٢).

(٢) التحرير والتنوير (٢٣/٢٠٨).

(٣) النحو الوافي بتصرف (١/٦٠٤).

إلاَّ أنَّ هذا الاستفسارَ كان المجيب عنه هو القياس النَّحْوي والعقليَّة النَّحْوية، كما ذُكر سابقًا، حيث قيست التاء في لات على التاء في ربَّت وثُمَّتَ غير أنَّ التاء في لات متحرِّكة بالفتح دائمًا، ومن هنا يتَّضح ما للنحو من مهمَّة عظيمة ودَور فعَّال في عِلم الرسم القرآني، نعمْ هو لم يعلِّل للوصل والقطع في هذا المبحثِ كما في سائرِ مباحث هذا الفصل، ولكن كان هو أداةَ الاختيار للرسم القرآني الصحيح، فالعلاقة بين علم النحو وعِلم رسم القرآن علاقة وطيدة ومتينة.

وبعد أنْ عُرف الوجه الصَّحيح للرسم وللقراءة، بَقِي إيجادُ المخرَج والعذر لِمَا ذهب إليه أصحابُ الرأي القائل بالوصل، وعلى رأسهم أبو عُبَيدة، والعذرُ لهم هو ملازمة لات لحين، وكثرة دورانها على الألسنة حتى اعتُقِد بها الوصل.

أمَّا القِراءات التي جاءت في هذه الآية فقد تعدَّدت وتنوعت، والعلة لذلك هو الخلافُ النَّحْوي حولَ إعمال لات، ونوع العمل الذي تقومُ به، فقد قرئ شذوذًا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] برفْع (الحين) على أنَّه اسم (لات)، والخبر محذوف؛ والتَّقدير: ولات حينُ مناص كائنًا لهم.

وقُرئ أيضًا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] بخفض (حين)؛ فزعم الفرَّاء أنَّ (لات) تُستعمل حرفًا جارًّا لاسم الزَّمان خاصَّة.

فتحصَّل في (حين) ثلاثُ قراءات: الرَّفع، والنَّصب، والجرُّ؛ وفي الرَّفع ثلاثة أقوال: إما على الابتداء، أو على الاسميَّة لـ (لات) إنْ كانت عاملةً عمل ليس، أو على الخبريَّة لها إنْ كانت عاملةً عمل (إنَّ).

وفي النَّصب ثلاثةُ أقوال أيضًا: إمَّا على الاسميَّة لـ (لات) إنْ كانتْ عاملة عمل (إنَّ)، أو على الخبريَّة لها إنْ كانت عاملةً عمل (ليس)، أو على أنَّه مفعولٌ بفعلٍ محذوف تقديرُه: لا أرى حين مناص. وفي الخفض وجهٌ واحد[1].

(آل ياسين):

﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٢٣ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ۝١٢٤ أَتَدْعُونَ بَعْلًا

(١) يُنظر: مختصر في شواذ القرآن (١٢٩)، ومعاني القرآن للفرّاء (٣٩٧/٢، ٣٩٨).

وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٢٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٢٩﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٢٣- ١٣٠]

اللافت أنَّ كلمة (إلياس) كُتبت في المصحف: (إلياس) أمَّا (إلياسين) فكُتبت هكذا (إل ياسين) مفصولةً، قال أبو عمرو الداني: وكتبوا في جميع المصاحف «على إل ياسين» في الصفات بقَطْع اللام من الياء[1].

أدَّى الاختلاف في قِراءتها إلى الاختلاف في التأويل لإِلْ يَاسِين ، في مقابل هذا اختُلف في التعليل لقطع (آل) عن (ياسين)، وتفصيل ذلك:

القراءة الأولى: قَرَأَ نافِعٌ وَابْنْ عَامر ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠] بِفَتْح الْألف وَكسر اللاَّم؛ قَالَ ابْن عَبَّاس ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠]؛ أي: على آل مُحَمَّد صلى الله عليه وآله؛ كما قيل فِي ياسين: يَا مُحَمَّد، وآل مُحَمَّد صلى الله عَلَيْهِ وسلَّم كل مِن آل إِلَيْهِ بِحَسبٍ أَو بِقرَابَة، وَقَالَ قوم: آلُ مُحَمَّد كلُّ مَن كَانَ؛ كما قال: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦] يُرِيد من كَانَ على دينه، وَأجْمع النحويُّون على أَنَّ الْآل أصله أهل، فقلبوا الْهَاء همزَة وجعلوها مُدَّة؛ لِئَلاَّ تَجْتَمِع همزتان[2].

وحُجَّتهم أنَّهم زعموا أنَّها في المصحف مفصولة من ياسين، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوُصلت في الخطِّ ولم تُفصل؛ ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على (آل) الذي تصغيره (أهيل)، وليس بلام التعريف التي تَصحَبُها الهمزة الموصولة[3]، فإنْ عُلِّل للقطع باعتبار هذه القراءة يقال: إن (آل) ليست (أل) التعريف، وإنما هي (آل) أصله أَهْل، فأُبدلت الهاء همزة فقِيل «أَأْل»، ثمَّ أُبدلت الهمزة ألفًا؛ فقيل: آلٌ، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم في التصغير: أُهَيلٌ، ولو كانت الألف منقلبة عن واو لقيل في تصغيره: «أُوَيلٌ». وممَّا يؤكِّد أنَّ الأصل أَهلٌ أنَّهم إذا

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٨١).

(٢) حجة القراءات (٦١٠، ٦١١).

(٣) الحجة للقرَّاء السبعة (٦/٦٠، ٩٥).

أضافوا إلى المضمر، قالوا: أَهلُكَ وأَهلُهُ[١].

ومعنى هذا أنَّ أصل (آل ياسين) هو (أهل ياسين)، ثُمَّ أُبدلت الهاءُ همزةً، فلا عجب أَنْ وُجد القطع.

القراءة الثانية: وَقَرَأَ بها الْبَاقُونَ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ١٣٠﴾ بِكَسْرِ الْألف سَاكِنة اللاَّم: وفيها وجهان:

الوجه الأوَّل: قَالَ الفرَّاء: «إن شِئْت ذهبت بـ إلياسين إلى أَن تَجْعَله جمعًا فتجعل أَصْحَابه داخلين في اسْمه كما تَقول لقوم رئيسهم الْمُهلَّب: جاءتكم المهالبة والمهلَّبون»[٢]، «تُرِيدُ الْمُهلب وَمن مَعَه كَمَا تَقول: رَأَيْت المحمدِين، تُرِيدُ مُحَمَّدًا وَأمَّتَه صلَّى اللّٰه عليه وسلَّم، هكذَا رواه ثعلب أرادَ أبا خبيب، وهوَ ابْن الزبير وَمن تَابعه فَجمع على ذَلِك»[٣]، فقد تنسب الجماعة إلى الواحد على رأْي أو دِين، فيكون له مِثل نسب الولادة، كما قالوا: أزرقِي، لِمَن كان على رأي ابن الأزرق، كما تقول: تميمي وقيسي لِمَن ولده تميم وقيس، ومن قرأ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠]، فإنما يُريد إلياس عليه السلام ومَن كان على دِينه، كما قال[٤]:

قَــدني مِــنْ نَــصْرِ الخُبَيْبَــيْنِ قَــدِي
لَــيس الإمــام بالــشَّحِيح المُلْحِــدِ

يريد أبا خبيب ومَن معه[٥].

---

(١) المتع الكبير في التصريف (٢٣٠).

(٢) معاني القرآن (٢/٣٩١).

(٣) حجة القراءات (٦١٠، ٦١١).

(٤) من الرجز المشطور، وقد رواه الجوهري في الصحاح «ل ح د»، ونسبه لحُميد بن ثور الهلالي، وهما من شواهد سيبويه (١/ ٣٨٧)، وذكرهما من شُرَّاح الألفية: ابن الناظم (ص٢٨)، وابن عقيل (١/ ٦٣)، والأشموني (١/ ٥٧)، والمكودي (ص١٨)، وابن هشام (١/ ٩٠)، وورد أيضًا في المغني (١/ ١٤٧)، وفي همع الهوامع (١/ ٦٤)، وابن يعيش في شرح المفصَّل (٣٦/ ١٢٤)، وهو الشاهد رقم (٤٤٩) في خزانة الأدب.

(٥) الكامل في اللغة والأدب (٣/٢٢٠).

الوجه الثاني: يكون لغتين إلياَس وإلياسين كما قالوا: ميكال وَميكَائِيل وَجِبْرِيل وجبرئيل، وحجَّة هذه القِرَاءَة أنَّه ذكَره في صدْر لآيَة فقالَ في آخر الآيَة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠]، كَمَا ذكر نوحًا فِي صدر الْآيَة، ثمَّ قال في آخر الْقِصَّة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ﴾ [الصافات: ٧٩]، وكذلكَ إبراهيم ومُوسَى وهارُون إنَّما قال في آخر قَصصهم: سَلام على فلاَن[١]؛ أي: إنَّه اسم [مفرد]: اسم نبيٍّ من أنبياء بني إسرائيل من نَسْل هارون عليه السَّلام[٢].

فكان بعضُهم يقول: هو اسم إلياس، ويقول: إنَّه كان يُسمَّى باسمَين: إلياس، وإلياسين مثل إبراهيم، وإبراهام؛ يُستشهد على أنَّ ذلك كذلك بأنَّ جميع ما في السورة من قوله: (سَلامٌ)، فإنَّه سلام على النبيِّ الذي ذُكر دون آله، فكذلك إلياسين، إنما هو سلامٌ على إلياس دون آله. وكان بعض أهل العربيَّة يقول: إلياس: اسم من أسماء العبرانية؛ كقولهم: إسماعيل وإسحاق، والألف واللام منه، ويقول: لو جعلته عربيًّا من الإلس، فتجعله إفعالاً مثل الإخراج والإدخال أُجْرِيَ؛ فتجعله بالنون، والعجمي من الأسماء قد تفعل به هذا العرب، تقول: ميكال وميكائيل وميكائيل، وهي في بني أسد تقول: هذا إسماعين قد جاء، وسائر العرب باللام[٣].

لكن لماذا فُصلت (آل) إن كان التأويل فيها الإفراد (اسم نبي) وهو إلياس.

قالوا: "إنَّ لفظةَ إلياس هي في الحقيقة (إل ياس). والـ (إل) في اللغة العربية- التي هي الأقربُ إلى اللغة السامية الأم- تَعني: الإله، وهي في بعض اللُّغات الساميَّة (إيل)، وهذا يعني أنَّ إسرائيل هي (إسرا إيل)، وجبرائيل هي (جبرا إيل أو جبري إيل). وإذا كانت (إسرا إيل) مضافًا ومضافًا إليه، كما هو الأمر في عبد الله، فإنَّ الأمر في (إل ياس) يختلف فقد قُدِمت إيل على ياس"[٤].

ويمتنعُ الوقفُ على كلمة «إل» بدون كلمة «ياسين» على القراءة بكسر

---

(١) حجة القراءات (٦١٠، ٦١١).

(٢) ينظر، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/١١٥).

(٣) تفسير الطبري (٢١/١٠١).

(٤) سياحة في الفكر(مقالات في التفسير)(٥٧).

الهمزة مقصورةً وسكون اللام؛ لأنَّها وإن كانت مقطوعةً رسمًا إلاَّ أنَّها متصلة لفظًا. ولا يجوز اتِّباع الرسم فيها وقفًا بالإجماع، ولم يقع لهذه الكلمة في القرآن نظير. ويجوز الوقفُ اختبارًا «بالموحَّدة» أو اضطرارًا على «إل» بدون «ياسين» على القِراءة بفتح الهمزة ممدودة وكسر اللام؛ لأنَّها أصبحت كلمةً مستقلَّة بنفسها، و«ياسين» كلمة أخرى غيرها مثلها حينئذٍ، مثل ﴿ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

قال صاحبُ لآلئ البيان (السمنودي)[1] مشيرًا إلى ما ذُكِرْناه في هذه الكلمة:

وجـــاء إلْ ياســـينَ بانْفـــصالِ وصَـــحَّ وقْـــفُ مـــن تلاهـــا آل[2]

ولذلك اختلف المفسِّرون لاختلافِ القراءة في ذلك بين قَطْع إل، وبين وصلها، وكسْر الهمزة ولزيادةِ الياءِ والنون في الاسم؛ فمنهم مَن حملَها على أنَّ المقصود هو إلياس، ومنهم مَن قال: المقصود آلُه من أتباعه وأهل مِلَّته، ومنهم مَن قال: المقصود آل النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

(وَيْكَأَنَّهُ):

«وي» مع «كأن» أو مع «كأنه» في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [القصص: ٨٢].

وقَوْله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [القصص: ٨٢] ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢]، لَيْسَ

(١) هو: إبراهيم بن علي بن علي بن شحاتة السمنودي، المصري، عالم فاضل كبير؛ يُشار إليه بالبنان في عِلم التجويد والقراءات في هذا العصر، ومن أكابر الأساتذة بقسم تخصص القراءات التابع لكلية اللُّغة العربية بالأزهر الشريف سابقًا، وتلامذته كثيرون مبرزون، وله تآليف نفيسةٌ فريدة، وتصانيف عجيبة مفيدة، منها: «حل العسير من أوجه التكبير»، «تتمة في تحرير طرق ابن كثير وشعبة»، «لآلئ البيان في تجويد القرآن»، الذي أفاق به كثيرًا من الأعيان والأقران، «تلخيص لآلئ البيان» المذكور آنفًا، «تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم» بالاشتراك مع شيخنا فضيلة الشيخ عبد العزيز الزيَّات، والشيخ عامر السيِّد عثمان، وهو مِن أحسن المؤلَّفات التي وُضِعت لتحرير أوجه طيبة النشر في القراء العشر، وكلها نظم. ينظر: «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» (٦٢٣/٢).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٥٤/٢).

بتكرار؛ لأَنَّ كلَّ واحِدٍ مِنْهُما مُتَّصِل بِغَيْر ما اتَّصل به الآخر[١].

مذاهبُ العلماء في «ويكأن» أو «ويكأنه»:

تعدَّدت مذاهبُ النُّحاة واختلفت في ماهية «ويكأنه»، إلا أن أشهرها:

الأول- وهو مذهب الخَلِيل وَيُونُس وَسِيبَوَيْهِ وَالْجَوْهَرِيِّ وَالزَّمَخْشَرِيِّ-: أنَّها مُرَكَّبَةٌ من كلمتينِ: (وَيْ) و(كَأَنَّ) الَّتي للتَّشبيه[٢].

قال سيبويه: «سألتُ الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ وعن قوله تعالى جَدُّه: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ فزعم أنه ويْ مفصولةٌ من كأنَّ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلَّموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم. وأمَّا المفسِّرون فقالوا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾»[٣].

والمعنى: التعجُّب من الأمر، وأنَّه يُشبه أن يكون كذا، والتشبيه مستعمَل في الظنِّ واليقين. والمعنى: أمَا تعجب كأنَّ الله يبسط الرِّزق.

الثاني: كلمة ويكأن عند الأخفش وقُطرب مركَّبة من ثلاث كلمات: (وي) و(كاف الخطاب) و(أن). فأمَّا (وي) فهي اسم فِعل بمعنى: أعْجَبُ، وأمَّا الكاف فهي لتوجيه الخطاب؛ تنبيهًا عليه، مثل الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة، وأمَّا (أنَّ) فهي (أن) المفتوحة الهمزة أُخت (إنَّ) المكسورة الهمزة فما بعدها في تأويل مصدر هو المتعجَّب منه، فيُقدَّر لها حرف جر مُلتزَم حذفُه؛ لكثرة استعماله، وكان حذفه مع (أن) جائزًا، فصار في هذا التركيب واجبًا، وهذا الحرف هو اللام، أو(من)، فالتقدير: أعْجَبُ يا هذا، مِن بسْط الله الرزقَ لِمَن يشاء.

وكلُّ كلمة من هذه الكلمات الثلاث تُستعمل دون الأخرى فيقال: وي، بمعنى أعْجَب، ويقال: (ويك) بمعناه أيضًا؛ قال عنترة:

---

(١) أسرار التكرار في القرآن لتاج القراء (١/١٩٧).

(٢) التحرير والتنوير (٢٠/١٨٧).

(٣) الكتاب (٢/١٥٤).

وَلَقَـدْ شَـفَى نَفْـسِي وَأَبْـرَأَ سُـقْمَهَا قِيـلُ الْفَـوَارِسُ وَيْـكَ عَنْتَـرُ أَقْـدِمِ[١]

وَيُقَالُ: ويكأنَّ، كما في هذه الآية، وقول سَعيد بن زَيد أو نَبيهِ بن الحَجَّاج السَّهميِّ:

وَيْكَـأَنْ مَـنْ يَكُـنْ لَـهُ نَـشَبٌ يُحْـبَ ـبْ وَمَـنْ يَفْتَقِـرْ يَعِـشْ عَـيْشَ ضُـرِّ[٢]

فَخَفَّفوا (أَنَّ) وكتَبوها متصلةً؛ لأنَّها جرت على الألسن كذلك في كثيرِ الكلام فلم يَتحقَّقوا أصلَ تركيبها؛ وكان القياسُ أن تُكتب (ويك) مفصولةً عن (أن)، وقد وجدوها مكتوبةً مفصولة في بيت سعيد بن زيد.

الثالث: ذهب أبو عمرو بن العلاء، والكسائيُّ، والليثُ، وثعلبٌ، ونسَبه في «الكشاف» إلى الكوفيِّين (وأبو عمرو بصري) أنَّها مركَّبة من أربع كلمات: كلمة (ويل)، وكاف الخِطاب وفِعل (اعلم) و(أن)، وأصله: ويلك اعلمْ أنه كذا، فحذف لام الويل، وحذف فعل (اعلم)، فصار (ويكأنه). وكتابتها متصلةً على هذا الوجه متعيِّنة؛ لأنَّها صارت رمزًا لمجموع كلماته، فكانت مثل النَّحت[٣].

الرابع: ذهب الفرَّاءُ إلى أنَّ أصلها (ويلك)، فحُذفت اللام، وجعلت (أنَّ) مفتوحة في موضع نصب بفِعل مُضمَر، كأنه قال: ويلَك اعلم أنَّه، وأنشد لعنترةَ:

وَلَقَـدْ شَـفَى نَفْـسِي وَأَبْـرَأَ سُـقْمَهَا قِيـلُ الْفَـوَارِسُ وَيْـكَ عَنْتَـرُ أَقْـدِمِ[٤]

---

(١) البيت من بحر (الكامل)، وقائله: هو عنترة بن شداد العبسي وهو في معلقته، وفي ديوانه (٨٦).

والشاهد فيه: قوله: «ويك»، حيث دخلت على «وي» كاف الخطاب.

مواضعه: ذكره الأشموني (٢/ ٤٨٦)، وفي شرح المفصَّل (٤/ ٧٧).

(٢) البيت من بحر (الخفيف) من جملة أبيات تُنسب إلى سعيد بن زيد الصحابي، كما تُنسب لزيد بن عمرو بن نُفيل، وهي على هذه النِّسبة في كتاب سيبويه (٢/ ١٧٠)، كما تُنسب إلى نبيه بن الحجاج كما في مجالس ثعلب (٣٨٩)، أمالي الشجري (٣٣٩)، الخصائص (٣/ ٤١، ١٦٩)، ابن يعيش (٤/ ٧٦) همع (٢/ ١٠٦)، شرح شواهد الشافية (٣٣٩)، معاني القرآن للفراء (٢/ ٣١٢).

والنشب: المال والعقار، والضمير في قوله «سألتاني» يعود إلى زوجتيه في بيت سابق هو:

تِلـــك عِرســـاي تَنطقـــان علـــى العمـــ ـــد إلى اليـــومِ قـــول زور وهـــتر

(٣) التحرير والتنوير (٢٠/١٨٧).

(٤) سبق الكلام عن هذا البيت قريبًا.

قال: «وحدَّثني شيخٌ من أهل البصرة؛ قال: سمعتُ أعرابيَّة تقول لزوجها: أينَ ابنك وَيْلَك؟ فقال لها: ويكأنَّه وراء البيت، قال معناه: أما ترينَه وراء البيت»[١]، قال الشاعر:

سَأَلَتَانِي الطَّلاقَ أنْ رأتَا مالي ... قَليلاً قدْ جُئتُمانِي بنُكرِ

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْبَ ... بْ ومَنْ يفتقر يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[٢].

إلاَّ أنَّ ما ذهب إليه الفراء رُدَّ عندَ عدد من العلماء منهم: أبو جعفر النحاس؛ يقول: «وما أعلم جهةً من الجهات إلاَّ هذا القول خطأ منها، فمِن ذلك أنَّ المعنى لا يصحُّ عليه؛ لأنَّ القوم لم يخاطبوا أحدًا فيقولوا له: ويلك، وكان يجب على قوله أن يكون «إنَّه» بكسر «إنَّ»؛ لأنَّ جميع النحويِّين يَكسِرون إنَّ بعد ويلك، وأيضًا فإنَّ حذْف اللام من ويل لا يجوز، وأيضًا فليس يُكتب: هذا ويك»[٣].

الخامس: أنَّ «وَيْكأنَّ» كلُّها كلمةٌ متصلةٌ بسيطةٌ، ومعناها: ألم تَرَ، ورُبَّما نُقِل ذلك عن ابن عباس، ونَقَلَ الكسائيُّ والفراء أنَّها بمعنى: أمَا ترى إلى صُنْعِ اللّه. وحكَى ابن قُتيبة أنَّها بمعنى: رَحْمَةً لك، في لغة حِمْير[٤].

لكن ما هو الرأي الذي عليه الجمهور؟ الرأي الأوَّل رأي سيبويه والخليل: أنَّ «ويكأن» مركَّبة من وي وكأنَّ، ثم قال: كأنَّ اللّهَ، ومِن أبيات الكتاب:

وي كأنَّ مَن يكنْ له نَشَب يحب ... بْ ومَن يفتقرْ يعِشْ عَيْشَ ضرِّ[٥].

وقد حكى الفرَّاءُ الوجهَ الأوَّل، ولم ينكره، إلاَّ أنه قال: «لم تكتبْها العربُ منفصلة»[٦]، ثم قال: «ويجوز أن يكون كثُر بها الكلامُ فوُصِلت بما ليس منها، كما اجتمعتِ العرب على كتابة (يابنؤم) فوصلوها لكثرتها»[٧]، فأجاز ما ذهب إليه

---

(١) معاني القرآن (٣١٢/٢).

(٢) النكت في القرآن الكريم (١/ ٣٨١، ٣٨٢).

(٣) إعراب القرآن للنحَّاس (١٦٧/٣).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢٣/١٤).

(٥) الخصائص (٤٢/٣).

(٦) معاني القرآن (٣١٢/٢).

(٧) السابق (٣١٣/٢).

إليه البصريُّون، ولم يُجزِ البصريُّون قوله، فصار قول البصريِّين إجماعًا [١].

الوقف في «ويكأنه»:

فنَتجَ عن الخِلاف في تقدير المعنى خلافٌ في الوقف، فاختلف القُرَّاءُ في الوقف على هذه الكلمة؛ فوقف الكسائيُّ على الياء، فيقول: «وي»، والابتداء عنده من «كأن» أو «كأنه»، ووقَف أبو عمرو بن العلاء على الكافِ، فيقول: «ويك»، والابتداء عنده مِن «أنّ» أو «أنّه»، وهذا في وقف الاختبار- بالباء الموحَّدة- أو الاضطرار، وكلاهما ضعيف، ووقَف باقي القُرَّاء العشرة، ومنهم حفص عن عاصِم، على الكلمة بأَسْرها، فيقفون على النون في الكَلمة الأُولى، وعلى الهاء في الكلمة الثانية، وهذا هو المختار لجميع القرَّاء؛ لاتصالهما رسمًا بالإجماع[٢].

الوصل في «ويكأنّ»:

علَّل عددٌ من العلماء للوصل هنا بكثرتِه في الكلام؛ يقول الفرَّاء: «ويجوزُ أن يكون كثُر بها الكلام فوُصِلت بما ليس منها، كما اجتمعت العربُ على كتابة (يابنؤم) فوصلوها؛ لكثرتها»[٣]. ويقول ابن فارس في وصْلها: «ولم تكتبها العرب منفصلةً، ويجوز أنْ يكون كثُر بها الكلام فُوصِلت بما ليس منها، كما اجتمعت العربُ على كتابة «يابْنَؤُمَّ» فوصلوها؛ لكثرتها»[٤]. ويُعلِّل ابنُ عَطيَّة فيقول: «أُضيفت في الكتاب لكثرةِ الاستعمال، والمعنى: أنَّهم نبَّهوا مَن خاطبوه، ثم قالوا بين الإخبار وعلى جِهة التعجُّب»[٥].

وكثرة الاستعمال تؤدِّي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغييرات التي تطرأ على الألفاظ؛ تيسيرًا لنطقها، والعِلَّة التي عُلِّلت بها كثيرٌ من الظواهر، وهي مصاحبة لتعليل كثيرٍ من المفردات التي دخلها القطعُ والوصل، وتُجيز كثرةُ الاستعمال أمورًا ليستْ من قياس اللُّغة، كما وُجِد في وَصْل «ويكأنّه».

---

(١) النكت في القرآن الكريم (١/٣٨١، ٣٨٢).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٣) النُّكت في القرآن الكريم (١/٣٨١، ٣٨٢).

(٤) الصَّاحبي (١/١٢٩).

(٥) المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٤/٣٠٩).

ولعلَّ ماهية «ويكأنّه» عند سيبويه والخليل تُوصل إلى التعليل للوصل، وهو أنَّ شعور التعجُّب والتشبيه اختلط وامتزج في عقولهم، فجاء نُطقهم للمفردة معبرًا عن هذا الشعور، فكان الرسم على هيئة النُّطق موصولاً.

(يَبنَؤُمَّ):

مِن الكلمات التي جاءتْ في عِدَّة مواضِع من كتاب الله، وجاءتْ تارةً مقطوعةً، وتارةً موصولة.

كلمة «ابن» مع «أم» في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، فقد اتَّفقت المصاحف العثمانيَّة على قطع كلمة «ابن» عن كلمة «أم»، وعليه: فـ «ابن» كلمة و«أم» كلمة أخرى، أمَّا كلمة «يبنؤم» في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓ﴾ [طه: ٩٤]، فاتَّفقت المصاحف على وصْلها؛ أي: وصْل ياء النداء بابن مع حذْف همزة الوصل، ووصْلها بأم، كلمة واحدة، وترسم هكذا «يبنؤم».

«الأم»: الوالدة، وقيل: أصلها «أمهة»؛ ولهذا تُجمع على «أمهات»، وأُجيب بزيادة «الهاء»، وأنَّ الأصل «أُمَّات»، قال «ابن جني»: «دعوى الزِّيادة أسهلُ من دعوى الحذف» وكثُر في الناس «أمهات»، وفي غير الناس «أمَّات»، وفيها أربع لغات:

«أُم» بضمِّ الهمزة، وكسرها، و«أُمَّة» بضم الهمزة، و«أُمهة» بضم الهمزة؛ «فالأمهات» و«الأمات» لغتان ليستْ إحداهما أصلاً للأخرى، ولا حاجةَ إلى دعوى حذْف ولا زيادة[1].

ومن الإعجاز البياني للقرآن: ما ورد في تفسير هذه الآية ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٥٠﴾ [الأعراف: ١٥٠] من أنَّه ناداه نداءَ استضعاف وترفُّق، وكان شقيقَه، وهي عادةُ العرب؛ تتلطَّف وتتحنَّن بذِكر الأمِّ،

(١) القراءات وأثرها في علوم العربية (١/١٦٤).

كما قال الشَّاعر[١]:

يـــا ابـــنَ أُمِّـــي ويـــا شَـــقيقَ نَفْـــسِي

وأيضًا قيل: خصَّ الأمَّ لأنَّ أُمَّهما كانتْ مؤمنةً؛ قالوا: وكان أبوه مقطوعًا عن القرابة بالكُفر؛ كما قال تعالى لنوح عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، وأيضًا لَمَّا كان حقُّها أعظمَ لمقاساتها الشدائد في حمله وتربيته والشفقة عليه ذكَّره بحقِّها، وابنُ الأم: الأخُ[٢]، وعدَلَ عن (يا أخي) إلى (ابن أمّ)؛ لأنَّ ذِكر الأمِّ تذكيرٌ بأقوى أواصر الأُخوَّة، وهي آصِرة الولادةِ من بَطنٍ واحدٍ، والرضاع من لبانٍ واحدٍ[٣].

آراءُ العلماء في العلاقة بين اللَّفظين المتجاورين (ابن وأم):

قال سيبويه: «قالوا: يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلةِ اسم واحد؛ لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من: يا ابنَ أبي، ويا غلامَ غلامي. وقد قالوا أيضًا: يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عم، كأنَّهم جعلوا الأوَّل والآخر اسمًا، ثم أضافوا إلى الياء؛ كقولك: يا أحدَ عشرَ أَقبِلوا. وإنْ شئتَ قلتَ: حذَفوا الياء لكثرةِ هذا في كلامهم، وعلى هذا قال أبو النَّجم[٤]:

---

(١) البيت من بحر (الخفيف)، والقائل: أبو زبيد الطائي، وهو في ديوان (٤٨)، والرِّواية في الديوان:

يـــا ابـــنَ حـــسناء شـــقَّ نفـــسي يالجـــ لاج خليـــــتني لـــــدهر شـــــديد

وهو من شواهد سيبويه (٢/ ٢١٣). وقد قالها أبو زبيد في رِثاء ابن أخته اللجلاج الذي مات عطشًا في طريق مكة.

والرواية المذكورة هي رواية سيبويه (١/ ٣١٩)، والزجاجي في الجمل (١٧٣)، والشجري في الأمالي (٢/ ٢٠)، وصاحب اللسان «شقق»، وفرائد القلائد (٣١٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٤)، والتاج «شقق» والدر اللوامع (٢/ ٧٠).

خَلَّيتني: تركتني وحيدًا.

ووجه الاستشهاد: إثبات ياء المتكلم في «يابن أمي» للضرورة؛ والأصل إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إذا نُودي المضاف، إلاَّ في يابن أم ويابن عم؛ لكثرة الاستعمال فيهما.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦٩٥/٣).

(٣) التحرير والتنوير (٢٩٢/١٦).

(٤) البيت من الرَّجز، وهو من أرجوزة لأبي النَّجم العجلي - واسمه الفضل بن قُدامة - يخاطب امرأته أم الخيار. وتمامه:

يَــا ابْنَــةَ عَمَّــا لاَ تلُــومي واهْجَعِــي»[١]

وحُذِفت الياء واجتزؤوا بالكسرة عنها كما اجتزؤوا في ﴿يَٰقَوۡمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، ولو كانًا باقيينِ على الإضافة لم يجُز حذفُ الياء؛ لأنَّ الاسم ليس بمنادًى، ولكنه مضافٌ إليه المنادى، فلا يجوزُ حذف الياء منه[٢]، ولا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلاَّ في حال الظرف أو الحال، كما يجعلون: يا ابن عمَّ، ويا ابن أمَّ بمنزلة شيءٍ واحدٍ إلاَّ في حال النِّداء[٣].

وقال الكوفيُّون: أصله: يا ابن أماه، فحُذفت الألف تخفيفًا كما حُذفت في يا غلام، وأصله يا غلامَا وسقطت هاء السَّكت؛ لأنَّه دَرْج، فعلى هذا الاسمُ معربٌ؛ إذ الألفُ منقلبة عن ياءِ المتكلم، فهو مضاف إليه ابن، فقياس قول الكوفييّن أنَّه مُعرَب وحُذفت ياء المتكلِّم واجتُزئ بالكسرةِ عنها، كما اجتزؤوا بالفتحة عن الألف المنقلِبة عن ياء المتكلم[٤]، وهو قول الكسائيِّ والفراءِ وأبي عُبيدة، وحُكِي عن الأخفش[٥].

والأوَّل (التركيب) ، وهو مذهب سيبويه والبصريِّين؛ «وذلك أنَّ المضاف، والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ إذ لا يكمل معنى المضاف بدون المضاف إليه، فإذا انضمَّ إلى ذلك لزوم الإضافة، وقيام جزأيها مقامَ اسم مفرد قوي شبه الواحد، وحسُن التركيب كما هو "بادي بدا" و"أيدي سبا"»[٦].

وقد قُرئ في السَّبع: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠] بالوجهين، الكسر

لا يُخــــرق اللـــــوم حجـــــاب مَـــــسْمَعي

والشَّاهد فيه: «يابنة عما»، حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٣١٨) وذكره من شراح الألفية: الأشموني (٤٥٧/ ٣)، وذكره في القطر (ص٢٠٨)، وفي الهمع (٥٤/ ٢)، وابن يعيش (١٢/ ٢).

(١) الكتاب (٢١٤/٢).

(٢) الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط (٥/ ١١٩، ١٢٠).

(٣) الكتاب (٣٠٣/٣).

(٤) الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط (٥/ ١١٩، ١٢٠).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (٢٣٧/٢).

(٦) شرح الكافية الشافية (١٦٩٥/٣).

والفتح فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَأَبُو بَكْرٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهِمَا فِيهِمَا[١].

الوصل في (يَبنَؤُمَّ):

ما يُراد التعليل والتفصيل له ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]؛ لأنَّ ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠] جاءتْ على الأصل(القطع)، وما جاء على الأصل لا يُعلَّل له.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في المحكم: «وأمَّا رسم يبنؤم كلمة واحدة، وهي في الأصل ثلاث كلم: «يا» كلمة، و«ابن» كلمة، و«أم» كلمة، فعلى مراد الوصل وتحقيق اللفظ؛ فلذلك حُذِفت ألف «يا»، وألف «ابن» لعدمِهما في النُّطق بكون الأولى ساكنةً، والثانية للوصل، وقد اتصلتَا بالباء الساكنة مع «ابن»، وصُورت همزة «أم» المبتدأة واوًا لَمَّا وُصلت بما قبلها، كما تُصور الهمزة المضمومة المتوسِّطة في نحو ﴿يَكۡلَؤُكُم﴾ [الأنبياء: ٤٢] و﴿يَذۡرَؤُكُمۡ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿نَقۡرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، وشبهه سواءٌ، فصار ذلك كلمةً واحدة، وخرج رسمه على لفظِه دون أصله»[٢].

وسبب وصل ياء النِّداء بـ(ابن) حَذْفُ الألفِ منها في جميع المصاحف، فصارتْ على حرفٍ واحد، فإذا دخلت على منادى اتَّصلت به من أجل كونها على حرف؛ نحو: يبُنيَّ، يموسى؛ يآدَم، يأيُّها، يقوم، ينِساء، يابنؤم، وكُتبت الهمزة في يابنؤم واوًا ثم وُصِلت بالنون فصارت كلها كلمة واحدة[٣].

ولكن بقِي التعليل لوصل (ابن) بـ (أم)؛ وإنَّما فعلوا ذلك لِكَثْرَة الاستِعمال، يقول الفرَّاء: «اجتمعتِ العرب على كتابة (يابنؤم) فوصلوها لكثرتها»[٤]، يقول ابنُ فارس في وصلها: «كما اجتمعتِ العربُ على كتابة «يا بْنَؤُمَّ» فوصلوها لكثرتها»[٥]، أي كثرة استعمالها.

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٧٢).

(٢) المحكم في نقط المصاحف (١٨١).

(٣) النشر (٢/١٥٣).

(٤) النكت في القرآن الكريم (١/٣٨١، ٣٨٢).

(٥) الصاحبي في فقه اللغة (١/١٢٩).

ووصَف المبرِّدُ كثرةَ استعمالها بقوله: «ألا ترى أنَّ الرجل مِنهُم يَقول لمن لا يعرف ولمن لا رَحِمَ بينه وبَينه: يَا ابْن عَم، ويا ابْن أم، حتَّى صار كلامًا شائِعًا مخرجًا عَمَّن هُو له، فلمَّا كانَ كذلِك خُفِّف فَجُعل اسمًا واحِدًا»[١].

ومن التَّخفيف أيضًا في المفردة وصلُها، فالحقيقة الثابتة هي أنَّ التراكيب اللُّغوية حين يكثُر استعمالها تدخلها تغييرات لا تدخُل غيرَها؛ وذلك لضرب من التخفيف والتسهيل؛ قال سيبويه: «وهم إلى تخفيف ما أكْثَروا استعمالَه أحوَجُ»[٢].

إلا أنَّ هناك مَن علَّلوا لوصلها بالمعنى، وعلى رأسهم ابن البَنَّاء قائلاً: «ومن ذلك: ابنُ أمَّ في الأعراف مفصول على الأصل، وفي طه: (يابنَؤُمَّ) موصول. وذلك علامة تعريف لمعنًى لطيف، وهو أنه لَمَّا أخذ موسى برأس أخيه اعتذَر له فناداه من قُرب على الأصل الظاهر في الوجوه. ولَمَّا تمادَى ناداه بحرف النِّداء يُنبِّهه لبُعده عنه في الحال لا في المكان، مؤكِّدًا لوصلة الرحم بينهما بالرباط؛ فلذلك وُصِل في الخطِّ. ويَدُلُّك عليه نصْبُ الميم ليجمعهما الاسم بالتعميم»[٣].

الوقف في (يَبنَؤُمَّ):

إذا تقرَّر هذا عُلِم أنه لا يجوزُ الوقف على الياء والابتداء بـ «ابنؤُمَّ»، ولا على «ابن» والابتداء «بأم»، بل الوقف على الكلمة بأسْرها «يبنؤم»، والابتداء بكلِّها للاتصال الرسمي، بخلاف موضع الأعراف، فإنه يجوز فيه الوقفُ ضرورةً أو اختبارًا- بالموحَّدة- على «ابن»، وعلى «أم» لانفصالهما رسمًا ولا يجوز الابتداءُ[٤].

القراءات في (يَبنَؤُمَّ):

«أُم» من قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ومن قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓ﴾ [طه: ٩٤]، قرأ ابنُ عامر، وشعبةُ، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر «أم» في الموضعين بكسرِ الميم، والأصل: يا ابنَ أمِّي، ثم حُذفت الياء تخفيفًا؛ لدلالة الكسرة عليها، ولكثرة الاستعمال،

(١) المقتضب (٤/٢٥١).

(٢) الكتاب (٢/١٦٣).

(٣) عنوان الدليل على مرسوم خط التنزيل (١٢٧).

(٤) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/٤٥٢).

وهو نداءٌ مضاف؛ نحو قولك: يا غلامَ غلامٍ، وقرأ الباقون «أم» في الموضعين بفتح الميم، ووجْه ذلك أنه جعَل الاسمين اسمًا واحدًا لكثرة الاستعمال، بمنزلة «عشر»، فهو مبنيٌّ على فتْح الجزأين؛ مثل بناء «خمسة عشر»[1].

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٧٢)، القراءات وأثرها في علوم العربية (١/١٦٤).

المبحث السَّادس
الكلماتُ المُطَّردة وصلاً
«أل التَّعريفيَّةُ، وياءُ النِّداء، وهَا التَّنبيه»

قال ابنُ الجزري: «واعلم أنَّ الأصل في كلِّ كلمة كانت على حرفين فصاعدًا أن تُكتبَ منفصلةً من التي بعدها، سواء كانت حرفًا، أو فعلاً، أو اسمًا»[١]، فكما أنَّ المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما يكون متميزًا. وكذلك الخطُّ النائب عن اللفظ يكون متميزًا بفصله عن غيره[٢].

ولكن هناك أدوات خالفت هذه القاعدةَ الثابتة في اللُّغة العربية، ولازمت الوصل دون مفارقة، سواءٌ في خطِّ المصحف أو في الخطِّ القياسي، حتى أصبح الوصل هو الأصل فيها والقياس لها، وهذه الأدوات هي حروف المعاني «أل التَّعريفيَّةُ، ويَاءُ النِّداءِ، وَهَا التَّنْبِيهِ»، ولكن ما يهمُّ هو كيف لهذه الأدوات أن تُخالف أخواتها وتُعطِي نفسها حقَّ الوصل مع ما بعدها، فتصبح مع ما بعدها كلمة واحدة؟ وسيتَّضح الجوابُ عن هذه النقطة من خلال التفصيل الآتي:

أداة التعريف:

فأمَّا لام التعريف، فهي اللام الساكنة التي تدخُل على الاسم النكرة فتُعرِّفه تعريفَ جنسٍ؛ كقولك: أهلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهم، والرجل خيرٌ من المرأة؛ أي: هذان الحَجَران المعروفان من بين سائر الأحجار، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه. أو تعريفَ عهدٍ؛ كقولك: ما فعل الرجلُ، وأنفقت الدرهمَ؛ لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك[٣].

وأمَّا طريقة رسمها، فإنَّها «إذا دخَلتْ على كلمة أخرى كُتبتَا موصولتينِ

---

(١) النشر (١٤٧/٢).

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢١٢/٣).

(٣) المفصل في صناعة الإعراب (٤٤٩).

كلمة واحدة، سواءٌ كانت هي حرفًا، نحو: الكتاب، العالَمين، الرَّحمن، الرَّحيم، الأرض، الآخِرة، الاسم، أم اسمًا، نحو: الخالق، البارئ، المصوِّر، والمقيمين، والمؤتون، والمسلمين والمسلِمات، والمؤمنين والمؤمنات، والقانتين والقانتات»[(١)].

وكتابتها بهذه الطريقة ليستْ خاصَّةً بالرسم القرآني، إنما هي مستمرةٌ في جميع مفردات اللغة العربية عندما تدخل عليها أل التعريف، وفي النحو، تُصنَّف لام التعريف على أنَّها حرف معنى؛ ليس لها عملٌ إعرابي؛ لأنَّها لا تُغير حالة إعراب الاسم الذي تدخل عليه، ولا يخلو كتاب في عِلم النَّحو من الحديث عن أداة التعريف؛ فلها الكثيرُ من الأحكام عن ماهيتها، ودورها، وأنواعها، وما تُحدثه من تغيير ... إلخ، لكن ما يُهم منها في هذه الأطروحة هو طريقةُ رسمها في كتاب الله، ومِن أين اكتسبتْ هذا الحق فخرجت عن الأصل (القطع) إلى الفرع (الوصل)؟

وللإجابة لا بدَّ من سَرْد مسألة نحويَّة اختلف فيها النحاةُ بخصوص ماهية أل التعريف، وفحواها؛ (هل أداة التعريف في قولنا الرجل هي «أل» برمَّتها، أم اللام وحْدها بدون همزة)؟

وهذا الاختلافُ ذكره ابن عَقيل في شرح الألفية في باب (المعرَّف بأداة التعريف)، وقد أورد ابن عَقيل هذا الخلافَ على نحو الإجمال.

قال ابن عَقيل رحمه الله: «اختلف النحويُّون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه؛ فقال الخليل: المعرِّف هو «أل»، وقال سيبويه: هو اللامُ وحدها، فالهمزةُ عند الخليل همزة قطْع، وعند سيبويه همزة وصْل اجتُلبت للنطق بالساكن»[(٢)].

وفصَّل ذلك المحقِّق محمَّد محيى الدين عبد الحميد بقوله:

«ذهَب الخليلُ إلى أنَّ أداة التعريف هي «أل» برُمتها، وأنَّ الهمزة همزة أصليَّة، وأنها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة؛ إذ لو كانت همزة وصل لكُسرت؛ لأنَّ

(١) النشر (٢/١٥٣).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/١٧٧).

الأصل في همزة الوصل الكسرُ، ولا تُفتح أو تُضمُّ إلا لعارض، وليس هنا عارض يَقتضي ضمَّها أو فتْحَها، وبقِي عليه أن يجيب عمَّا دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجواب عنده: أنَّها إنما صارت همزة وصْل في الاستعمال؛ لقصد التخفيفِ الذي اقتضاه كثرةُ استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أنَّ أداة التعريف هي اللام وحْدَها، وأنَّ الهمزة زائدة، وأنها همزة وصْل أُتِى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، فإن قيل: فلماذا أُتِي بالهمزة ليتوصَّل بها إلى النُّطق بالساكن ولَمْ تتحرك اللام؟ أُجيب عن ذلك بأنَّها لو حُرِّكت لكانت إمَّا أن تحرَّك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضمِّ فتكون ممَّا لا نظير له في العربيَّة؛ فلأجْل ذلك عُدِل عن تحريك اللام، وأُبقيت على أصل وضعها، وجيء بهمزة الوصل قبلها»[(١)].

ولهم أدلَّتهم على كل رأْي، وليسَ هذا مَحَلَّ ذِكْر ذلكَ بأَدِلَّتِه[(٢)]، والقَصْدُ ذِكْرُ ما نتج من هذا الخلاف في التبرير لرسم أل موصولةً، فإنْ أُخذ برأْي سيبويه فهناك سببٌ أعطاها حقَّ الوصل بما بعدها حتى أصبحت جزءًا لا ينفكُّ من الكل، وهو كونها على حرفٍ واحد من حروف التهجِّي، وهو اللامُ وحدها، وبها يحصُل التعريف، وإنَّما الألِف قبلها ألفُ وصل؛ ولهذا تسقُط في الدرج، فهي إذا بمنزلةِ باء الجرِّ، وكاف التشبيه، ممَّا هو على حرْف واحد؛ ولهذا كُتبت موصولةً في الخطِّ بما بعدها[(٣)].

والتعليل لها بكونها على حَرْفٍ واحدٍ وُجِد عند عددٍ من علماء اللُّغة والتجويد، وهو تعليلٌ مصاحبٌ لوصْل كثير من حروف المعاني، والحرف المفرد؛ أي: المكوَّن من حرف واحد، سواء أكان هذا الإفراد بالوضع اللغوي؛ مِثل: باء

---

(١) المرجع السابق.

(٢) ومَن جعَل حرف التعريف ثُنائيًّا، وهمزته أصلية، عبَّر عنه بـ«أل». ولا يَحسُن أن يقول: الألف واللام، وكذلك ذُكر عن الخليل؛ قال ابن جنِّي: كان يقول:" أل، ولا يقول: الألف واللام" سر صناعة الإعراب(١٥/٢)، ومَن جعَل حرف التعريف اللامَ وحْدَها عبَّر باللام، كما فعَل المتأخِّرون. ومَن جعَل حرف التعريف ثنائيًّا، وهمزته همزة وصل زائدة، فله أن يقول: ال، وأن يقول: الألف واللام، وقد وقَع في كتاب سيبويه التعبيرُ بالأمرين. ولكنَّ الأوَّلَ أقْيَسُ. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (١٩٣).

(٣) ينظر: النشر (٤١٥/١).

الجر، وتاء القسم، ومِثل: اللام الجارة، أو للابتداء، أو للاستغاثة، أو الواقعة في جواب قسَم، ومثل السِّين، وفاء العطف أو الجزاء، أم كان هذا الإفراد عَرضًا، وذلك مثل: الميم في (مِن)، والعين في (عن) إذا دخلتَا على ما مثل: ممَّ ممَّا، عمَّ عمَّا، أو دخلتا على من مثل: ممَّن، عمَّن، فقد حُذفت نون من وعن، وبقِي من الكلمة حرف واحد، فيوصل بما أو مِنْ بعده[١].

وبقِي أنْ يُعلَّل لوصلها إن أُخذ برأي الخليل: كون «أل» كيانًا واحدًا، فلها حقُّ الفصل والاستقلال، وقد أبانَ ابنُ الجزري عن هذا التعليل بقوله:

«إلاَّ أل المعرفة، فإنَّها لكثرة دَورها نُزِّلت منزلةَ الجزء ممَّا دخلت عليه؛ فوُصِلت»[٢]، وابنُ البناء بقوله:

«وكذلك لام التعريف المُدغَمة في اللفظ في مثلها، أو في غيرها، لَمَّا أتتْ للتعريف- وشأنُ المعرَّف أن يكون أبينَ وأظهر لا أَخْفَى وأستر- أُظهرت في الخطِّ، ووُصلت بالكلمة؛ لأنَّها صارت جزءًا منها من حيث هي معرَّفةٌ بها؛ هذا هو الأصل»[٣].

فالمتمعِّن في التغير الذي أحدثتْه «أل» التعريف، يلاحظ أنها أَخرجت الكلمة من باب نَحْويٍّ إلى باب نَحْويٍّ آخَر، وهو تغيُّر جَذري في الكِيان النحوي، كل هذا التغيير وهذه القوة التي أعطتها «أل» التعريف للكلمة مكَّنت «أل» من أن يكون لها حقُّ الوصل بما بعدها، فمِن هذا المنطلق استُنبطت قاعدة نحويَّة مفادها: «أنَّه كلَّما أثرت الأداة في جارتها لفظًا أو معنًى، أو إعرابًا، أعطتْها معنًى جديدًا أو إعرابًا، قَوِي اتِّصالها بها»؛ فكيف إذن بأل التعريف التي غيَّرت في الكلمة التي تدخل عليها فأعطتْها معنى التعريف، وهذا ما أراده صاحبُ النشر بقوله السابق، وهذا التعليل يمكن أن يُعلَّل به للوصل، سواء أُخذ برأي سيبويه، أو برأْي الخليل.

«ولام التعريف وإن اشتدَّ اتِّصالُها بما دخلت عليه، وكُتبت معه كالكلمة

(١) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية (٨٧).

(٢) النشر (١٤٧/٢).

(٣) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل (١٣٥).

الواحدة، فإنَّها مع ذلك في حُكمِ المنفصِل الذي يُنقَل إليه، فلم يُوجبِ اتصالُها خطًّا أن تصيرَ بمنزلة ما هو من نفْس البِنية؛ لأنَّها إذا أسقطتْها لم يختلَّ معنى الكلمة، وإنما يزولُ بزوالها المعنى الذي دخَلت بسببه خاصَّة، وهو التعريف»[١].

ها التَّنبيه:

"وتُسمَّى: ها التنبيه؛ لأنَّه يُقصد بها تنبيهُ المخاطب، أو الغافل إلى ما بعدَها، وهي حرف، ويصحُّ دخولها على اسم الإشارة الخالي من كافِ الخطاب؛ نحو: هذا، هذه، هذان، هؤلاء. وقد تَجتمع مع الكاف؛ نحو: هذاك، هاتان. وإذا اجتمعَا لا يصحُّ مجيء اللام معهما؛ فلا تقول: هذالك. وتمتنع الكاف إن فَصل بين «ها» واسم الإشارة فاصل؛ نحو: هأنذا. وكذلك تمتنع في أسماء الإشارة السَّبعة التي للمؤنَّث"[٢].

"وهَا التَّنْبيه حُذفت ألفها من جميع المصاحِف، ثمَّ اتَّصَلت الهاءُ بما بَعدَها؛ ليصيرَ وَزنها على حرْف واحِد، فلا يجوزُ فصلُها عنه، ولا الوَقْفُ عليها دونه، وَوَقعت في الْقُرْآن الْعَظِيم قبل: (ذا)، و(ذي)، و(ذان)، و(أولاء) من أَسمَاء الْإِشَارَة"[٣]، "وهؤلاء بواو بعد الهاء، صورة للهمزة المضمومة، من غير ألِف بينهما، وذلك من حيث وُصلت الكلمتان، وجُعلت كلمةً واحدة تخفيفًا، فحَذَفوا من هذه الكلمة ألفين"[٤]، "وحذفوا الألف الَّتي هي أول الكلمَةِ الثَّانية لَمَّا كانَت الواوُ المصوَّرة بَعدَها للفرْق أو لبَيَان الهمزَة تَكفِي منها وتقوم مقامَها؛ إذ هي من جنس حركتها لا سيَّما وقد صَارَت بالوصل كالمتوسطة الَّتي تصور في حال انضمامها واوًا، سواءٌ أُريد تحقيقها أو تسهيلها، وزالت بذلك صُورَةُ ما يُوجب إلحاقَ واو فيه؛ ليفرِّق بها بَين المشتبهين في الصُّورَة"[٥].

ومما سبَق اتَّضح أنَّ سبب الوصل هو الاختصارُ والتخفيف، واختزالُ بِنية ها

---

(١) السابق (٣١٤/١).

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (١٤١/١).

(٣) كتاب الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية (٥٩٥/١).

(٤) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (١١٧/٢).

(٥) المحكم في نقط المصاحف (١٥٧).

التنبيه، وصيرورتها إلى حرف واحد بعد أنْ كانت حرفين، والأصل في الكلمة العربية أن تَنفصل بذاتها إن كانتْ من حرفين فأكثر، فلمَّا فقَدَتْ ها التنبيه هذا الأصلَ عرَضًا، وأصبحت على حرف واحد وُصِلت؛ «يا وها» فإنَّهما لَمَّا حُذفت ألفهما بقيَا على حرفٍ واحد، فانفصلاَ بما بعدهما، وإلاَّ أن تكون الكلمة الثانية ضميرًا متصلاً، فإنه كتب موصولاً بما قبله؛ للفرق، «وإلاَّ أن يكونَا حرفي هجاء إنَّهما وصلاَ رِعايةً للفظ»[١].

وهذا- بلا شكٍّ- سببٌ جَذريٌّ للوصل، وهو من أصول اللغة العربية للوصل، سواء أكان هذا الإفرادُ بالوضع اللُّغوي، أم كان هذا الإفراد عرَضًا، إلاَّ أنَّ هناك سببًا آخَرَ للوصل يُضاف للسبب السابق، وهو العلاقة الوطيدةُ التي بين التنبيه واسم الإشارة؛ فهي المسوِّغُ النَّحْويُّ لهذا الوصل، وتفصيل ذلك فيما يلي:

يرَى بعضُ النحويِّين أن (ها) التنبيه أثّرت تأثيرًا حاسمًا في أسماء الإشارة، فغدتْ من المعارف، بعد أنْ كانت من النكرات، «ذلك أن اسم الإشارة في أصل وضعه، إنما هو اسم مبهم لوقوعه على كلِّ شيءٍ من حيوان أو جماد، وهذا يُفسِّر وجودَ حرف التنبيه في أسماء الإشارة؛ كي ينبِّهَ المتكلِّمُ المخاطَبَ؛ حتى يلتفتَ إليه، وينظر إلى أيِّ شيء من الأشياء الحاضرة يشير، فغدَتْ بذلك أسماءُ الإشارة معرفةً، ولم تكُ كذلك قبل دخول حرف التنبيه ها»[٢].

فهنا يُشار إلى القاعدة النحويَّة التي يُسعى إلى توثيقها في هذا المبحث، وهي: «كلَّما كان للأداة في جارتها أثرٌ قويٌّ لفظًا أو إعرابًا، أو أكسبتها معنًى جديدًا من معاني النَّحو اتَّصلت بها، وأصبحتْ مع ما بعدها كلمةً واحدة»؛ فها التنبيه هنا تشابه في دَورها أل التعريف عندما أكسبتِ اسم الإشارة تعريفًا نوعيًّا، وأخرجته من دائرة الإبهام والغموض إلى دائرة الوضوح والحضور، فكان لها حقُّ التجاور والوصل.

قال ابنُ يعيش[٣]: «وهؤلاء بحَذْف ألف ها التي للتنبيه، كأنه لكثرةِ استعماله

---

(١) النشر (١٤٧/٢).

(٢) شرح الكافية للرضى (٣٣/٢)، وانظر: شرح المفصل (١٦١/١).

(٣) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، (٥٥٣ - ٦٤٣ هـ = ١١٦١ - ١٢٤٥ م)، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل، مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق،

صار كالكلمة الواحدة، فخفَّفوه بحذف ألفه»[١]، فسبب الوصل عند ابن يعيش كثرةُ الاستعمال، وهي عِلَّة مصاحِبة للوصل كثيرًا عند العلماء؛ وذلك لأنَّ ما كثُر استعماله ووضُح معناه يخِفُّ على الألسن، ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

ياء النِّداء:

هي أمُّ الباب في النِّداء، قال أبو حيَّان: «إنَّها أعمُّ الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقًا؛ وإنه الذي يَظهر من استقراء كلام العرب»، وقال ابنُ مالك: «هي للبعيد [٢] حقيقةً، أو حُكمًا؛ كالنائم والساهي؛ وقد يُنادَى بها القريب توكيدًا»[٣]؛ وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب؛ وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وذَكَر ابن الخبَّاز[٤] عن شيخه: «أنَّ «يا» للقريب؛ وهو خرْق لإجماعِهم»[٥].

وبتتبُّع طريقةِ رسمها في المصحف تبيَّن أنَّها حُذفت الألفُ منها في جميعِ المصاحف، فصارتْ على حرف واحد، فإذا دَخَلت على مُنادى اتَّصلَت به من أجْل كونِها على حرفٍ نحو: (يَبُنيَّ، يموسى، يآدَمُ، يأيُّها، يقوم، ينساء، يابنؤم)،

وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي، من كتبه " شرح المفصل - ط " و " شرح التصريف الملوكي - خ " لابن جني، الأعلام للزركلي (٢٠٦/٨).

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٣).

(٢) وممَّا يستشكل: كيف تكون «ياء» في أصْل وضعها اللُّغوي الحقيقي - لا المجازي- لنِداء البعيد، مع أنَّها قد استُعملت لنِداء «الله» في أفصح الكلام، والله تعالى أقربُ شيءٍ للمتكلِّم - وغيره - في كلِّ حين؟

وأجيب عن هذا الإشكال بأنَّ المتكلِّم الذي يُنادي ربَّه يستصغر نفْسَه أمام المولى، ويرى البُعد الواسع بين المنزلتين؛ منزلة الخالق، ومنزلة المخلوق، والتفاوت العظيم بين الدرجتين؛ فلهذا يَستخدم الحرف «يا»، وأُجيب أيضًا بأنَّها تُستعمل في القريب والبعيد، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلافُ الأصل، النحو الوافي (١/٤).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢٨٩/٣).

(٤) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز: نحوي ضرير، له تصانيف، منها: (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية)، وهو شرح لألفية ابن معطي، و(توجيه اللمع) شرح لكتاب اللمع لابن جني توفي سَنة (٦٣٧) سبع وَثَلاَثِينَ وستمِائَة ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٠٤)، هدية العارفين (١/ ٩٥)، الأعلام للزركلي (١١٧/١).

(٥) همع الهوامع: (١/ ١٧٢)، ومغني اللبيب: (٤٨٨)، ورصف المباني: (٤٥١).

وكتبت الهمزة في يابنؤم واوًا، ثم وُصِلت بالنون، فصارت كلُّها كلمةً واحدة[١].

وليس هذا في رسْم القرآن فحسبُ، بل هو مطَّرِد في سائر رسم اللُّغة، وصيرورة ياء النداء إلى حرف واحد سبب كافٍ للوصل، إضافةً إلى ذلك هو من الأسباب التي يُؤتى بها في المقدِّمة للوصل، ويلحق بهذا السبب سببٌ آخر، مفاده: أن ياء النِّداء أَعطت دلالة النداء والتنبيه لجارتها، وفي كون الياء للنداء، أم للتنبيه، أم لكليهما أقوالٌ، ولو سُردت جميعها لضاقَ المجال؛ يكفِي أنَّ سيبويه يُلحُّ على معنى التنبيه في «يا»، ويجعله بها ألصقَ، في حين نجد ابنَ جني يؤاخِي بين التنبيه والنداء فيها، فيرى أنها تكون تنبيهًا ونداءً، لكنه يرى أنها تخلُص أحيانًا، وتتعين لمجرد التنبيه، يقول: «يا: في النداء تكون تنبيهًا ونداء في نحو يا زيدُ، ويا عبدَالله وقد تجردها من النداء للتنبيه ألبتة[٢].

وهذه الأقوالُ تؤُول إلى نتيجة واحدة، وهي أنَّ ياء النِّداء تحمل في طيَّاتها النداءَ والتنبيه، وتُكسب هذا المعنى لِمَا جاورها من كلمات، وكلُّ هذا يَفسح المجال لياء النداء ويُعطيها حقَّ التجاور والاتصال بما بعدها في جميع رسم اللُّغة، يُضاف إلى ذلك اختصاصها بالاسم، ويُعلم ما يُعطيه الاختصاص للأداة من قوَّة وتمكين وإعمالٍ بعد إهمال.

فإن قيل: كلُّ ما سبق أمورٌ ملازمة لأدوات النداء فلماذا كانتْ (يا) وحدها دون سائر أدوات النِّداء هي التي تُوصَل بما بعدَها؟ فيُجاب بأنَّها أمُّ الباب؛ إذ يمتاز الحرف «يا» بأنه أكثرُ أحرف النداء استعمالاً، وأعمها؛ لدخوله على أقسام المنادى الخمسة[٣]؛ «ولهذا يتعيَّن تقديره- دون غيره- عند الحذف، كما يتعيَّن في نداء لفظ الجلالة «اللّٰه»، وفي المستغاث، وفي نداء «أيها، وأيتها»؛ إذ لم يَشتهرْ عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفًا آخر»[٤]، وتُستعمل للقريب والبعيد مطلقًا، ولا يَخفى أنَّ كون الأداة هي أمَّ الباب يُعطيها التميُّزَ دون غيرها من

(١) النشر (١٥٣/٢).

(٢) الخصائص (١٩٦/٢).

(٣) هي: المفرد العلم - النكرة المقصودة - النكرة غير المقصودة - المضاف - الشبيه بالمضاف.

(٤) النحو الوافي (٤/١).

مفردات الباب، ويَبقى كون ياء النداء على حرفٍ واحد العلامةَ الفارقة لياءِ النداء، والسبب الأساس للوصل.

ووضْع هذه الأدوات (ياء النداء وها التنبيه وأل التعريف) في مبحث واحد، ليس مجرَّد تبويب، أو محض مصادفة؛ بل لأنَّ ثَمَّة نِقاطًا تشترك فيها هذه الأدوات، وهذه النِّقاط هي:

أولاً: جميعها حروفُ معانٍ، والمقصود بالحروف هنا ليس الحروف الهجائيَّة (أ – ب – ت ... إلخ)، وإنما المقصود حروف المعاني كحروف الجر والعطف وغيرها، فقد يتكوَّن الحرف الواحدُ من حروف المعاني هذه من حرف هجائيٍّ واحد، كالباء والكاف في حروف الجر، وقد يتكوَّن من حرفين كأنْ ولنْ في الحروفِ التي تنصب الفعلَ المضارع، وقد يتكوَّن من أكثرَ من ذلك؛ مثل: إلى وعلى، وهما حرفان من حروف الجر، وإنما سُميت هذه الحروف حروفَ معانٍ؛ لأنَّ كل حرف منها- بالإضافة إلى عمله النَّحْوي- له معنًى في ذاته.

ثانيًا: الأصل فيها أنَّها على حرفينِ «أل، ها، يا»، فكان حقُّها الفصلَ، لكنَّها وُصلت، والسبب المشترك حذْفُ الألف والبقاء على حرف واحد عرَضًا، هذا فيما يخصُّ ها التنبيه وياء النداء، أما «أل» التعريف، ففيها الإفراد عند سيبويه ومَن تَبِعه، ولقد حاول بعضُ العلماء إيجادَ بعض القواعد لرسم المصحف العثماني، التي منها:

قاعدة: «حذف الألف من ياء النداء ومِن ها التنبيه، إذا اتَّصلت بضمير، واسم الجلالة وكل جمْع مذكَّر سالم، ومؤنَّث سالم، وكل اسم جُمِع على وزن مَفَاعل، ومن كل اسم عدد، ومن البسملة، ومن أوَّل الأمر، إلاَّ ما استُثنِي من بعض الكلمات التي رصَدها الحُفَّاظ وحصَروا عددها»[1].

وإسقاط ألِف ياء النِّداء وها التنبيه خطًّا لا يُسقطها لفظًا، وهذا ما يُسمَّى في التجويد بالانفصال الحُكمي، وهو أن يكون حرف المدُّ واللِّين ساقطًا في الرسم، ثابتًا في اللفظ؛ ومنه: ياء النداء، نحو: يأبت، وكذلك ها التنبيه نحو: هأنتم، هؤلاء،

(١) تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن (٤٧٧).

وكذلك صلة هذه الكناية، نحو: ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ﴾ [الكهف: ٢٦] وما إلى ذلك من كلِّ حرف مدٍّ سقَط رسمًا، وثبت لفظًا[١].

ثالثًا: جميعها مختصَّة بالاسم، والمختصُّ بالاسم لا يخلو من أن يتنزَّل منه منزلةَ الجزء، فإنْ تنزَّل منه منزلة الجزء لم يَعمل، كـ(لامِ التعريف). وإن لم يتنزل منزلةَ الجزء فحقُّه أن يعمل؛ لأنَّ ما لازم شيئًا ولم يكن كالجزء منه، أثَّر فيه غالبًا[٢].

رابعًا: هذه الكلمات لزمت الوصلَ قياسًا حتى أصبح الوصلُ قياسًا فيها، سواء في رسم آيات الله، أم في رسم اللغة العربية.

خامسًا: أن كلًّا منها أعطت ما جاورها معنًى جديدًا، وهذه المعاني مختلفة بين التعريف والتنبيه ولفْت الاهتمام، والعجيب في هذا كلِّه أنَّ كتُب التجويد تَجمَع بينها دون ذِكر سبب لهذا الجمع.

بقِي أنْ يُشار إلى أنَّ اختصاص هذه الأدوات بالأسماء دون الأفعال، والمختصّ بالاسم لا يَخلو مِن أنْ يتنزَّلَ منه منزلةَ الجزء، فإنْ تنزَّلَ منه منزلةَ الجُزء لم يَعملْ، كـ: لامِ التعريف، وها التنبيه، وإنْ لم يتنزل منزلةَ الجزء فحقُّه أن يعمل؛ لأنَّ ما لازم شيئًا ولم يكُن كالجزء منه، أثَّر فيه غالبًا[٣].

إلاَّ أنَّ أل المعرفة وها التنبيه لم تعملْ، في حين ياء النِّداء كان لها العمل، «وإنَّما لم تعمل «ها التنبيه، وأل المعرفة» مع اختصاصهما بالأسماء، ولا «قد، والسين، وسوف» مع اختصاصهن بالأفعال؛ لتنزيلهنَّ منزلةَ الجزء من مدخلهنَّ، «وجزء الشيء لا يعمل فيه»[٤]، ولكن ربَّما طُرح هنا سؤال مفاده: لماذا أُوصلت أداةُ التنبيه وأل التعريف بما بعدهما بالرغم من عدم عملهما فيه؟

يقال: إنَّهما لم تعملاَ على المستوى النحوي الإعرابي، ولكن عملتا على

(١) ينظر: كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني (٥٠).

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (٢٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) دليل الطالبين لكلام النحويين (١٧).

المستوى النَّحْوي الدلالي، فأعطتا الكلمةَ معنًى جديدًا من معاني النحو، فأُجيز لهما الوصل، في حين أنَّ ياء النداء عمِلت على المستويين الإعرابي والدلالي، فأعطاها هذا العمل حقَّ الوَصْل.

وخُلاصة القول:

إنَّ هناك مفرداتٍ الأصلُ فيها والقياس لها الوصلُ لعِلل لُغوية، منها: كون الأداة على حرف واحد عرضًا، كـ(أل- ها-يا)، أو أصلاً كـ(لام الجر)، ففيها الوصل لإفرادها اللغوي، ولكن وُجدت هذه اللام مقطوعةً عن مجروها في مواضع معيَّنة من كتاب الله تعالى.

المبحث السَّابع
فَصْل «لام الجر» المجاورة لـ (ما) الاستفهاميَّة عن «مجرورها»

معنى اللام الملك والاستحقاق؛ تَقول: المَال لزيدٍ؛ أَي: هُوَ مَالِكه ومستحقه[١].

مالِ: وتحتمل (ما) المجاورة للام الجرِّ أن تكون استفهاميَّة، أو نافية، أو موصولة، غير أنَّ غاية البحث هي (ما) الاستفهاميَّة؛ فتُفصل لام الجرِّ المجاورة (ما) الاستفهاميَّة قبلها عن المجرور، وهذا خاصٌّ برسم المصحف[٢]، والقطع باتِّفاق المصاحف العثمانيَّة- قطع «اللام» عن مجرورها- وذلك في أربعة مواضع، وهي:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨﴾ [النساء: ٧٨].

الثاني: قوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩].

الثالث: قوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

الرابع: قوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهۡطِعِينَ ٣٦﴾ [المعارج: ٣٦].

و(ما) في هذه المواضع الأربعة استفهاميَّة، كلمة بنفسها، وليس هناك قطعٌ بين لام الجر ومجرورها في غير هذه المواضع، وما عداها موصولٌ باتِّفاق المصاحف العثمانية؛ أي: وصل «لام الجر» بمجرورها، في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥﴾ [يونس: ٣٥]، وقوله سبحانه: ﴿مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ١٥٤﴾ [الصافات: ١٥٤]، وقوله عزَّ شأنُه: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩﴾ [الليل: ١٩][٣]، وهذا هو القياسُ في لام الجر (الوصل)؛ يقول ابن السَّرَّاج فيها «لا بدَّ من وصْلها؛ لأنَّها لا

(١) اللمع في العربية (٧٢).

(٢) البرهان (٤٧/٢).

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٦/٢).

تقومُ بنفسِها»[١].

وجمَع الشاطبيُّ مواضع الفَصل في متن الشاطبيَّة[٢] بقوله:

وَمَالِ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَا وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتِّلاَ[٣]

وشرْحُ هذا البيت كالتالي: «كُتبت لام الجرِّ مفصولةً في هذه المواضع الأربعة؛ تنبيهًا على انفصالها من مجرورها في المعنى، فوقَف أبو عمرو على (ما)؛ لأنَّ حرف الجر من الكلمة الآتية، ووقَف باقي القرَّاء على اللام اتِّباعًا للرسم، واختُلف عن الكسائيِّ فَرَوى عنه مثل أبي عمرو، ومثل الجماعة، وتقدير البيت: ومالِ في هذه السور الأربع الوقفُ فيها على لفظ ما حجَّ أي: غلَب في الحُجَّة؛ لأنَّ الكلمة مستقلَّة، فوقف عليها ولم يقِفْ على اللام الخافضة؛ لأنَّها مع ما بَعدَها كالكلمة الواحدة، ولفظه بقوله: (ومالِ) تنبيهٌ على أنَّ الرسم كذلك، فمنه نأخُذ أنَّ وقْف المسكوت عنه من القرَّاء على اللام، وقوله: رُتِّلا، أي: بُيِّن، ومنه ترتيل القراءة، وهو الترتيل فيها والتبيين؛ أي: نقل الخلاف عن الكسائي في الكتُب المشهورة»[٤].

واختلفت الآراءُ في التعليل لفصل لام الجرِّ عن مجرورها اختلافًا يُبيِّن أواصرَ العلاقة التي تربط المقطوع والموصول بغيره من العلوم؛ فهناك مَن جعَل العلة نَحْويَّة بحتة، وهناك مَن جعلها متأثرةً بالاستعمال اللُّغوي، ومِنهم من يعلِّل لها بعِلم القراءات وعلوم القرآن، وأكثر العلماء جعَلوا علَّةَ قطع لام الجر تدور في فلَك المعنى والدلالة؛ فالزركشي يُعلِّل للفصل بأن اللام وُصلة إضافيَّة، فقطعت حيث تُقطع الإضافةُ في الوجود، ووضَّح ذلك في كل موضع منها؛ فمِن ذلك تعليله الفصلَ في آية المعارج في قوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [المعارج: ٣٦] بأنَّ الكفار قطَعوا وصلَ قلوبهم بالنبيِّ فقَطَع الله طمعَهم في دخول الجنة،

(١) كتاب الخط لابن السراج (١٣٢).

(٢) متن الشاطبية - المسمَّى «حرز الأماني ووجه التهاني في القِراءات السبع» -: هي منظومة للإمام القاسم بن فِيرُّه بن خلف الشاطبي الرُّعيني، واسمها الأصلي، واشتُهرت بالشاطبية؛ نسبةً لناظمها، وقد بلَغ عدد أبياتها (١١٧٣) بيتًا، نظَم فيها الشاطبي القراءات السبع المتواترة عن الأئمَّة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي .ينظر: النشر في القراءات العشر (٦١/١)، ومقدمات في علم القراءات (١٦٨).

(٣) حرز الاماني ووجه التهاني في القراءات السبع (٣١).

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني (٣٢٠).

وقُطعت اللام في الخطِّ علامةً على ذلك[١].

وهكذا يدور سبب القطع في (مَال) حول المعنى والدلالة عند أغلبية العلماء، غير أنَّ للفرَّاء رأيًا آخرَ يُعلِّل فيه القطع، ويدور في فَلَكِ النَّحو، يقول فيه: «أَصله: مَا بَال هَذَا ثمَّ حذفت (با) فَبَقيت اللام مُنْفَصِلَة»[٢]، إلاَّ أنَّ هذا الرأي لم يوجد إلاَّ عند الفراء، ولا يوجد ما يُستند عليه نَحْويًّا في هذا الرأي، وقيل: «إنَّ أصْلَ حُرُوف الجَرِّ أَن تَأتي مُنْفَصِلَة مِمَّا بعْدَها؛ نَحْو: في وَعَن وعَلى، فأتى ما هو على حرفٍ على قِياس ما هو على حرفين، ومثله ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [النساء: ٧٨]»[٣].

وممَّا لا يَخفى أنَّ القياس أصلٌ من أصول النحو، ولكن حروف الجر من حروف المعاني المنحصِرة في خمسةِ أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي[٤]، ولام الجرِّ من حروف المعاني الأحاديَّة، وما هو أحادي أصلاً وعرضًا ففيه الوصل، وما هو ثُنائي ففيه القطع؛ فكيف يُقاس ما هو أُحادي على ما هو ثنائي وثلاثي؟!

ثم تأتي علوم القرآن والقراءات لتعلِّل لرسمها بعلمها بما فحواه: «وَقعت اللاَّم مُنْفَصِلَةً فِي الْمُصحف، وعلَّة ذلِك أنَّه كُتب على لفظ المُمْلِي كأَنَّه كان يقطع لفظه فكتَب الكاتِب على لفظه»[٥]، إلاَّ أنَّ هناك فئةً جعلت الاستعمال اللغويَّ هو محك القطع والوصل، ومن ذلك قولهم: «رَسَم كُتَّابُ المصاحف لامَ الجر في المواضع الأربعة على الأصل الأوَّل، وهو القطع، ورسموا سائرَ ما يماثلها من المواضع التي فيها لامُ الجر على الأصل الثاني، وهو الوصل؛ تنبيهًا على جواز الوجهين عندهم، واستعمال الأمرين في عصْرهم»[٦].

والحقيقة: أنّ هذا الرأي غيرُ دقيق؛ لأنَّ فيه تعميمًا لقاعدة القَطع للام الجر، وهي مخصَّصة في مواضع أشارتْ إليها كتُبُ علوم القرآن، أمَّا الحكم بجواز

(١) البرهان في علوم القرآن (٤٧/٢، ٤٨).

(٢) مشكل إعراب القرآن (٥١٩/٢).

(٣) المرجع السابق.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني (٢٩).

(٥) مشكل إعراب القرآن (٥١٩/٢).

(٦) دليل الحيران على موارد الظمآن (٣٢١).

القطع والوصل فهو مخالفٌ للقياس، فالأصلُ فيها الوصل؛ فليس من الصواب نَحْويًّا أن يُقال: مال هذا الرجل، وإنْ جاء على الأصل الأوَّل، لكنه مخالفٌ للأصل الثاني؛ وذلك لأنَّ الأصل الأول في جميع الكلمات هو القطعُ، وقد يعرض لبعض الكلمات ما يَصير به الوصل أصلاً ثانيًا فيه، ككون الكلمة لا تستقلُّ بنفسها كاللام والباء والكاف وغيرها من حروف المعاني.

إلاَّ أنَّ هناك رأيًا لغويًّا آخرَ عند الفراء في قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [النساء: ٧٨]، وخلاصته أنَّ: «(فمال) كثرت فِي الكلام، حَتَّى توهَّموا أنَّ اللام متصلة بـ(ما)، وأنَّها حرف فِي بعضه، ولاتِّصال القراءة لا يجوزُ الوقف على اللام؛ لأنَّها لامٌ خافضة»[(١)].

الكثرة المقصودة هنا كثرةُ وقوع لام الجرِّ بعد «ما» الاستفهاميَّة في كلام العرب[(٢)]، وما وُجد عند الفرَّاء من التعليل لفصلها هو الأقربُ للصواب، والأرجحُ؛ لملامستِه واقعَ اللُّغة في خضوعها لسلطان الاستعمال وكثرته، حتى يُتوهم فيما كثُر على الألسنة أشياءُ وأمورٌ ليستْ من صُلبه وأصله؛ وذلك لأنَّ ما كثُر استعماله ووضُح معناه يخفُّ على الألسن، ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره، كما وُجد مِن فَصْل لام الجرِّ عن مجرورها.

وصفوة القول: تعدَّدت الآراء واختلفت في التعليل لفصل لام الجر عن مجرورها، ويجب اتِّباع رسم المصحف عُرِفَتِ العلةُ أم لم تُعرف، يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]: «وقعت اللام في المصحف مفصولةً عن «هذا» خارجةً عن أوضاع الخطِّ العربي، وخطُّ المصحف سُنَّةٌ لا تغيَّر»[(٣)].

وليس كلُّ المقطوعات والموصلات كـ(مال) في تعدُّد الآراء والتعاليل لرسمها، فثَمَّة مفردات مقطوعة وموصولة اتَّفق العلماء على عِلَّة واحدة لرسمها بالقطع والوصل، كالتعليل بالإدغام لوصل (عَنْ مَنْ)، (مِنْ مَنْ)، (أَمْ مَنْ) عند جُلِّ العلماء، وتفصيل ذلك في المبحث التالي.

---

(١) معاني القرآن (٢٧٨/١).

(٢) الأحكام المبنيَّة على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه معاني القرآن، حمدي الجبالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد (١٩(١)، ٢٠٠٥، (١٢).

(٣) الكشاف (٢٦٥/٣).

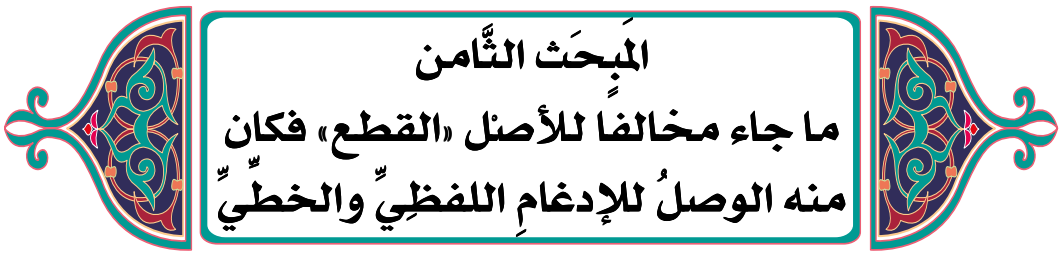

المَبحَث الثَّامن
ما جاء مخالفًا للأصل «القطع» فكان منه الوصلُ للإدغامِ اللفظِيِّ والخطِّيِّ

سببُ ذِكر هذا المبحث في صُلب بحثٍ دراستُه قائمة على النحو؛ لتكتملَ الصورة في ذهن القارئ، وحتى لا تسقُط أيُّ مفردة دخَلَها الوصلُ والقطع في رسْم كتاب الله، والتعليل بالإدغام وردَ في العديدِ من كتُب النَّحو والصرف، مثل:(الكتاب، المقتضب، الأصول في النحو، الخط لابن السَّراج) وكتب علوم القرآن والتجويد زاخرة بهذا، وللطامع في المزيد من التفصيل والتدقيق الاطلاعُ عليها، وكون هذا المبحث في نهاية الفصل الثاني لسببه التجويديِّ الجامع لمفردات هذا المبحث «الإدغام اللفظي والخطي«ويحسُن في هذا المبحث تفصيلُ الكلام عن الإدغام[١]، كالتالي:

الإدغام له معنيان: لغويٌّ، وصناعيٌّ. فاللُّغوي مأخوذ من الإدخال والتَّغييب، يُقال: أدغمت اللِّجام في فم الفرس؛ إذا أدخلتَه فيه وغيَّبتَه[٢].

أمَّا الصِّناعي: «فهَو وصلُكَ حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثلِهِ ومقارب له مخرجًا وصِفة، أو كليهما مِنْ موضعهِ مِنْ غيرِ حركةٍ تَفصلُ بينَهما ولا وقفٍ، فيصيرانِ بتداخلِهما كحرفٍ واحدٍ ترفعُ اللسانَ عَنهما رفعةً واحدةً، ويشتدُّ الحرفُ؛ ألا ترى أَنَّ كُلَّ حرفٍ شديدٍ يقومُ في العَروضِ والوزنِ مُقامَ حرفينِ، الأَولُ مِنْهُما ساكنٌ»[٣].

وللإدغام مطلقًا أسبابٌ ثلاثة: التماثُل، والتقارُب، والتجانُس[٤]. وما يهمُّ هنا

---

(١) المراد هنا الإدغام التجويدي؛ حيث إن الإدغام الصرفي يقتصر على الحرفين المثلين؛ لأنه هو الذي يُعنَى به الصرفيُّون.

(٢) الكنز في القراءات العشر (١/١٧٥).

(٣) الأصول في النحو (٣/٤٠٥).

(٤) كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني (١٧).

هو التقارُب، والحرفان المتقاربان:

هما «مَا تَقَارَبَا فِي المَخْرَج أوْ في صِفَةٍ تَقُومُ مَقَامَهُ»[١]، وهذا ما يهمُّ في هذا المبحث.

وللإدغامِ نوعان: إدغام بغُنَّة[٢] (إدغام ناقص)، وإدغام بلا غُنَّة (إدغام كامل).

١- الإدغام بغنة (الناقص): يكون مع أحدِ الأحرف التالية: (يومن)، مثال ذلك: (مِنْ ماءٍ): وتُلفَظ ممَّاء مع الغنَّة، و(مِنْ نَصِيبٍ): وتُلفظ (منَّصيب) مع الغنة، و(رَجُلٌ مِنْ): وتُلفظ (رجلمِّن) مع الغنَّة، و(خَيْرٌ نُزُلاً): وتلفظ (خير نُّزلاً) مع الغنة.

ويُسمَّى هذا الإدغام ناقصًا؛ لذهاب الحرف فقط (النون أو التنوين) وبقاء الصفة (الغنة).

٢- الإدغام بلا غُنَّة (الكامل): يكون مع أحدِ الحرفين التاليين: (ل، ر)، مثال ذلك:

مِنْ لَدُنْهُ: تلفظ: (مِلَّدنه)- و(هُدًى لِلْمُتَّقِينَ): تلفظ (هدَ لِّلمتّقين).

و(مِنْ رِزْقِ): تلفظ (مِرِّزْق)- (مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا): تلفظ (من ثمر تِرِّزْقًا).

ويُسمَّى هذا الإدغام كاملاً؛ لذَهاب الحرف (النون أو التنوين) والصفة (الغنة) معًا[٣].

ولكن ما يُميِّز ما سيأتي من أدواتٍ أنها مُدغمَة في كتاب الله، ولكن في بعض الحالات يتطوَّر هذا الإدغام من اللفظ إلى الخطِّ.

١- المقطوع عَنْ (مَنْ) والموصول بها في الرسم القرآني:

(عَنْ مَنْ)، (مِنْ مَنْ)، (أمْ مَنْ):

---

(١) الشافية في علم التصريف (١/١٢١).

(٢) الغُنَّة: صوت لذيذ، يخرج من خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم، المركَّب فوق غار الحنك الأعلى، لا عمل للّسان فيه. ويُغَنُّ هذا الحرف بمقدار حركتين، والحركة هي بمقدار بسط الإصبع أو قبضها (بمقدار ثانية). المختصر المفيد في أحكام التجويد (٦١٠).

(٣) المختصر المفيد في أحكام التجويد (٦١٠، ٦١١).

تُوصل مَن الاستفهاميَّة والموصولة والشرطيَّة بمِن وعَن وفي، من حروف الجرِّ قبلها؛ من ذلك «مَن» إذا اتَّصلت تُكتَب: عمَّن سألتَ؟ ومِمَّن طلبتَ؟ قالوا: فتُوصل للإدغام وهي هاهنا لمعنى الاستفهام؛ يُريد: عن أيِّ شيء سألتَ، ومن أيِّهم طلبتَ، وتُكتب: سل عمَّن أحببت، واطلب ممَّن أحببتَ، فتصل أيضًا، وهي في موضع اسم، فإنما تصِل للإدغام، وتكتب: فيمَنْ رغبتَ؟ فتصل في الاستفهام، ويَفصلونها إذا كانت «مَنْ» لمعنى «الذي»، نحو قولك: كن في مَن تحبُّ، ومع من مفصولة استفهامًا وغير استفهام تكتب: مع من أنت، ومع من أحببت، وكذلك كل «مَن «مقطوعة في كل حال تقطع كلًّا من «مَن» وممن، ومما موصولتان للإدغام.[1]

تُوصَل بمَن المفتوحة الميم مطلقًا، سواء كانت موصولةً؛ نحو: أخذت الدرهم ممَّن أخذته منه، أو موصوفةً، كما في المثال المذكور؛ فإنَّها فيه تحتمل المعنيين جميعًا، أو استفهامية؛ نحو: ممَّن أنت؟ أو شرطيَّة، نحو: ممَّن تأخذْ درهمًا آخذْ منه، وإنما وُصلت بها لأجل اشتباههما خطًّا؛ إذ لو كُتبتا مِنْ مَنْ لكانتا مشتبهتين في الصورة، فأُدغمت نون مِنْ في ميم مَنْ ونزِّلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة، فلم يجعل له صورة بل حذف مع كتْبه متصلاً[2].

وإذا دخلت «مِن» الجارة على «مَن» الموصولة فاتفقت المصاحف على وصلها بها وتدغم النون في الميم لفظًا وخطًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]. وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فصلت: ٣٣]. وقوله عز مِنْ قائلٍ: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود: ٤٨] وما إلى ذلك[3].

وتوصَل (مِن) (بمَن) مُطلقًا سواء كانت موصولةً أو موصوفةً، أو استفهاميَّةً أو شَرْطيَّةً؛ نحو: (أخذتُ مِمَّن أخذتَ مِنْهُ، وَمِمَّنْ أَنْت؟ وَمِمَّنْ تَأْخُذْ آخذْ مِنْهُ)، وإنَّما وصُلت بها لأجْلِ اشتباهها خطًّا لو كُتبَا (مِنْ مَنْ)، فوُصلاَ وأُدغمت نونُ مِن وَمِيم مَن، وَنُزلت منزلَة المدغم فِي الكلمة الواحدَة، فَلم يَجْعَل لها صُورَة؛ هذا ما قاله ابْنُ مَالكٍ، وقال ابْن عصفورٍ: تُوصَل الاستفهاميَّة فقط؛ حملاً على أُخْتها

(١) كتاب الخط؛ لابن السراج (١٣١).

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢١٣/٣).

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٢٢/٢).

(ما)، ويُفصَل غَيرُها على الأصْل، قال أَبُو حَيَّان: وَقَولُ ابن مالكٍ أرجحُ؛ نظرًا إلى عِلَّة الاشتِباه في الخطِّ[١].

(عن، من):

«عن» الجارَّة مع «مَن» الموصولة، وهي في كتاب الله تعالى قِسم واحد، وقد اتفقت المصاحف فيه على قطع «عن» عن «مَن» وتُدغم فيه النون لفظًا لا خطًّا، وذلك في موضعين اثنين في التنزيل لا ثالث لهما، وهما: قوله تعالى: ﴿وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا﴾ [النجم: ٢٩][٢]، ويُلحظ أن معاني الأفعال التي تعدت بعن يناسب الفصل وهي الصرف والإعراض، فكأن المسافة في الرسم ناسبت بُعد المصروف عنه والمعروض عنه.

وَفِي (مَن) سواء كانَت استفهاميَّة أو مَوْصُولَةً، أَو شَرْطِيَّةً، مع (عَن) رأيان؛ قال ابْنُ قُتَيْبَة: «تُكْتب (عَمَّن) مُتَّصِلَة على كلِّ حَال؛ لأجْل الْإِدْغَام كَمَا تُكْتب (عَمَّ)، و(عَمَّا)، نَحْو: (عَمَّن تسْأَل)، و(رَوَيْتُ عَمَّن رَوَيْتَ عَنهُ)، و(عَمَّن ترْضى أرْضى عَنهُ)»

قَالَ أَبُو حَيَّان: «وَزعم غيره أنَّه لا يُؤثِّر في ذَلِك الإدغام؛ لأَنَّهُما كلمتان» وعليه ابْن عصفور، وأمَّا ابْن مَالك، فقالَ: «إنَّ الغالِبَ الوَصْلُ، ويجوزُ الْفَصْلُ، وتُوصل (مَن) الاستفهاميَّة بـ(فِي) قولاً واحدًا، نَحْو: (فِيمَن تُفكِّر؟)»[٣].

المقطوع عن (لم)، والموصول بها

(أن لم)، (إن لم):

«أنْ» مفتوحة الهمزة، ساكنة النون، وهي المخفَّفة مع «لم» الجازمة، وهذه الكلمة وردتْ في التنزيل قِسمًا واحدًا، اتَّفقت فيه عمومُ المصاحف على قطْع «أن» عن «لم»، وتُدغم النون في اللام لفظًا لا خطًّا في عموم القرآن الكريم؛ نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا غَٰفِلُونَ ١٣١﴾ [الأنعام: ١٣١]،

(١) همع الهوامع (٥١٣/٣).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٥/٢).

(٣) همع الهوامع (٥١٤/٣).

وقوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى﴾ [النساء: ٧٣]، وقوله عزَّ شأنُه: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقوله سبحانه: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥] كلاهما بسورة يونس عليه الصلاة والسلام، وقوله سبحانه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، وقوله سبحانه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]. وقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ﴾ [هود: ٩٥] والموضعان بسورة سيِّدنا هود عليه الصَّلاة والسلام، وقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾﴾ [الجاثية: ٨]، وقوله عزَّ شأنُه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾ [البلد: ٧] وما إلى ذلك[١].

قال الحافظ أبو عمرو الدانِي في «المقنِع»: «وكُتِب في جميع المصاحف «أَنْ لم» بفَتْح الهمزة، و«إِنْ لم» بكسرها بالنونِ حيث وقَع، إلاَّ الحرف الذي في هود»[٢]، «وقوله هنا: «بالنون»، أي: بالقطع: وقوله إلاَّ الحرف الذي في هود ... إلخ، يُريد «إن لم» بكسر الهمزة في قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: ١٤] فإنَّه موصول؛ أي: رُسم بغير نون»[٣].

وُصلت (إِنْ) بـ(لم) مع حذف النون؛ للإدغام في قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: ١٤] في هود، بخلاف التي في القصص؛ فإنها كُتبت مفصولةً بإثبات النون[٤].

المقطوع عن «لن»، والموصول بها في الرسم القرآني

(أن، لن):

«أَنْ» المصدريَّة مع «لن» الناصبة. وردتْ هذه الكلمة في القرآن الكريم على ثلاثة أقسام:

القِسم الأوَّل: موصول باتِّفاق؛ أي: اتَّفقت المصاحف على وصف «أن» بـ «لن»

---

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٢٤/٢).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٧٦).

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٢٤/٢).

(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢١٨/٣).

وإدغام النون في اللام لفظًا وخطًّا، وذلك في موضعين اثنين في التنزيل:

أولهما: قوله تعالى: ﴿أَلَن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف: ٤٨].

وثانيهما: قوله تعالى: ﴿أَلَن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾﴾ [القيامة: ٣].

القِسم الثاني: مختلَف فيه بين القطع والوصل، وذلك في موضع واحد في القرآن الكريم، هو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فرُسِم في جُلِّ المصاحف مقطوعًا، وفي أقلِّها موصولاً، والقطع هو الأشهرُ، وعليه العمل.

القِسم الثَّالث: مقطوع باتِّفاق؛ أي: اتَّفقت المصاحف على قطع «أن» عن «لن»، وإدغام النون في اللام لفظًا لا خطًّا، والوقف على «أن» اضطرارًا أو اختبارًا- بالموحَّدة-وذلك في غير موضعَيِ الوصل المتَّفق عليهما، وغير المختلف فيه بين القطع والوصل. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقوله سبحانه: ﴿أَن لَّن نَّقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الجن: ٥][1].

المقطوع عن «لو»، والموصول بها في الرسم القرآني

(أن، لو):

«أن» مفتوحة الهمزة ساكنة النون مع «لو»، وقعت هذه الكلمة في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وهي قسمان:

القسم الأوَّل: مقطوع باتِّفاق المصاحف؛ أي: قطع «أن» عن «لو»، وإدغام النون في اللام لفظًا لا خطًّا، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

الثاني: قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].

الثالث: قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤].

القسم الثاني: مختلَف فيه بين القطع والوصل، وذلك في الموضع الرابع، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، فرُسم في بعض المصاحف

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٤٣/٢).

مقطوعًا، وفي بعضها موصولاً، وقد اختُلف في المشهور[١].

وممَّا يجدُر التنبيهُ إليه: أنَّ الإدغامَ في هذه الحروفِ يُذكر في بابِ الحذف أيضًا من علوم رسْم المصحف، وما ذُكِر من أدوات جاءتْ موصولةً للإدغام ليستْ هي الوحيدة التي وُصِلت للإدغام، بل هناك أدواتٌ أخرى، لكن ما يميِّز ما ذُكر في هذا المبحث هو أنَّ عِلَّتها الأساسية الإدغام في حين أنَّ الأدوات الأخرى كان الإدغامُ فيها عِلَّةً ثانية أو ثانوية.

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٥١/٢).

الخاتِمة

الحمدُ للّه الذي أعانَ ووفَّق على إتمامِ هذا البَحث؛ فله الحمدُ في الأُولى والآخِرة.

وبعدَ هذا العرضِ يتبيَّن أنَّ الرسم العثماني ليس غريبًا على لُغة العرب، فكما أنَّ الرسم العثماني اشتمل على مفردات مقطوعة وموصولة، فكذلك اللغة العربية اشتملتْ على مفردات مقطوعة وموصولة، فوافق الرسم العثماني لُغةَ العرب، وطابق فصاحةَ القرآن وبلاغته، فكما أنهم كانوا يراعون في الألفاظ الفصيحَ والأفصحَ كانوا يراعون في الخطِّ القياس و الأقيس، ويكرهون في الخطِّ ما يكرهون في اللفظ، وحينئذ لا وجهَ للعجب والاستغراب، ولا جفوةَ ولا قطيعة بين الرسم واللُّغة العربية وكتابتها.

النَّتائج التي توصَّل إليها البحث:

١- القطع والوصل خَصِيصة من خصائص الرسم القرآني، ووجهٌ من الوجوه التي خالفَ بها الرسم القِياسي.

٢- حَصْرُ علماء التجويد وعلماء القراءات للمفردات التي جاءتْ مقطوعةً وموصولة في كتاب اللّه، وقد جاءتْ إحصاءاتهم دقيقةً؛ ممَّا يدلُّ على عنايتهم الفائقة بكتاب اللّه تعالى وما يتعلَّق به، فجزاهم اللّه خير الجزاء.

٣- تناغُم باب المقطوع والموصول وتداخُله مع غيرِه من العلوم في علاقة تبادليَّة.

٤- اختلاف اتجاهات العلماء في التعليل للقطع والوصل: (لغوي- دلالي- تاريخي).

٥- الأصلُ في الكلماتِ فَصْلُ كلِّ كلمةٍ عن الكلمة الأخرى؛ لأنَّ كلَّ كلمة تدلُّ على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أنَّ المعنيين متميِّزان، فكذلك اللفظ المعبِّر عنهما يكون متميزًا، وكذلك الخطُّ النائب عن

اللفظ يكون متميزًا بفصلْه عن غيره.

٦- بعض الكلمات لها من الخصائص النحوية ما يُحتِّم وصلَها بغيرها في الكتابة فيصير الوصل أصلا لها.

٧- بعضُ ما لا يصحُّ الابتداءُ به، وما لا يصحُّ الوقف عليه يجب وصلُه، لأنَّه لا يستقلُّ بنفسه في النُّطق.

٨- القطعُ والوصل يدخُلان على جميعِ أنواع الكلم (الاسم، والفعل، والحرف).

٩- يتناسبُ القطعُ والوصل وطبيعةَ اللُّغة العربية في مَيلِها إلى الاختصارِ ما أمكن.

١٠- القطعُ والوصلُ ليس مقصورًا على المفردة القرآنيَّة، بل إنَّ القطع والوصل موجودٌ في بقية مفردات اللُّغة العربيَّة شِعرًا ونثرًا.

١١- الأدواتُ الزائدةُ من أكثرِ الكلمات صِلةً بما قبلها؛ لِمَا لها من تأثير فيما تدخُل عليه بالرغم من ضَعْفها.

١٢- مِن أكثرِ الأدوات الزائدة صِلةً بغيرها: (ما)، و(لا)؛ فلهما أثرٌ كبير فيما توصل به إعرابًا ولفظًا ومعنًى.

١٣- كلَّما أثَّرت الأداة فيما دخلت عليه، سواءٌ كان التأثيرُ في اللفظ أو المعنى، أو الإعراب، أو فيها مجتمعةً، كان الوصل في حقِّها دليلاً على شدة التأثير والتأثر والتمازُج.

١٤- اشتمال القراءات القرآنية على الرسم المقطوع والموصول.

١٥- أكثرُ صُور التغيير التي تَحُلُّ على المفردة بسبب الوصل الحذفُ، وبالأحرى الحذفُ من الطرف الأول؛ تمهيدًا للالتحام والالتصاق.

١٦- الرَّسْم القرآني للمقطوع والموصول وسيلةٌ لتحديد القراءات الصحيحة، في حالة اتفاق المصاحف العثمانيَّة على رسْم الكلمة مقطوعةً أو موصولة، إذ أنه يُعلم من مخالفة الرسم شذوذ القراءة.

١٧- تناولتْ كتُب النحو في مجملها «القطع والوصل» على أنَّه شكلٌ من أشكال

الخط المخالِفَة للخطِّ القياسي، وليس على أساس كونِه رسمًا تميَّز به الرَّسمُ القرآني (المقطوع والموصول) عن غيره وعلَّلوا لهذا الخط ومثَّلوا له بعيدًا عن الإحصاء والجمع، بعكس علماء القرآن والتجويد.

١٨- يرَى علماء القرآن أنَّ القطع والوصل نوعٌ من الأنواع التي تميَّز بها الرسمُ القرآني وخالف بها غيره، ولم يُفَسِّروا ولم يُعلِّلوا، بل كان همُّهم هو الجمْعَ والإحصاء.

١٩- يختصُّ علماء التجويد والرسم القرآني بمصطلح (المقطوع والموصول)، ولم يُذكر عند النُّحاة بهذا الاسم إلاَّ في كتاب «اللباب في عِلل البناء والإعراب»، وإنَّما عبَّر عنه النَّحْويُّون بمصطلحات أخرى (المركب- حرف واحد- اسم واحد- المدغم- الفصل والوصل).

٢٠- عَلَّل النُّحاة للمقطوع والموصول، فكان تعليلُهم يدور حول عِدَّة نقاط: التركيب (الإعمال والإهمال)- كثرة الاستعمال – الإدغام – القراءات- التأثير الإعرابي).

٢١- يتَّفق الرسم الإملائي (فيما يتعلَّق بالمقطوع والموصول) والرسم القرآني في كثيرٍ من الكلمات، ويختلف في بعضها فيما يخدم الإعرابَ، أو الدلالة، أو القراءات.

٢٢- في رسْم المصحف قد تتَّصل الأداتان المركبتان وقد تَنفصلان، في حين أنَّ اتِّصال الأداتين المركَّبتين في الرسم القياسي مطَّرِد.

٢٣- إنَّ لمباحثِ الرسم صِلةً وثيقة بمباحث الإعراب؛ لذا أوردتْ بعضُ كتب النحو طرفًا منها، وكما أوردت بعض كتُب الرسم بعض المسائل النحويَّة.

٢٤- إنَّ مسائلَ الرسم قد تُسهم في تحديد نوع الإعراب، مع أنَّ الأصل العكس، فإذا وجدت (ما) متصلةً بـ(إنَّ) علِمنا أنَّها كافَّة، وإذا رُسمت منفصلةً عنها احتملتْ أن تكون موصولةً ومصدريَّة.

٢٥- عِندما يَجتمعُ في الكلمةِ التركيبُ والرسم الموصلُ، فالأثر النَّحْوي فيها

للتركيبِ الذي أدَّى إلى الرَّسم الموصولِ.

٢٦- قد لا يَقتنع القارئُ ببعض التوجيهات لخروج بعض الكلمات عنها (الاستثناءات)، فيقال له: العبرة بالأكثر.

٢٧- الوصل هو شكلٌ من أشكال التركيب الدالَّة على قوة التركيب والتراكب والامتزاج، في حين أنَّ التركيب علَّة من العلل التي تُساق للوصل.

٢٨- التراكيب اللُّغوية حين يَكثُر استعمالها يُقتصد في لفظها، فترسم الكلمتان كلمة واحدة.

٢٩- كُلُّ ما كُتِبَ موصولاً من كلِمتينِ وكان آخِرُ الأولَى منهما حرفًا مُدْغَمًا، فإنَّه حُذِفَ إجماعًا واكتُفيَ بالحرفِ المُدغَمِ فيه عن المُدغَمِ، سواءٌ كانَ الإدغامُ بِغُنَّةٍ أم بِغَيرِها، فَقُصِدَ بذلك تحقيقُ الاتِّصالِ بالإدغامِ.

٣٠- الرَّسم بالقطع والوصل يُمكِّن من الإعمال أو الإهمال.

٣١- الرَّسم بالقطع والوصل يُحدِّد الوجه الإعرابي الصحيح في حالة تعدُّد الأوجه الإعرابيَّة.

٣٢- علاقة التأثير والتأثُّر بين الرسم القرآني والقياسي وعِلْم النَّحو.

٣٣- خِدمة الرَّسم القرآني للأغراض النَّحْويَّة.

٣٤- اختلاف رسْم القرآن عن الخطِّ المعياري أدَّى إلى: الاشتباه في إعرابِ العلماء لآياتِ كتاب الله.

٣٥- اختلاف رسْم القرآن عن الخطِّ المعياري أدَّى إلى تعدُّد الوجوهِ الإعرابيَّة لآي كتاب الله.

٣٦- قطْع (ما) ووصلُها يعتمد بالدرجة الأولى على نوعها؛ فـ(ما) الموصولة جاء فيها القطع والوصل، و(ما) الاستفهامية حقُّها الوصل؛ لكونها أصبحت على حرف واحد؛ إذ حذفت ألفها، و(ما)،النَّكرة والمعرفة التامَّة تَساوى فيها القطع والوصل، و(ما) المصدرية غلَب عليها القطع؛ لكونها تؤول مع ما

بعدها بمصدر، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها، و(ما) الزائدة كافَّة وغير كافة كثر فيها الوصل لتأثيرها الإعرابي واللفظي والمعنوي فيما تدخُل عليه، و(ما)النافية حقها القطع.

٣٧- قطع (لا) ووصلها يقومُ على نوع (أن) قَبلها، وهل هي عامِلة أم غير عاملة؛ فـ: (أنْ) الناصبة المصدريَّة، و(إنْ) الجازمة الشرطيَّة، حقها الوصل بـ(لا) إنْ كانت عاملة؛ فلا ينبغي أن يُفصل بينها وبين معمولها بفاصل، وفي رسم (لا) متَّصلة إلغاء لهذا الفصل، ولها القطع إنْ لم تعمل. و(أنْ) المفسرة حقُّها الوصل بـ(لا)،و(أنْ)المخففة من الثقيلة حقها القطع لتقدير ضمير الشأن بعدها فلا توصل خطأً بـ(لا)، وهذه القاعدة عامَّة لها استثناءاتها في رسْم كتاب الله، وشواذ في رسْم اللُّغة.

٣٨- قطع (إذ)و وصلها يعتمد على حذْف الجملة بعدها، فإن حذفت كان فيها الوصل وإن بقيت ففيها القطع.

٣٩- قطع الضمير (هم) ووصله يقوم على موقعه الإعرابي؛ فإن كان في محلِّ رفع ففيه القطعُ، وإن كان في محلِّ نصب أو جرٍّ ففيه الوصل.

٤٠- فصل لام الجر عن مجروها في (مال)؛ لكثرته في الكلام، والكثرة المقصودة هنا: كثرة وقوع لام الجر بعد مجرورها.

٤١- القياس النَّحْوي يرى قطع (لات) عن (حين) فـ(لات) عند الجمهور كلمة واحدة مبنيَّة على الفتح، مكوَّنة من أداتين متجاورتين هما (لا) النافية وتاء التأنيث؛ جيءَ بها لتأنيث اللفظ كما في (ربَّت، تمَّت).

٤٢- الوصل المطَّرد في رسم أل التعريف، وها التنبيه، وياء النداء كونها على حرف واحد، ولِمَا لها من تأثير نحوي فيما تدخل عليه.

٤٣- التراكيب اللُّغوية حين يكثر استعمالها تدخلها تغييرات لا تدخل غيرها، ومن تلك التغييرات: الوصل في (ويكأن، يبنؤم).

٤٤- اختلاف القراءات في قوله تعالى: ﴿إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠] أدَّى إلى اختلاف العلماء في التعليل لقطعها.

التوصيات:

١- وضع الأُسس والضوابط لدراسة الجانب الدَّلالي للرسم القرآني؛ لأنَّ جل الدِّراسات الموجودة- قديمًا وحديثًا- تفتقد ذلك.

٢- دعوة الباحثين والكتَّاب إلى العناية والاهتمام بكتابة الكلمات القرآنيَّة كما هي في المصحف- لا سيَّما المقطوع والموصول؛ لتعلُّقه بالإعراب والمعنى.

٣- الاهتمام والتأسيس للمقطوع والموصول من علماء اللغة والطَّالبين لها؛ حتى لا يقعَ الالتباسُ والاشتباهُ في إعراب كتاب الله تعالى وتفسيره.

٤- أنْ تَشتمل الموادُّ العلميَّة لتدريس هجاء اللُّغة العربية على هذا العِلْم.

٥- دِراسة الرَّسْم القرآني بجميع أركانه، ومنها: المقطوع والموصول دراسة صرفيَّة.

٦- دِراسة الرَّسْم القرآني بجميع أركانه، ومنها: المقطوع والموصول دراسة صوتيَّة.

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية

* فهرس الأحاديث النبوية

* فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات

* فهرس الأعلام المترجم لها

* فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
٢- البقرة		
﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾	٣	٧٢، ٨١
﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	٤	٥٧، ١٦٨
﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾	٥	١٨
﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ۝١٠﴾	١٠	٨٧
﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾	٢٠	٨٩
﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟﴾	٢٥	٨٨، ٨٩
﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ ...﴾	٢٦	٦٨
﴿يَٰقَوْمِ﴾	٥٤	١٤٤
﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝٧٤﴾	٧٤	٥١
﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾	٩٠	٨٧
﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾	٩١	٣٣
﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٩٣﴾	٩٣	٣٠، ٨٦
﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾	١٠٢	٨٧
﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾	١١٥	٩٦
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾	١٤٠	١٦٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾	١٤٤	٤٧، ٩٦
﴿أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ﴾	١٤٨	٩٧
﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾	١٥٠	٤٧، ٩٦
﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾	٢١٩	٦٨
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٢٣٤﴾	٢٣٤	٨٢
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖۚ فَإِنۡ خَرَجۡنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِي مَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعۡرُوفٖۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٤٠﴾	٢٤٠	٨٢
﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي﴾	٢٤٥	٣٣، ٦٠
﴿ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾	٢٤٨	١٣٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾	٢٥٤	٨٩
﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾	٢٧١	٨٤
﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾	٢٧١	٨٦
﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾	٢٧٥	١٥٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
٣- آل عمران		
﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾	٨	١١٩
﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ﴾	٣٧	٨٨
﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾	١٥٣	١٠٤
﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾	١٥٩	٦١
﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِي﴾	١٦٠	٦٠
﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ١٨٢﴾	١٨٢	٣٤، ١١٠، ١١١، ١١٢
﴿فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ١٨٧﴾	١٨٧	٨٧
٤- النساء		
﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ١٨﴾	١٨	٦٩
﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	١٨	٧٠
﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾	١٨	٦٩
﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ﴾	١٨	٦٩
﴿فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ﴾	٢٥	٨١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ﴾	٥٨	٣٠، ٧٨، ٨٥، ٨٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى﴾	٧٣	١٦٧
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾	٧٨	٩٧
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾	٧٨	٩٤
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾	٧٨	٧٩
﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾	٧٨	٢٤، ١٥٩
﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾	٧٨	٢٤، ٥٠، ١٦١، ١٦٢
﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا﴾	٩١	٨٩
﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	١٤٣	٦٠
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	٦١
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾	١٥٥	٦١، ٩٤
٥- المائدة		
﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ﴾	٤	٥١
﴿فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾	٣٢	٩٢
﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾	٤٩	٢٠
﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾﴾	٦٢	٨٧
﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾	٦٣	٨٧
﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾	٦٤	٨٩
﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	٧١	٦٢، ١٠١
﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾	٧٩	٨٧
﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	٨٠	٨٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
٦- الأنعام		
﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾	٣١	١٦٦
﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍۖ﴾	١٣٤	٢٣، ٤٣، ٧٦، ٨٢
﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾	١٤٣	٥١
﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾	١٥٠	٣٨
٧- الأعراف		
﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَاۖ﴾	٣٨	٨٩
﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٥١﴾﴾	٥١	١١١
﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾	٧٩	١١٥
﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآۚ﴾	٩٢	١٦٧
﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْۚ﴾	١٠٠	١٦٨
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّۚ﴾	١٠٥	٦٢، ١٠١، ١٠٢
﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّۚ﴾	١٠٥	١٠٥
﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓۖ﴾	١٥٠	٨٧
﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾﴾	١٥٠	١٤٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾	١٥٠	١٤٢، ١٤٦
﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾	١٥٠	١٤٤، ١٤٥
﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾	١٥٤	٣٣
﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	١١٤
﴿فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾﴾	١٦٦	٨٠
﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾	١٦٩	٦٢، ١٠١، ١٠٥
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	١٧٢	٣٤
٨- الأنفال		
﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴿٦﴾﴾	٦	٤٨
﴿تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾	٦	٩١، ٩٢
﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾	٢٨	٩٢
﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾	٥٧	٩٦
﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾	٥٧	٩٦
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾	٥٨	٥١، ٧٩
﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾	٦٨	٨٢
﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٧٣	٦٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾	٧٣	٥١، ٦٣، ١٠٣
٩- التوبة		
﴿إِلَّا تَنفِرُواْ﴾	٣٩	٦٣، ١٠٣
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾	٤٠	٦٦
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾	٤٠	٦٣، ٦٦، ١٠٣
﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾	١١٨	١٠٥
١٠- يونس		
﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾	٢٠	٩٢
﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾	٢٤	١٦٧
﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾	٣١	٥١
﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	١٥٩
﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾	٤٥	١٦٧
﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾	٤٦	٩٦
١١- هود		
﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	٢	٦٢، ١٠١
﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾	١٤	٥١، ١٦٧
﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ﴾	١٤	١٠٥
﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ﴾	٢٦	١٠٥
﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	٤٦	١٤٣
﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ﴾	٤٧	٦٣، ١٠٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾	٤٨	١٦٥
﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾	٦٦	١١٢
﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾	٦٨	١٦٧
﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾	٧٢	٣٣، ٦٠
﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ﴾	٩٥	١٦٧
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾	١٠٧	٣٣
١٢- يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾	٢	٢
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٨٩
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾	٤٣	٣٣
﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمْ فِى يُوسُفَ﴾	٨٠	٨٩
١٣- الرعد		
﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾	٧	٩١، ١١٩
﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾	٣١	١٦٨
﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾	٤٠	٩٦
١٤- إبراهيم		
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾	١٩	١٣٨
﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾	٣٤	٨٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
١٥- الحجر		
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٢	٩٢
١٦- النحل		
﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٦٨
﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾	٣٠	٦٨
﴿لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ﴾	٧٠	١٠٤
﴿أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍۖ﴾	٧٦	٩٦، ٩٧
﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾	٩٥	٨٣
١٧- الإسراء		
﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾	٢٣	٩٦
﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴿٨٨﴾﴾	٨٨	٢
﴿نَّقۡرَؤُهُۥ﴾	٩٣	٥٧، ١٤٥
﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾	١١٠	٩٤
﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾	١١٠	٩٥
١٨- الكهف		
﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ﴾	٢٦	١٥٧
﴿بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ﴾	٢٩	٨٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾	٤٩	١٥٩
﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾	٩٩	١١٩
١٩- مريم		
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾	٢٦	٩٥
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	٣٤
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾	٦٩	٧٠
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾	٦٩	٧٠
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	٧١
٢٠- طه		
﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾	٦٣	٧١
﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٦٣	٧١، ٧٢
﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾	٦٩	٧٦، ٨٣
﴿قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾	٨٤	٣٣، ٦٠
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	١٠٢
﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾	٩٤	٤٢، ١٤٢، ١٤٦
﴿يَبْنَؤُمَّ﴾	٩٤	١٤٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
٢١- الأنبياء		
﴿يَكْلَؤُكُم﴾	٤٢	٥٧، ١٤٥
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾	٧٨	٣٤
﴿أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾	٨٧	١٦٨
﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾	٨٧	١٠٥
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٠٨	٩١
٢٢- الحج		
﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾	٥	١٠٤
﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾	٢٦	١٠٥
﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾	٣١	٩٢
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾	٦٢	٢٠
﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾	٦٢	٨٣
٢٣- المؤمنون		
﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾	٤٠	٦١
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	٦١، ٧٩، ٩٤
﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾	٤٤	٨٩
﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾	٥٣	١٣
٢٤- النور		
﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٥٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾	٣٣	٨١
﴿وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾	٤٣	١٦٦
٢٥- الفرقان		
﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾	٧	٢٧، ٤٠، ١٦٢
﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾	٧	١٥٩
٢٦- الشعراء		
﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾﴾	٩٢	٩٧
﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾	٩٢-٩٣	٩٧
﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾﴾	١٤٦	٨٢
٢٧- النمل		
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾	٢٥	١٩، ٢٢
﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾	٣١	٥١، ٦٢، ١٠١
﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٥٩
﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٥٧، ٨٤
﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾﴾	٦٣	٨١
﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	١١٥
٢٨- القصص		
﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾	٢٨	٧٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾	٨٢	١٣٧
﴿وَيْكَأَنَّ - وَيْكَأَنَّهُۥ﴾	٨٢	١٩
﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾	٨٢	٥٥
﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾	٨٢	٥٥، ١٣٨
﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾	٨٢	١٣٧
﴿وَيْكَأَنَّ﴾	٨٢	١٣٧
﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾	٨٢	١٣٨
٢٩- العنكبوت		
﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	٤	٦٩، ٧٠
٣٠- الروم		
﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾	٢٨	٨١
٣١- لقمان		
﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ﴾	٧	١٦٧
﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى﴾	١٤	١١٥
﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾	٣٠	٨٣
٣٣- الأحزاب		
﴿ ۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ﴾	١٨	٣٨
﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	٣٧	١٠٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾	٥٠	١٠٤
﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾	٦١	٩٧
٣٤- سبأ		
﴿أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾	١٤	١٦٨
٣٦- يس		
﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَۖ﴾	٦٠	١٠٥، ١٦٨
٣٧- الصافات		
﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٢٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٢٩﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾	١٢٣-١٣٠	١٣٤
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾	٧٩	١٣٦
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾	١٣٠	٢١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦
﴿إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾	١٣٠	١٧٤
﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾	١٥٤	١٥٩
﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾﴾	١٧٨	١٢٤
٣٨- ص		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾	٣	١٢٣، ١٢٥، ١٣٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾	٣٠	٨٥
﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	٧٥	٥٧
٤٠- غافر		
﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾	١٦	١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣
﴿يَوْمَ هُم﴾	١٦	١٠٨، ١١٠
﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾	٤٦	١٣٤
﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾	٧٧	٩٦
٤١- فصلت		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾	٣٠	١٠٥
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٣٣	١٦٥
٤٢- الشورى		
﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾	١١	٥٧، ١٤٥
﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾	٣٧	١١٨
﴿هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾	٣٧	١١٨
٤٣- الزخرف		
﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾﴾	٨٣	١١٠، ١١٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾﴾	٨٣	١١٢
٤٥- الجاثية		
﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾﴾	٨	١٦٧
٤٩- الحجرات		
﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	١٠	٦٥
٥١- الذاريات		
﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾﴾	٥	٨٣
﴿مِن يَوْمِهِمُ﴾	٦٠	١٠٨، ١١٠
﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٦٠﴾﴾	٦٠	١١٠
﴿مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٦٠﴾﴾	٦٠	١١٢
٥٢- الطور		
﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾﴾	٤٥	١١٠
﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾﴾	٤٥	١١٢
٥٣- النجم		
﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾	٢٩	١٦٦
٥٧- الحديد		
﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ﴾	٤	٩٧
﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾	٢٠	٤٨
﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾	٢٣	١٠٤
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾	٢٩	١٠١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾	٢٩	١٠١، ١٠٢
٥٨- المجادلة		
﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾	٧	٩٧
٥٩- الحشر		
﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾	٧	١٠٤
٦٠- الممتحنة		
﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾	١٢	١٠٥
٦١- الصف		
﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢﴾	٢	٥٧، ٦٩، ٧٠، ٨٤
٦٣- المنافقون		
﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾	١٠	٨١
٦٧- الملك		
﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ﴾	٨	٨٩
٦٨- القلم		
﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا﴾	٢٤	١٠٥
٦٩- الحاقة		
﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾	٢٨-٢٩	١٣١
٧٠- المعارج		
﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦﴾	١٦	٣٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾﴾	٣٦	١٥٩، ١٦٠
﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٤٢﴾﴾	٤٢	١١٠
٧١- نوح		
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾	٢٥	٦١
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾	٢٥	٦١، ٧٩، ٩٤
٧٢- الجن		
﴿أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾	٥	١٦٨
﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾	١٦	١٦٨
٧٥- القيامة		
﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾	٣	٥٢
﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾﴾	٣	١٦٨
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾	٢٢	١١٩
٧٦- الإنسان		
﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴿١٨﴾﴾	١٨	٧٢
﴿سَلْسَبِيلًا﴾	١٨	٧٢، ٧٣
٧٨- النبأ		
﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾	١	٥٧، ٥٩، ٨٣، ٨٤
٧٩- النازعات		
﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾	٤٣	٥٧، ٨٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
٨٣- المطففين		
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾	٣	٢٠، ٣١، ٦٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾	٣	٥٧، ٦٥، ١١٥، ١١٦
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾	٣	٢٠، ٥٧
﴿أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾	٣	٢٠
﴿وَّزَنُوهُمْ﴾	٣	٢١
٨٨- الغاشية		
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾﴾	٨	١١٩
٩٠- البلد		
﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾	٧	١٦٧
٩٢- الليل		
﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾﴾	١٩	١٥٩
٩٦- العلق		
﴿لَنَسْفَعًۢا﴾	١٥	٢٧
٩٩- الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾	١- ٤	١٢١
﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾	٤	١١٩

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الصفحة
«مَن توضَّأ يوم الجمعة فبها ونِعمت، ومَن اغتسل فالغسلُ أفضل».	٨٥
«اذهبْ بها تلان معك».	١٢٨

* * *

فهرس الأشعار والأرجاز وأنصافِ الأبيات

البيت	البحر	الصفحة
طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأَوَانٍ***فَأَجَبْنَا أنْ ليْسَ حِينَ بَقَاءِ	الخفيف	١٢٧
لَمَّا رأيتُ أبا يزيد مقاتلًا***أدَعَ القتالَ وَأَشْهَدَ الهيجَاء	الكامل	٥٧
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ*** فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبَ	البسيط	١١٥
قَلَّما يَبرحُ اللبيبُ إلى ما***يُورِثُ المجدَ داعيًا أو مجيبًا	الخفيف	٣٠
إنَّ الفَتى مَن قال هأنذا***ليس الفَتى مَن قال كان أبي	السريع	٣٨
وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا***فِي مُصْحَفِ الإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى	الرجز	١٤
على ما قام يَشتمُني لَئِيم***كخِنزير تَمرَّغ في رَمادِ؟	الوافر	٥٨
قَدني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيليس الإمام بالشَّحِيح المُلْحِدِ	الرجز	١٣٥
وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحب***بْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ	الخفيف	١٣٩، ١٤٠
سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ أنْ رأتَا مالي***قَلِيلًا قدْ جُئْتُمانِي بنُكرِ	الخفيف	١٤٠
كأنَّهما ملآن لم يتغيَّر***وقد مرَّ للدارين مِن بعدنا عصرا	الطويل	٣٩
يا أبا الأسودِ لمْ خَلَّفْتَني***لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَر	الرمل	٥٩
نُهُوا اقْطَعُوا ، مِنْ مَا بِرُومٍ وَالنِّسَا***خُلْفُ المُنَافِقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسَا	الرجز	١٤
الانْعَامِ وَالمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا***وَخُلْفُ الانْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا	الرجز	١٤
خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا***أُوحِيْ أَفَضْتُمُ اشْتَهَتْ يَبْلُوا مَعَا	الرجز	١٤
وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتُلِفْ***رُدُّوا ، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالْوَصْلَ صِفْ	الرجز	١٤

فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلِفْ***فِي الشُّعَرَا الأَحْزَابِ وَالنِّسَا وُصِفْ	الرجز	١٤
ولكنَّما أَسعى لمجدٍ مؤثَّل***وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّل أمثالي	الطويل	٩١
إنَّا قتلنا بقَتْلانا سراتكم***أهل اللِّواء ففيما يكثر القيل؟	البسيط	٥٨
فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا***مَعْ مَلْجَإٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا	الرجز	١٤
وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا***يُشْرِكْنَ تُشْرِكْ يَدْخُلَنْ تعلوا على	الرجز	١٤
وَصِلْ فَإِلَّمْ هُودَ أَلَّنْ نَجْعَلَا***نَجْمَعَ كَيْلَا تَحْزَنُوا تَأْسَوْا عَلَى	الرجز	١٤
ومَالِ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَا***تَحِينَ فِي الإمام صِلْ وَوُهِّلَا	الرجز	١٤
وَوَزَنُوهُمُ وكالُوهُم صِل*** كذا مِنَ الْ وَيَا وَهَا لا تَفصِلِ	الرجز	١٤
وجاء إلْ ياسينَ بانْفصالِ***وصَحَّ وقْفُ من تلاها آل	الرجز	١٣٧
وَمَالِ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَا***وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتِّلَا	الرجز	١٦٠
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا***كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامَا	الوافر	١١٤
العَاطِفُون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ***والمُنْعِمُون يَدًا ، إِذَا مَا أَنْعَمُوا	الكامل	١٢٧، ١٢٩
وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا***قِيلُ الْفَوَارِسُ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ	الكامل	١٣٩
تحلَّلْ وعالجْ ذاتَ نفسكَ وانظُرَنْ***أبا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أنت حالِمُ	الطويل	٤٨
أن لا يقولوا لا أقولَ، إن مَّا***بالرعد والمفتوحَ صِلْ وَعَنْ مَا	الرجز	١٤
فُصِّلَتِ النِّسَا وَذِبْحٍ، حَيْثُ مَا***وَأَنْ لَمِ الْمَفْتُوحَ، كَسْرُ إِنَّ مَا	الرجز	١٤
ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومٌ كِلَا***تَنْزِيلُ شُعَرَا وغيرها صِلَافَأَيْنَمَا	الرجز	١٤
حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ***عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ	الرجز	١٤
أبو عبيدٍ عَزَا وَلَا تحِينَ إلى الْإمامِ***والكلُّ فيهِ أعظَمَ	الرجز	١٢٩

النُّكُرَا.		
فواللّهِ ما فارقتُكم قاليًا لكم***ولكن ما يُقْضَي فسوف يكونُ	الطويل	٨٢
نَوِّلِي قَبْلَ نَأْيِ دَارِي جُمانًا***وصِلِينا كَمَا زَعَمْتِ تَلانا	الخفيف	١٢٧،١٢٩
أأخطل لمْ ذكرتَ نساءَ قيس***فما روعنَ عنك ولا سبينا	الوافر	٥٩
ماذا الوقوفُ على نارٍ وقدْ خمَدتْ***يا طالَ ما أُوقدتْ للحرب نيرانُ	البسيط	٦٨
فهاكَ حروفًا بالزوائدِ سُمِّيت***وجاءتْ لتوكيد كما نصَّ أهلُ فن	الرجز	٣٢
فباءٌ ولامٌ ثم كافٌ وما ومن***وزِيد عليها لا وقالوا بإنْ وأنْ	الرجز	٣٢

* * *

فهرس الأعلام المترجَم لها

إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني ١١١
إبراهيم بن إسماعيل الأبياري..... ٥٠
أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي..... ١٥٤
أحمد بن محمَّد بن إسماعيل المرادي المصري ١٣٠
أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العددي..... ٤
أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ٩٥
إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمَّاد بن زيد ، الجهضميُّ الأزدي ١٣٠
سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ١٢٥
سهل بن محمد بن عثمان الجشمي ١٢٢
عُثمان بن سعيد بن عثمان..... ١٥
علي بن سليمان بن الفضل ٧٧
علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميُّ..... ٣٤
عيسى بن عمر الثقفي، النَّحوي، البصري..... ١١٧
القاسم بن سلام الهَرَوي الأزدي الخزاعي ١١٧
القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعينيّ..... ١٢٩
محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري ١١٧
محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن..... ١٢٥
محمَّد بن السَّري بن سهل ٧٦
محمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ٨٠
محمَّد بن محمد بن داود الصنهاجي..... ١١١
مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ١١٥
مَعْمَر بن المُثَنَّى التيميُّ ١٢٦
نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي..... ٢٠
يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا ١٥٣

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب المطبوعة

❖ **القرآن الكريم**، براوية حفص عن عاصم، طبعة مجمع الملك فهد بالمدينة.

١- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدِّين، الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية- لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.

٣- الإتقان في علوم القرآن عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ- ٩٧٤م.

٤- أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٥- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد مراجعة: أ.د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦- أسرار التَّكرار في القرآن، المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويُعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر

أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة.

٧- أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان- بيروت- الطبعة الأولى – ١٩٩٥م.

٨- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٩- الأصلان في علوم القرآن، أ. د. محمد عبد المنعم القيعي، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٠- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السَّرَّاج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

١١- إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٢- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلًّا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) »، د. ياسين جاسم المحيميد

١٣- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزِّركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

١٤- الأمالي، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ- ١٩٢٦م.

١٥- الإملاء الميسَّر، زهدي أبو خليل، المكتبة الوطنية، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن- عمان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٦- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم (المتوفى: بعد ١٣٩٥هـ)، مكتبة غريب، مصر، د.ت.

١٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٢م.

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف- أبو محمد- جمال الدين- ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، دار الكتب العلميَّة الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٢١- الإيضاح في شرح المفصَّل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد.

٢٢- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ)،

٢٣- دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ؛ ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.

٢٤- البحر المحيط في التفسير، أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٥- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان- وبنفس ترقيم الصفحات)، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ- ١٩٥٧م.

٢٦- بُغية المُلتَمِس في سُباعِيَّات حديث الإمام مالك بن أنس، صلاح الدين أبو

سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.

٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان- صيدا.

٢٨- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٩- تاريخ بغداد وذيوله: ١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ٢- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي، ٣- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، ٤- المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، ٥- الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت.

٣٠- التبيان في إعراب القرآن المؤلف، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣١- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م.

٣٢- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٣- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق:

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٤- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٣٥- التلقي والأداء في القراءات القرآنية (تحقيقات)، د/ محمد حسن حسن جبل، الناشر مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١١م.

٣٦- تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن "مطبوع ضمن كتاب دليل الحيران على مورد الظمآن"، أبو محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي، المغربي الفاسي (المتوفى: ١٠٩٠هـ)، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

-٣٧

٣٨- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٩- الجدول في إعراب القرآن، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق- مؤسسة الإيمان- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

٤٠- الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب، دراسة وتحقيق من أَوَّل سورة فاطر إلى آخر الكتاب، أحمد بن مضيف بن سعود السفياني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، ١٤٢٩ه.

٤١- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم

الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٢- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤٣- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة- الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٤٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

٤٥- حُجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

٤٦- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح- أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث- دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.

٤٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: النجار، وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٤٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسَّمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.

٤٩- دراسات في علوم القرآن الكريم، أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الطبعة الثانية عشرة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني شهاب الدين، دائرة المعارف العثمانية.

٥١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥٢- دليل الحيران على مورد الظمآن، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (المتوفى: ١٣٤٩هـ)، دار الحديث- القاهرة.

٥٣- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.

٥٤- الدليل إلى المتون العلمية، عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

٥٥- ديوان ابن مقبل، تحقيق د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، لبنان- بيروت، ١٤١٦ه-١٩٩٥م.

٥٦- ديوان أبو زبيد الطائي شعر ابو زبيد مطبعة المعارف بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٥٧- ديوان أحمد شوقي (الشوقيات)، تقديم وتحقيق ودراسة: ممدوح الشيخ، دار كنوز المعرفة-مصر، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.

٥٨- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.

٥٩- ديوان امرِئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت،

الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٦٠- ديوان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له: الدكتور عمر الطبّاع، دار الأرقم ـ بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٦١- ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، دار الوعي- حلب.

٦٢- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وتعليق: وليد عرفات، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٦٣- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق حمدو طماس، الطبعة الأولى، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٦٤- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة-بغداد الطبعة الأولى ١٣٨٦ ه-١٩٦٦م.

٦٥- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان.

٦٦- رسْم المصحف دراسة لُغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، بغداد: اللجنه الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٦٧- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

٦٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني أحمد عبد النور المالقي، الطبعة الثانية تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق دار القلم ١٩٨٥م.

٦٩- سر المقطوع والموصول والتاءات التي بسطت في الرسم القرآني، أبو مسلم عبد المجيد العرابلي، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، الطبعة

الأولى ١٤١٣هـ- ٢٠١٠م.

٧٠- سنن ابن ماجه ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد- محمَّد كامل قره بللي- عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٧١- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٧٢- الشافية في عِلم التصريف، (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري- المتوفى في القرن ١٢)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية- مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

٧٣- شَذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط- محمود الأرناؤوط الناشر: دار ابن كثير.

٧٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ودار مصر للطباعة وسعيد جودة السحَّار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧٥- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (المتوفى: ٥٤٠هـ)، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-

لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري (الوقّاد) (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٨- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس- (د.ط)، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٧٩- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكّة المكرمة، الطبعة الأولى.

٨٠- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، إدارة الطباعة المنيرية- مصر، د.ت.

٨١- شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي- جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٨٢- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٨٣- شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٨٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٨٥- شِعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، المحقق: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية-دمشق، الطبعة الثانية ؛ ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥م.

٨٦- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، دار الفكر (دمشق- سورية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨٧- الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٨٨- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٩- صفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ.

٩٠- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩١- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب ٥٠).

٩٢- العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٩٣- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

٩٤- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم- الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٩٥- العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري (المتوفى: بعد ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوى، دار العقيدة- الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٩٦- عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المعروف بابن البناء المراكشي (المتوفى: ٧٢١هـ)، حققته وقدَّمت له: هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٩٧- غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، الطبعة السابعة.

٩٨- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرَّة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٩٩- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلميَّة، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٠٠- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، صفوت محمود سالم، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٠١- فهرس الأزهريَّة، ملتقى أهل الحديث، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠ م.

١٠٢- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٠٣- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

١٠٤- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٥- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمَّد محمد محمَّد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٠٦- قضايا التركيب في لغة العرب (مع التسلسل التاريخي للمصطلح والمقارنة لبعض اللغات الأخرى)، د/ محمد عبد الحميد سعد، دار التوفيقية للطباعة بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٠٧- قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة-، ١٩٩٣م.

١٠٨- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٠٩- كتاب الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطَّبَلاوي، سبط ناصر الدين محمد بن سالم (المتوفى: ١٠١٤هـ)، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد- السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

١١٠- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د /إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١١١- كتاب الكتاب لابن دَرَسْتَوَيْه، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية- الكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١١٢- كتاب توحيد الخالق. عبد المجيد بن عزيز الزنداني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١١٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١١٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

١١٥- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت.

١١٦- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١١٧- كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني، المختار المشري المقروش، فاليتا- مالطا.

١١٨- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١١٩- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٢٠- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٢١- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٢٢- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت.

١٢٣- مباحث في علوم القرآن، مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٢٤- متن الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٢٥- محاضرات في علوم القرآن، أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي، دار عمار- عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

١٢٦- المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٢٧- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (المتوفى: ٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد- المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٢٨- المختصر المفيد في أحكام التجويد، مجهول، مؤسسة الإيمان- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٢٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ابن خالويه، بدون.

١٣٠- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٣١- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٣٢- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٣٣- المصنف، أبو بكر عبد الرزَّاق بن همَّام بن نافع الحميري اليماني الصَّنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٣٤- معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)،تحقيق:عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية- صيدا.

١٣٥- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، الطبعة الأولى.

١٣٦- معترك الأقران في إعجاز القرآن (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣٧- المعجزة القرآنية حقائق علمية قاطعة، أحمد عمر أبو شوفة، دار الكتب الوطنية- ليبيا، ٢٠٠٣م.

١٣٨- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: ١٤٢٣هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.

١٣٩- معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨ م.

١٤٠- المعجم الوجيز، أحد ثلاثة معاجم من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهي المعجم الوجيز والمعجم الوسيط والمعجم الكبير، وزارة التربية والتعليم المصريَّة، ١٩٩٤م.

١٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك- محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

١٤٢- المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٤٣- المقاصد النَّحْوية في شَرْح شواهد شروح الألفيَّة، للإمام بدر الدين العيني، مطبوع على هامش خزانة الناشر، مطبعة الزهراء للإعلام العربي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه.

١٤٤- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

١٤٥- مقدِّمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور (معاصر)، دار عمار- عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٤٦- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.

١٤٧- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة.

١٤٨- المقوِّمات الشخصية لمعلم القرآن الكريم، د. حازم سعيد حيدر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٤٩- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٥٠- المنطق عند الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد ابن طرخان بن ابن أوزلغ، المعروف بالفارابي، تحقيق د. رفيق العجم، دار المشرق- بيروت، ١٩٨٥م.

١٥١- منظومة المقدِّمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٥٢- منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد القاسم بن فِيرُّه بن أحمد الشاطبي الرُّعيني؛ تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٥٣- الموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٥٤- النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، بدون.

١٥٥- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

١٥٦- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

١٥٧- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجاشعي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٥٨- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٥٩- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (المتوفى: ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.

١٦٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيَّة- إستانبول (١٩٥١م).

١٦١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.

١٦٢- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٦٣- الوسيلة إلى كشف العقيلة، تحقيق وتقديم د/ مولاي محمد الإدريسي الظاهري، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ه.

١٦٤- الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

ب-الرسائل العلمية

١- أُحْجِيَة (أُمِّ البابِ)، أسماء بنت إبراهيم الجوَير، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود كلية الآداب، ١٤٢٩-١٤٣٠هـ.

٢- تجاور الأدوات النحويَّة، د/ إيمان صادق النجار، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٣- التركيب في المفردات والأدوات، رسالة ماجستير قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، إعداد محمد غالب عبدالرحمن، إشراف أ.د / أحمد علم الدين الجندي ١٩٨١م.

٤-التفسيرات الصوتية لرسم المصحف ،د/ طارق محمد سلمان خوالدة،الأردن ،جامعة اليرموك،إربد، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

٥- تنبيه العطشان على مورد الظمآن، أبو علي الحسن بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت٨٩٩هـ- ١٤٩٤م)، دراسة وتحقيق: محمد سالم حرشة، رسالة ماجستير، جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

٦- جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، رسالة دكتوراه، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.

٧- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

ج-المجلات والدوريات

١- الأحكام المبنيَّة على كثرة الاستعمال عند الفرَّاء في ضوء كتابه معاني

القرآن، حمدي الجبالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٩(١)، ٢٠٠٥.

٢- الحسين ابن الطَّراوة وآراؤه في النحو والصرف، الدكتور مزيد إسماعيل نعيم، روفائيل مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥م.

٣- كتاب الخط لابن السراج، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، المجلد الخامس- العدد الثالث١٣٩٦ه- ١٩٧٦م.

٤- كتاب الخط للزجاجي، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، المجلد التاسع عشر- العدد الثاني ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥- مزايا وفوائد الرسم العثماني د/ طه عابدين طه، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثاني، رجب ١٤٢٧هـ.

Abstract

Thesis Title: Words written connected or disconnected in the Qur'anic writing - grammatical study.

Researcher's Name: Shurouq Bint Muhammad Ibrahim `Abdul-`Al.

Subject Matter: Words written connected and disconnected in the Qur'anic writing - grammatical study.

The study deals with words written connected and disconnected and studying them from the grammar point of view by identifying the core of connecting and disconnecting، and their relationship with other sciences. In addition to following-up connected and disconnected vocabularies in the books of Tajweed and Qur'anic sciences، collecting، listing، and categorizing them grammatically. Moreover، listing grammatical causes، justifications، and views of connecting and disconnecting then grounding for connecting and disconnecting in the Arabic language to link between connecting and disconnecting and the language through identifying their origin and reasons for making connected words the general rule. In addition to keep track of this phenomenon in the Arabic language (poetry and prose)، and leafing through the most frequent connected words and identifying the general causes and justifications of grammarians to connected and disconnected words. Moreover، identifying the grammatical impact of connected and disconnected Arabic words on the wording، the meaning، and desinential inflection، and identifying the impact of connecting and disconnecting in confusing scholars' desinential inflection to the Ayahs of the Qur'an and varying aspects of desinential inflection .On the other hand، identifying the correct desinential inflection through connecting and disconnecting، and correcting the wrong desinential inflection at scholars.

It was found from trying to interpret the Qur'anic writing (connected and disconnected words) grammatically the following: The Ottoman writing (to the Qur'an) has not been a coincidence and it was not a sign to naive Arabic writing at some point، but it stemmed from the reality of the language in line with its fantastic grammar and general rules. Furthermore، it includes many grammatical causes and secrets، as it is not strange from the language of the Arabs. Just as the Ottoman writing included connected and disconnected vocabularies، the Arabic language also included connected and disconnected vocabularies، so the Ottoman writing was in harmony with the language of the Arabs and matched perfectly the eloquence of the Qur'an. As they were paying attention to eloquent and the most eloquent words، they paid attention to eloquent and the most eloquent writing، and they disliked bad writing as they disliked bad words. So، there is no wonder، amazement ،alienation، or separation between the Qur'anic writing and Arabic language and its writing.

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of High Education

University of Taibah

Faculty of Arts and Human Sciences

Department of Arabic Language

connected and disconnected in the Qur'anic writing

(Grammatical study)

A thesis for acquiring the Master's degree in Arabic Language – specialty of linguistics

Prepared by

Student: **Shurouq Bint Muhammad Ibrahim `Abdul-`Al**

University ID: **3282293**

Under the supervision of Professor

Nasr Sa`id `Abdul-Maqsud

Assistant professor in the department of Arabic Language at Taibah University

1436 AH – **2014** AD